المقدمات الممهدات

للكتب والرسائل ووقائع المؤتمرات

الأستاذ الدكتور محمد مصطفى الزحيلي

أستاذ الفقه الإسلامي والدراسات العليا

عميد كلية الشريعة، جامعة الشارقة (سابقاً)

تعانق الفقه واللغة العربية

تاريخ التشريع الاسلامي

الاسلام والاقتصاد المعاصر

المفتون العامون في سوريا

التامين وانواعه المعاصرة

اهمية الفتوى

فتاوى الاذرعي

نظرية الجبر في الفقه الاسلامي

اهمية الفتاوى الفقهية

الطرق الحكمية في السياسة



دار الماجد

المقدمات الممهدات

للكتب والرسائل ووقائع المؤتمرات

الأستاذ الدكتور محمد مصطفى الزحيلي

أستاذ الفقه الإسلامي والدراسات العليا

عميد كلية الشريعة، جامعة الشارقة (سابقاً)



تقديم

الحمد لله الذي أنعم على الإنسان بالعقل، وعلمه البيان، ورزقه اللسان والكتابة، ليعبر عما في نفسه، ويسجل ما يجول في خاطره، ويدوّن ما يجيش من أفكاره.

والصلاة والسلام على رسول الله، المعلم الأول، والمربي القدوة والأسوة، والذي نقل الأمة من الأمية إلى العلم والتعليم، ورضي الله عن الآل والأصحاب، وبعد:

فإن خير جليس في الأنام كتاب، وإن الكتاب أحد الأركان الرئيسية في العلم والتعلم والتعليم، وهو خير وسيلة لنقل المعارف بين الناس من جهة، وبين الأجيال من جهة أخرى، وتسجل فيه المعارف والخبرات، والعلوم والمبتكرات، وتحفظ فيه الشوارد والنوادر، قال الشاعر:

العلم صيد والكتابة قيده قيّد صيودك بالحبال الواثقة

ويكفي دلالة على أهمية الكتاب أن الله تعالى تولى إنزال شرائعه بالكتب السماوية، وخاتمتها القرآن الكريم الذي تكفل الله بحفظه حتى تقوم الساعة، فقال تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩]، وهو معجزة الله تعالى لرسوله ﷺ، وهو الكتاب الخالد، والحجة على البشرية في كل زمان ومكان، وكان الملهم والمحرض على تفسيره والكتابة حوله حتى فاقت الكتب التي تتناوله الآلاف.

وكانت المكتبة الإسلامية والعربية زاخرة، وتملأ الرفوف، وتتوزع المخطوطات على عواصم العالم ومدنه، ولا يزال القلم سيالاً، والتأليف قائماً، والكتابة في ازدياد وخاصة في العصر الحاضر الذي توفرت فيه المطابع أولاً، ثم الحاسب والكومبيوتر ثانياً.

وقد رغب إليّ بعض الزملاء والأحبة، وبعض العلماء والطلبة، وبعض دور النشر، أن أكتب مقدمات لهذا الإنتاج الطيب المبارك الذي يعدُّونه للنشر، لحسن الظن منهم، وطلب الاستفادة من الخبرة العلمية، والمساهمة في المجال العلمي، والطمع بسعة النشر بين الجماهير.

ولبيّت طلب الكثيرين، وتحصّل لدي مجموعة من المقدمات للكتب العلمية والثقافية والفكرية، وللرسائل الجامعية، كما كلفت بإلقاء الكلمات في المؤتمرات والندوات، وكتابة مقدمة لوقائع بعض المؤتمرات والندوات.

وجمعت ذلك ورتبته للطباعة، وجاء في الأقسام الآتية:

- **القسم الأول**: مقدمات المصادر والمراجع التراثية، ومنها رسائل علمية.
- **القسم الثاني**: مقدمات رسائل الدكتوراه والماجستير.
- **القسم الثالث**: مقدمات الكتب العلمية.
- **القسم الرابع**: مقدمات وقائع المؤتمرات والندوات.

وجاءت أكثر المقدمات وصفاً علمياً، ودراسة منهجية للموضوع، ثم يعقب ذلك التعريف المختصر بالمؤلف، وتوصيف عام لكتابه وعمله، وكانت المقدمات متفاوتة في الحجم والتوثيق، وبعضها لها عنوان خاص، وبعضها جاءت المقدمة مباشرة.

ولذلك سميته «المقدمات الممهدات للكتب والرسائل ووقائع المؤتمرات» ليكون تعريفاً بالموضوعات، وتنويهاً بأعمال المؤلفين والباحثين جزاهم الله خيراً.

ونسأل الله التوفيق والسداد، وأن يعم النفع والنصح والإرشاد، والحمد لله رب العالمين.

الشارقة في ١٤٣٥/١/١٠هـ

الموافق ٢٠١٣/١١/١٣م

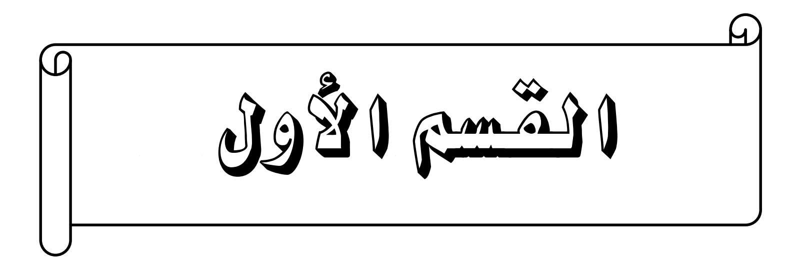
الأستاذ الدكتور محمد مصطفى الزحيلي

أستاذ الفقه الإسلامي والدراسات العليا

عضو وخبير المجامع الفقهية

عميد كلية الشريعة- جامعة الشارقة (سابقاً)





مقدمات المصادر والمراجع التراثية ومنها رسائل علمية

المقدمة الأولى



تقديم وتقريظ

«صحيحُ مُسلم أفضل كتاب في الدُّنيا بعد القرآن الكريم»

الأستاذ الدكتور محمد الزحيلي

عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

جامعة الشارقة

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب و لم يجعل له عوجـاً، وتكفَّـل بحفظه إلى يوم القيامة بقوله تعـالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩]، والذكر يشمل القرآن الكريم وبيانه بالسُّنة النبويَّة.

والصلاة والسلام على رسول الله الذي بيَّن القرآن بالسُّنة الشريفة، والترجمة العلميَّة في التطبيق والتنفيذ، فكان القرآن والسُّنة هما المحجَّة البيضاء التي تركها لنا رسول الله ﷺ، والتي لا يزيغ عنها إلا هالك، وهي بين أيدينا سالمة محفوظة، وحجَّة علينا أمام الله تعالى تحقيقاً لقوله ﷺ: «تركتُ فيكم ما إن تمسَّكتُم به لن تضلُّوا بعدي أبدً: كتاب الله وسنَّتي»(١).

وبعد: فقد قام الصحابة رضوان الله عليهم، ثم التـابعون، ثم العلمـاء المخلصون بحفظ السُّنة في صدروهم، ثم بتدوينها، وقام الجهابـذة بالحفـاظ عليها، ومنع الافتراء عليها، أو الدس فيها، وتنقيتها من الدخيل أو العبث، ثم شمَّر أئمَّة الحديث السواعد لتصنيف كتب الصِّحاح، والسُّنن، والمسانيد، وغيرها، وأهمُها وأفضلها بالاتفاق، وعلى الإطـلاق، صـحيح البخـاري،

---

(١) هذا الحديث رواه الحاكم في المستدرك: ٩٣/١.

وصحيح مسلم، وفضَّل بعض العلماء «صحيح البخاري» لحرصه الشديد على شروط السند للحديث الصحيح، وفضَّل بعض العلماء «صحيح مسلم» لترتيبه وجودته وخصائصه، و قالوا: «إنَّ صحيح مسلم أفضل كتاب في الدُّنيا بعد القرآن الكريم»[1].

وأقتصر في هذا التقديم على جانبين:

الجانب الأوَّل: مكانة صحيح مسلم:

قال العلماء سابقاً: «المعروف لا يُعرَّف»، وصحيح مسلم أشهر من أن يُعرَّف، ولا يحتاج إلى تعريف، ولا تقريظ، فهو في قلوب المسلمين، وفي أفكارهم، وعقولهم، ولا يكاد يخلو بيت من بيوت المسلمين من كتاب «صحيح مسلم» ليكون بجوار القرآن العظيم، ومع صحيح البخاري، حتى قيل: «من كان في بيته صحيح الإمام مسلم ففي بيته نبيٌّ يتكلَّم».

ولقي «صحيح مسلم» من الرعاية والعناية الشيء الكثير؛ قديماً بالنسخ والدراسة، والحفظ، والإقبال عليه، وحديثاً بالطباعة والنشر والخدمات الجُلَّى، ووضعت عليه الشُّروح الكثيرة بما يزيد عن خمسة عشر شرحاً، وتمَّت له مختصرات عدَّة، واتجهت له الأعمال الجليلة الكثيرة من الناحية العلميَّة والحفظ غيباً في الصُّدور مع السَّند، ثم ظهر له الإخراج الفني والمطبعيُّ، والترقيم ووضع الفهارس، وله طبعات كثيرةٌ في مختلف العواصم والمدن العالميَّة والعربيَّة والإسلاميَّة قديماً وحديثاً.

---

(١) انظر: التعريف بالسُّنة وعلوم الحديث وأشهر الكتب المصنَّفة فيها، وبالعلماء الأعلام الذين خدموها، وبيان فضل صحيح مسلم في كتابنا «مرجع العلوم الإسلامية ص٢٢٥ وما بعدها، ٢٨٤-٣٢٢».

ويعتبر «صحيح مسلم» من أمهات الكتب الإسلامية العظيمة، ورتَّبه الإمام مسلم على أبواب الفقه، واختار أحاديثه من ثلاثمائة ألف حديث يحفظها، وتحرَّى الصحة في السَّند والمتن، وبلغت أحاديثه أربعة آلاف حديث دون المكرَّر، وبلغت مع المكرَّر حوالي (٧٢٧٥) حديثاً، وسمَّاه «الجامع الصحيح» واشتهر باسم «صحيح مسلم».

وصاحب الكتاب هو مسلم بن الحجَّاج بن مسلم، أبو الحجَّاج القشيري النيسابوري، المتوفى سنة (٢٦١هـ) إمام أهل الحديث، الذي شهد العلماء له بالورع، وجلالة القدر، وعلوِّ المنزلة، وسعة العلم، وغزارة المعرفة، والدراية بعلم الحديث، ويمِّنون له الفضل الذي بذله في كتبه عامةً، وكتاب «الجامع الصحيح» خاصة.

ويمتاز «صحيح مسلم» على «صحيح البخاري» بحسن الترتيب والتبويب، والانتقاء والتيسير للانتفاع به، وأنه جمع بين طرق الحديث الواحد في موضع واحد يليق بموضوعه، وذكر أسانيده المتعددة، وألفاظه المختلفة، ليسهل الرجوع إليه، واستنباط الأحكام منه.

وتلقى العلماء -قديماً وحديثاً وعلى مختلف العصور- هذا الكتاب بالقبول والاعتماد عليه، والاحتجاج بما ورد فيه، وقاموا بالرجوع إليه في كل كتاب علمي وشرعي وديني يتعرَّض لأحاديث النبي ﷺ، ليبقى «صحيح مسلم» على الألسنة، وفي الأذهان والقلوب والعقول، وأمام الأعين والأبصار.

الجانب الثَّاني: ميزات هذه الطَّبعة:

إن هذه الطبعة الجديدة التي بين أيدينا تمتاز بميزات كثيرة، منها: حسن الإخراج الفني البديع الذي قامت عليه «دار الخير» بدمشق، ليأتي الكتاب في

ثوب قشيب، مع الحفاظ على ترتيب الكتب والأبواب، والترقيم السائد لكل كتاب وباب، وترقيم أحاديث كل باب على حدة، والترقيم المتسلسل لجميع الأحاديث من أوَّله إلى آخره، وإبراز العناوين بحرف بـــارز ولـــون متميـــز، وضبط الألفاظ كاملة، لتساعد القارئ على القراءة الصحيحة، وتصون لسانه عن الخطأ في كلام الحبيب المصطفى ﷺ، أو الخطأ في أسماء الصحابة والأعلام ورجال السَّند، ليأتي الحديث الشريف على الصورة المُثلى التي أرادها رسول الله ﷺ في حفظ السُّنة، ووعيها، وروايتها، وأدائها، مع الـــدُّعاء لـــصاحبها بذلك، لما ورد في الحديث الصحيح: «نضَّر الله عبداً سمع مقالتي فحفظهـــا، ووعاها، وأداها كما سمعها، فربَّ حامل فقهٍ غير فقيه، وربَّ حامل فقـــهٍ إلى من هو أفقهُ منهُ» وفي رواية «وربَّ مبلَّغ أوعى من سامع»[1].

كما امتازت هذه الطَّبعة بتخريج الأحاديث الواردة في «صحيح مسلم» من مشهور كتب السُّنة، وأهمها: صحيح البخاري، وسنن أبي داود، وجامع الترمذي، وسنن النسائي (الكبرى والصغرى)، وسنن ابن ماجـــه، وســـنن الدارمي ومسند الإمام أحمد، والأدب المفرد للبخاري، وعمل اليوم والليلـــة للنسائي، وصحيح ابن خريمة، وغيرها، مع تعقيبات موجزة عن رجال السَّند، ونقل أقوال بعض المحدثين عن السَّند ورجاله، مما يُطمئن القارئ على تـــوفُّر الحديث في كتب السُّنة، ويساعد الطالب والباحث والعالم على معرفة موطن الحديث من مختلف كتب السُّنة النبويَّة، وهو عمل طيِّب وفريد، ولم يُـــسبق إليه، وبادر لتحمُّل عبء ذلك كلِّه الأخ الباحث الفاضـــل المدقِّق الأســـتاذ

---

(١) هذا الحديث رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه وأحمد والبيهقي وغيرهـــم عـــن جبير وابن مسعود رضي الله عنهما مرفوعاً.

الشيخ «مُسلَّم محمود عثمان» حفظه الله تعالى.

كما امتازت هذه الطبعة باقتباس بعض المعاني، والـشروح للألفـاظ، وإيراد بعض الأحكام المستنبطة من الحديث، بالاعتماد علـى أهـم شـرح صحيح مسلم، وهو شرح الإمام الرَّبانيِّ، الفقيه اللُّغوي، المحدِّث: يحـيى بـن شرف النَّووي (٦٧٦هـ) رحمه الله تعالى، وتغمَّده بالمغفرة، وأسـبل عليـه شآبيب رحمته، فقام الباحث الكريم بعرض مختصر من شرح النَّووي للألفاظ والمفردات وأهم المعاني والتعريف ببعض الأعلام، ووضع ذلـك في أسـفل الصفحة لتساعد القارئ على فهم الحديث بشكل جيد وصحيح، وإطلاعـه على بعض الأحكام الشَّرعية المستنبطة من الحديث.

ثم قام الباحث -حفظه الله تعالى- بعمل أربعة فهارس مهمة في آخـر الكتاب، جاءت في مجلَّد مستقل، أهمها: فهرس أطراف الأحاديث الذي بلغ خمسة وعشرين ألف حديث[1]، فجزاه الله خير الجزاء، وبارك الله فيـه، وفي عمله، ونفع الله بعمله، وأثابه خيراً.

وأخيراً: فإني أوصي كل أخ مسلم أن يكون في بيته أولاً -كتاب الله تعالى «القرآن الكريم» مع تفسير مختصر له، ثم يضع بجانبه -ثانياً- بعض

---

(١) طرف الحديث هو أوله الذي ورد في مطلعه، و لم يلتزم الباحث بذلك، بل أضاف الجمل التي وردت ضمن الحديث، وتتكرر في الكتب وعلى الألـسنة، فأدخلـه الباحث في فهرس الأطراف لتساعد القارئ على الوصول إليها، وكثيراً ما يصعب على القارئ معرفة مكان ورودها في الحديث لولا ذكرهـا في الأطـراف مثـل «المسلم أخو المسلم» «كل المسلم على المسلم حرام» «إن لربك عليـك حقـاً» «أعطوا الطريق حقّه» وهكذا.

كتب السُّنة، وخاصة أهم كتاب وأفضل كتاب، وهو «صحيح مسلم» ليكون أمامه السبيل السَّويُّ إلى الله ودينه وشرعه، ويضع بين يديه، وأمام أهله وأولاده، المصادر الأصلية للدين والثقافة والفكر والحضارة، والعقيدة والفقه، والأخلاق والتزكية والسلوك، ليطَّلع عليها، ويدرك مراميها، ثم ليعمل بموجبها، ويهتدي بما ورد فيها، فيفوز بخيري الدُّنيا والآخرة، ويكون في المكان الذين يحبُّه الله ويرضاه، ويحقق الحديث السابق «نضَّر الله عبداً سَمِعَ مقالتي فحفظها، ووعاها، وأدَّاها» وقول الحق تبارك وتعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على خاتم النبيين، ومن تبعه إلى يوم الدِّين.



الطرق الحكمية
في السياسة الشرعيّة

لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن قيم الجوزية

٦٩١-٧٥١هـ

حققه وخرَّج أحاديثه وعلَّق عليه

بشير محمّد عيون

مكتبة دار البيان

ص.ب ٢٨٥٤- هاتف ٢٢٩٠٤٥

دمشق- الجمهورية العربية السورية

المقدمة الثانية



كتاب «الطرق الحكمية» لابن قيم الجوزية (٧٥١هـ)

بقلم الدكتور محمَّد الزُّحيلي

وكيل كلية الشريعة للشؤون العلمية بجامعة دمشق

الحمد لله الذي أمر بالعدل والإحسان، وأنزل الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط، ودعا في محكم آياته إلى القضاء والتحاكم، وأوجب إقامة الحق بين العباد.

والصلاة والسلام على خير خلقه، وخاتم رسله، الذي أرسله الله رحمة للعالمين، وجاء بالهدى ودين الحق ليخرج الناس من الظلمات إلى النور بإذن ربهم، وأقام العدل، وحكم بالقسط، وسار على القسطاس المستقيم، وتمسك بالحق وأمر به، وأدى الأمانة، وبلغ الرسالة، ونصح الأمة، وجاهد في الله حق جهاده، وتركنا على شريعة بيضاء نقية، ليلها كنهارها، من تمسك بها رشد وسعد في الدنيا والآخرة، ومن زاغ عنها، وأعرض عن منهجها فإن له معيشة ضنكاً في الحياة الدنيا، ويحشره الله تعالى يوم القيامة أعمى، لنسيانه شرع الله وأحكامه، وتنكبه عن الصراط المستقيم.

وبعد: فقد عرض عليَّ الأخ الفاضل السيد بشير محمد عيون الطبعة الجديدة التي يقوم بنشرها لكتاب «الطرق الحكيمة في السياسة الشرعية» للإمام ابن قيم الجوزية، ورغب إليَّ بالتقديم لها، لصلتي الوثقى بهذا الكتاب وموضوعه، وقربه من اختصاصي الدقيق في الدراسات الشرعية، وكثرة اشتغالي بهذه البحوث والموضوعات، فرأيت من الواجب تلبية الدعوة، والقيام

بالنصح، والتمهيد للكتاب.

ورأيت أن أقدم للقارئ الكريم نبذة مختصرة جداً عن حياة ابن القيم رحمه الله تعالى وآثاره العلمية، ثم أعرض باختصار شديد لمحتويات الكتاب الذي بين أيدينا، ثم أذكر أهمية الكتاب وموضوعه الخطير وتفرده على غيره، ثم أشير إلى ميزات هذه الطبعة الجديدة.

❑ أولاً: نبذة مختصرة عن حياة ابن قيم الجوزية:

إن ابن القيم -رحمه الله تعالى- غني عن التعريف والبيان، ويعرفه كل طالب علم، ويعترف بفضله ومكانته كل عالم، وإن اسمه على كل لسان، وكتبه تطبق الآفاق، ولذلك نقتصر في ترجمته على التذكير بأهم الجوانب في اسمه وحياته وآثاره.

فهو محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد، أبو عبد الله، شمس الدين، الزُرعي، الدمشقي، المعروف بابن قيم الجوزية، الفقيه الحنبلي، الأصولي، المحدث، المفسر، النحوي، الأديب، الواعظ، الخطيب، المصلح، المجتهد، الزاهد.

ولد بدمشق سنة ٦٩١هـ، وبها نشأ وترعرع وطلب العلم، وجدَّ واجتهد، وأخذ عن علمائها، ثم صار إماماً، وتتلمذ لشيخ الإسلام ابن تيمية (٧٢٨هـ-١٣٢٨م) وكان لا يخرج عن أقواله، وينتصر له، وقد هذب كتبه، ونشر علمه، وسجن معه في قلعة دمشق، وأطلق بعد موت ابن تيمية رحمه الله تعالى، وسجن مرات أخرى بعده.

تفقه في المذهب الحنبلي، وتعمق في التفسير وأصول الدين، وأتقن علوم الحديث وأصول الفقه والعربية والنحو وكلام أهل التصوف، وكان جريء الجنان، وشجاعاً في الحق، لا يحابي فيه أحداً، وامتحن كثيراً، وأوذي لذلك،

وكان كثير الصلاة والعبادة والتلاوة، جم التواضع، حسن الخُلُق، جمع كتباً كثيرة. وتتلمذ عليه خلق لا يحصون، إلى أن توفي بدمشق سنة (٧٥١هـ- ١٣٥٠م) ودفن بمقبرة باب الصغير[1].

قال الشوكاني: «برع في جميع العلوم، وفاق الأقران، واشتهر في الآفاق، وتبحر في معرف مذاهب السلف، وغلب عليه حبُّ ابن تيمية».

وكان ابن القيم رحمه الله تعالى واسع المعرفة، متعدد الثقافة، وله عقلية فذة، وفكر وقاد، واطلاع كبير، فهو دائرة معارف، وموسوعة علمية، وصنف مصنفات عظيمة كتبها بخطه الحسن، وله شعر ونظم، وتلقى الناس كتبه بالقبول، وعكفوا عليها بالدراسة والنسخ، وانتشرت في الآفاق، وطبع كثير منها في العصر الحاضر، واستفاد الناس منها لسعتها وغزارة مادتها، وتنوعها في الحديث والسيرة، والفقه وأصول الفقه، والزهد والتربية النفسية، وتناولها لشؤون الدنيا والحكم والسياسة، والانتقال إلى السياحة في رياض الجنة، والسفر بالأرواح إلى بلاد الأفراح، والاشتياق للجنَّة ونعيمها، وبيان الصراط المستقيم للتحذير من أهل الجحيم، ومقارنة الأديان، والرد على الشبه والضلالات.

---

(١) انظر ترجمته بتوسع في «ذيل طبقات الحنابلة» لابن رجب الحنبلي ٤٤٧/٢، «الدرر الكامنة» لابن حجر العسقلاني ٢١/٤، «بدر الطالع» للشوكاني ١٤٣/٢، «بغية الوعاة» للسيوطي ٦٢/١، «البداية والنهاية» لابن كثير ٢٣٤/١٤، «شذرات الذهب» لابن العماد ١٦٨/٦، «طبقات المفسرين» للداودي ٩٠/٢، «الفتح المبين» للمراغي ١٦١/٢، «جلاء العينين» ص٣٠، «النجوم الزاهرة» ٢٤٩/١٠، «الوافي بالوفيات» للصفدي ٢٧٠/٢، «الأعلام» للزركلي ٢٨٠/٦.

وأهم كتبه في الفقه وأصوله: «إعلام الموقعين عن رب العالمين»، و«الطرق الحكيمة في السياسة الشرعية»[1]، و«أحكام أهل الذمة»، و«تحفة المودود في أحكام المولود»، وفي الحديث والسيرة النبوية: «تهذيب سنن أبي داود»، و«زاد المعاد في هدي خير العباد»، وفي التوحيد والعقيدة: «اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية»، و«الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة»، و«شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل»، و«هداية الحيارى من اليهود والنصارى»، و«حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح»، وفي الزهد والأخلاق والرقائق: «مدارج السالكين في شرح منازل السائرين»، و«عدة الصابرين وذخيرة الشاكرين»، و«الوابل الصيب من الكلم الطيب».

وله في التفسير وعلم القرآن والعلوم الأخرى كتب كثيرة مفيدة، كبيرة وصغيرة أهمها: «بدائع الفوائد»، وهو من أنفس كتبه، ويقع في أربعة أجزاء، و«الفوائد» في مجلد، و«روضة المحبين»، و«طريق الهجرتين وسفر السعادتين» الذي طبع عدة مرات، و«مفتاح دار السعادة» و«جلاء الأفهام في الصلاة والسلام على خير الأنام»[2]، و«التبيان في أقسام القرآن»[3]، وغيرها من الكتب النافعة والمتنوعة.

وابن القيم رحمه الله تعالى معروف بقلمه السيال، وروحه المتدفقة، وحماسه الشديد، وعقله المتفتح، وحرصه على الدعوة وبيان مقاصد الشريعة، كما يعرف بأسلوبه المشرق، وبيانه الناصع، وثقافته الواسعة، وإحاطته

(١) وهو كتابنا هذا.
(٢) نشرته مكتبة دار البيان بدمشق بتحقيق عبد القادر وشعيب الأرناؤوط «الناشر».
(٣) وجميع هذه الكتب طبعناها محققة. «الناشر».

بجوانب الموضوع، وإشراق العبارة، ووضوح الأسلوب، والاعتماد على الأدلة والحجج، والالتزام بالمنطق والموضوعية، لذلك ظهرت في كتبه الحِكم المأثورة، والعبارات المحكمة، والجمل السديدة، والأقوال الخالدة التي يرددها العلماء، وينقلها المصنفون، ويرجع إليها المنصفون، ويقتبسها المؤلفون والمتحدثون، وأكتفي باثنتين منها، فيقول رحمه الله تعالى:

«فإن الله أرسل رسله، وأنزل كتبه ليقوم الناس بالقسط، وهو العدل الذي قامت به الأرض والسموات، فإن ظهرت أمارات العدل، وأسفر وجهه بأي طريق كان فثمَّ شرع الله ودينه»[١].

ويقول أيضاً: «إن الشريعة مبناها وأساسها على الحكم ومصالح العباد في المعاش والمعاد، وهي عدل كلها، ورحمة كلها، وحكمة كلها، فكل مسألة خرجت عن العدل إلى الجور، وعن الرحمة إلى ضدها، وعن المصلحة إلى المفسدة، وعن الحكمة إلى العبث، فليست من الشريعة، وإن أدخلت فيها بالتأويل، فالشريعة عدل الله بين عباده، ورحمته بين خلقه، وظلّه في أرضه، وحكمته الدالة عليه وعلى صدق رسوله ﷺ أتمَّ دلالة وأصدقها»[٢].

ومن أراد التوسع فليرجع إلى كتب ابن قيم رحمه الله تعالى ليمتع قلبه وروحه وفكره وعقله بالمعاني السامية، والعواطف الجياشة، والقواعد العامة، والألفاظ البليغة، والأقوال المأثورة[٣].

---

(١) «الطرق الحكمية» ص٢٧ طبعتنا، «بدائع الفوائد» ٣/١٥٣، «أعلام الموقعين» ٤/٣٧٣.

(٢) «إعلام الموقعين» ٣/١٤.

(٣) انظر كتاب «الفوائد» الذي حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه ونشره السيد بشير محمد عيون، ويقول في مقدمته «ولقد وافق الاسم المسمى».

❑ ثانياً: محتويات كتاب «الطرق الحكمية»:

هذا الكتاب في القضاء الإسلامي والدعاوى والبينـــات وطـــرق الإثبـــات الشرعية التي جاء بها الدين الحنيف، وأقرها الشرع القويم، وأوجب على الأمـــراء والحكام والقضاة أن يسلكوها ويقفوا عندها، ويعتمدوا عليها في الأقـــضية، ولا يتجاوزوها إلى الطرق الفاسدة، فليس بعد الحق إلا الضلال، وهي طرق موضوعية صالحة لتحقيق الصلاح للناس، وإبعاد الفساد عنهم في كل زمان ومكـــان، ولم يغفل ابن القيم رحمه الله تعالى عن أهم عناصر القضاء، ومحور الدعوة فيه، وهـــم القضاة، فذكّر بآداب القاضي، وركز على صفاته، وما يجب أن يتمتع بـــه مـــن آداب في القضاء وسماع الدعوى والبينات، ليجمع بين فقه النفس والمعرفة التامـــة بأحكام الشرع وأحوال الناس، ومقتضيات الحياة والأحداث.

وجاء في مقدمة المصنف –رحمه الله تعالى– أن سبب التأليف هو السؤال «عن الحاكم والوالي يحكم بالفراسة والقرائن التي يظهـــر لـــه فيـــه الحـــق، والاستدلال بالأمارات، ولا يقف مع مجرد ظواهر البينات والأحوال، حتى إنه ربَّما يتهدد أحد المدَّعيين إذا ظهر له أنه مبطل، وربما عن أشياء تدل على بيان الحال؟» فأجاب ابن القيم رحمه الله تعالى بقوله: «هذه مسألة كبيرة عظيمـــة النفع، جليلة القدر، إن أهملها الحاكم أو الوالي أضاع حقاً كثيراً، وأقام باطلاً كبيراً وإن توسع، وجعل معوله عليه، دون الأوضاع الشرعية، وقع في أنواع من الظلم والفساد وبيَّن أن العلامة أبو الوفا ابن عقيل «سُـــئل عـــن هـــذه المسألة؟» فقال: «ليس ذلك بالفراسة، بل هو حكم بالأمارات» ثم أكد ابن القيم رحمه الله تعالى ذلك بقوله: «والحاكم إن لم يكـــن فقيـــه الـــنفس في الأمارات ودلائل الحال، ومعرفة شواهده، وفي القرائن الحالية والمقالية، كفقهه

في جزئيات وكليات الأحكام، أضاع حقوقاً كثيرة على أصحابها، وحكم بما يعلم الناس بطلانه، ولا يشكون فيه، واعتماداً منه على نوع ظاهر، لم يلتفت إلى باطنه وقرائن أحواله»[1].

وانفرد ابن القيم رحمه الله تعالى في هذا الكتاب بالتوسع في القضاء بالقرائن والأمارات التي تعتمد على فطنة القاضي وفراسته، وقرر هذا المبدأ فقال: «فالشارع لم يلغ القرائن والأمارات ودلائل الأحوال، بل من استقرأ الشرع في مصادره وموارده، وجده شاهداً له بالاعتبار، مرتباً عليه الأحكام»[2]، ثم قال: «ولم يزل حُذَّاقُ الحكام والولاة يستخرجون الحقوق بالفراسة والأمارات»[3]، وذكر أمثلة سمَّاها «محاسن الفراسة» وروى لها أمثلة كثيرة، وشواهد تاريخية، ونماذج واقعية، وأخباراً طريفة وممتعة.

ولما كان القضاء عامة، وطرق الإثبات خاصة، وإصدار الأحكام القضائية بشكل أخص يعتمد على قوة المدارك، وجودة الفكر والرأي، ويهدف إلى حسن التصرف، وتأمين العدل، وتحقيق الأمن، وهذا كله من السياسة الشرعية المحمودة، والمقررة في دين الله، لذلك سمى ابن القيم رحمه الله تعالى كتابه «الطرق الحكمية في السياسة الشرعية»، وجاء عنوان الكتاب في إحدى النسخ الخطية: «هذا كتاب الفراسة المرضية في أحكام السياسة الشرعية، لأبي عبد الله محمد بن قيم الجوزية رحمه الله برحمته، وأسكنه فسيح جنته، آمين» لذلك نقل ابن القيم تعريف السياسة الشرعية عن ابن عقيل، فقال: «السياسة ما كان فعلاً يكون

---

(١) «الطرق الحكمية» ص (١٧-١٨).

(٢) «الطرق الحكمية» ص(٢٦).

(٣) «الطرق الحكمية» ص(٣٨) وما بعدها.

الناس أقرب إلى الصلاح، وأبعد عن الفساد، وإن لم يضعه الرسول، ولا نزل به الوحي»[1]، ثم حرَّر ابن القيم -رحمه الله تعالى- المبدأ الإسلامي في السياسة الشرعية، بقوله: «فلا يقال: إن السياسة العادلة مخالفة لما نطق به الشرع، بل هي موافقة لما جاء به، بل هي جزء من أجزائه، ونحن نسميها سياسة تبعاً لمصطلحكم، وإنما هي عدل الله ورسوله»[2].

ثم شرع بالأدلة والأمثلة من أقوال الصحابة والتابعين، وسيرة الخلفاء الراشدين، وآراء الأئمة المجتهدين والفقهاء والقضاة، ممن يؤخذ بقولهم، ويعتد برأيهم، ويستأنس باجتهادهم في الفراسة والأمارات والسياسة الشرعية.

واستطرد ابن القيم -رحمه الله- إلى بيان بعض طرق الإثبات التي تبين الحق وتظهره، وأنها ليست محصورة بعدد معين، ووسائل محددة، وعرض أمثلة مختلفاً فيها كالحكم بشاهد واحد، والشاهد واليمين، وشهادة النساء منفردات، والرجل الواحد في الخبرة، والنكول (ص٧٥-٩٤).

ثم بدأ الكلام عن الدعاوي وأنواعها، مستعرضاً الأحكام الشرعية في الدعوى والبينات عامة، ومبيناً دعاوي التُّهم أي الدعاوى الجنائية، والتحقيق فيها، ومدى مشروعية حبس المتهم وضربه، وأنواع المعاصي والمنكرات التي تستوجب العقوبة، وأنواع العقوبات الشرعية في الحدود والقصاص والتعازير، ص (٩٤-١١١).

ثم شرع ابن القيم -رحمه الله تعالى- في بيان الطرق التي يحكم بها الحاكم، وهي وسائل الإثبات الشرعية بأنواعها المختلفة، وأحكامها

---

(١) «الطرق الحكمية» ص(٢٦).

(٢) «الطرق الحكمية» ص(٢٧).

التفصيلية، وأقوال الأئمة والفقهاء في كل منها، كالشهادة واليمين، والأمارات والقرائن، والخبرة والشاهد واليمين، والمرأتين واليمين، والرجل والمرأتين، وشهادة النساء منفردات بدون رجل معهن، والنكول، وبيَّن اختلاف الناس في شهادة الصبيان المميزين، وشهادة الفساق، وشهادة الكافر، والحكم بالإقرار، والحكم بالخط المجرد أي بالكتابة، والعلامات الظاهرة، والقرعة والقافة، (ص١١١-٢٢٤).

ثم انتقل -رحمه الله تعالى- إلى الحسبة، وهي نوع من أنواع القضاء في الشريعة الغراء، وتختص في الحكم بين الناس فيما لا يتوقف على دعوى، وعرفها بأنها: «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي بعث الله به رسله، وأنزل به كتبه، ووصف به هذه الأمة، وفضلها لأجله على سائر الأمم التي أخرجت للناس» وأن ذلك واجب -في الأصل على كل مسلم قادر، وبين ابن القيم أهمية الحسبة، وأنها ولاية منفردة عن القضاء العادي، كما أفردت ولاية المظالم، ثم بيَّن المنكرات التي يسعى والي الحسبة إلى منعها، وتطرق إلى والي الحسبة وما يعمله من التسعير وغيره، ومنع الغش أو العبث بالموازين والمكاييل، والتجاوز على الطرق العامة، والحدود المرسومة، (ص٢٢٤-٢٥٠) واستطرد في هذا المكان إلى بحث فريد من نوعه، سبق فيه ابن القيم غيره، وأصبح هذا الموضوع مطروحاً للبحث والمناقشة في العصور الأخيرة، وهو التعزير بالعقوبات المالية، كجزء من أحكام قضاء الحسبة وغيره، (ص٢٥٠-٢٦٩).

ثم عاد ابن القيم -رحمه الله تعالى- إلى بحث القرعة كطريق من طرق الأحكام، وبين مشروعيتها ومواضعها، وضرب الأمثلة والأدلة الشرعية لها،

وختم بها الكتاب (ص٢٥٠-٣٠٣)، قائلاً: «وبالجملة فمن تأمل ما ذكرنا في القرعة تبين له: أن القول به أولى من إيقاف المال أبداً حتى يصطلح المـدّعون، وبالله التوفيق، والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين، وإمام المرسلين، وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين».

❑ **ثالثاً: موضوع الكتاب وأهميته:**

بعد هذا السرد الموجز لمحتويات الكتاب، وعناوينه الرئيسة نبين أهمية هذا الكتاب ومنهجه ومكانته من جهة، وأهمية موضوعه، ومكانة بحوثه من جهة أخرى.

فهذا الكتاب من أعظم كتب ابن القيم رحمه الله تعالى التي انفرد بها على غيره في مجال القضاء والإفتاء والسياسة الشرعية وطرق الإثبات والحسبة، ويكاد أن يكون منفرداً ومبدعاً ومتميزاً على غيره من الكتب بأنه أول من كتب عن الفراسة والقرائن القضائية وضبطها، ووضع قواعدها التي تحفظ النتائج، وتحقق العدل، وتبعد عن العبث والأهواء والنزوات والترهات، ليبقى القاضي ضمن دائرة الشرع في وسائله التي يسلكها للوصول إلى الأهداف التي قررها الشرع الحنيف، لأن الغاية لا تبرر الوسيلة، وأن الله سبحانه وتعالى تعبَّدنا بالوسائل كما تعبَّدنا بالغايات، وأن الشريعة الغراء رسمت المناهج، وشرعت السبل التي توصل إلى المقاصد العليا، والأهداف النبيلة في إقرار الحق، وصيانة العدل، وحفظ الحقوق، والدماء والأعراض، واجتثاث الظلم والبغي، والطغيان والفوضى، والخوف والعدوان على الفرد والمجتمع، والأمة والدولة، ليعيش الإنسان في ظلال القرآن والسنة والشرع قرير العين، هادئ النفس، مرتاح البال، مطمئناً على نفسه وعرضه، ودمه وماله، وحاضره ومستقبله.

وهذا الكتاب أحد أهم الكتب الشرعية في نظام القضاء الإسلامي، وفي طرق الإثبات أمام القضاء عامة، وفي القرائن القضائية والأمارات التي يجب مراعاتها أثناء النظر في الدعوى خاصة[1].

والكتاب خلاصة وافية لأصول التحقيق القضائي، وقواعد البينات أمام المحاكم، ومع التنبيه لآداب القاضي وصفاته، وحقوقه وواجباته، ويجمع الكتاب بين دفتيه بين الأحكام الفقهية، والأدلة الشرعية، والسوابق القضائية، وأخبار القضاة وسير القضاء في التاريخ الإسلامي، ويمزج ذلك مع بيان أهداف الدين ومقاصد الشريعة، ومعالجة القضايا المتطورة، والمسائل المستجدة مع تقلب الأحداث وتغير الزمان، ولذلك يعتبر هذا الكتاب نسيجاً وحده بين كتب القضاء والإثبات في الفقه الإسلامي، مع براعة الأسلوب، وحسن البيان، ووضوح المعنى والعرض مما يجذب القارئ له، ويمسك بتلابيبه إلى متابعة القراءة، والتشويق لما سيأتي من أفكار.

ويأتي ابن القيم رحمه الله تعالى بالفروع الفقهية الكثيرة المبثوثة في ثناياه، ويمزجه بأحكام الحسبة والإدارة، والأمثلة القضائية من أعمال السلف والقضاة والمفتين في مختلف الفروع مما يندر وجوده في كتاب آخر، ويذكر أمثلة فذة في التحقيق القضائي لإقامة العدل وتنفيذ الأحكام.

---

(١) رجعت إلى هذا الكتاب واعتمدت عليه كثيراً في بحوثي العلمية، وكتبي الجامعية، واستفدت منه في رسالتي في الإجازة في الشريعة «نظام القضاء في الإسلام» وفي رسالة الدكتوراه «وسائل الإثبات» وفي «التنظيم القضائي في الفقه الإسلامي وتطبيقه في المملكة العربية السعودية» و«أصول المحاكمات الشرعية والمدنية» وفي تحقيق كتاب «أدب القضاء لابن أبي الدم الحموي الشافعي»، (٦٤٢هـ)، وفي عدد من المقالات والبحوث المنشورة في المجلات.

وطريقة ابن القيم في هذا الكتاب أن يعرض الموضوع، ويبين أقوال السلف والأئمة وعلل المذاهب، ويحدد مواطن الاتفاق والاختلاف، ويحرر مناطق النزاع، ويدلي بالأدلة الشرعية ويميز الروايات الصحيحة، ويناقش الأدلة والآراء، ويستدرك على غيره، ليصل إلى القول الراجح، الذي يتفق مع منهج القرآن والسنة، ويدعّمه بالأدلة والتطبيق العلمي في تاريخ القضاء الإسلامي، ما يجعله كتاباً فريداً في موضوعه وفي منهجه، ويحتاج إليه القاضي والفقيه والمجتهد والمشرع، ورجل الإدارة والحكم، والطالب والعالم.

ومما انفرد به ابن القيم رحمه الله تعالى قوله بالحكم بشهادة الشاهد الواحد إذا علم صدقه من غير يمين[1]، وهو ما تسير عليه معظم قوانين الإثبات والبينات في العالم اليوم.

وموضوع الكتاب مهم جداً، لأنه يساهم في تحقيق الهدف من وجود القضاء والتنظيم القضائي، وهو إقامة العدل، وتحقيق القسط، وأن السلطة القضائية تجمع بين فقه العلماء، وعقل الحكماء، وبين نفوذ الحاكم الذي يستمد منه القاضي القوة والسلطة وأن القضاء ركن من أركان الدولة، وجزء هام من مقومات المجتمع، وتقع على مسؤولتيه حماية الأنفس والأرواح والأموال والحقوق، ويؤمن الطمأنينة والهدوء والسلام والأمن في المجتمع.

والقضاء عند الأمم رمز لسيادتها واستقلالها، والأمة التي لا قضاء فيها لا حق فيه، ولا عدل فيها، وتاريخ القضاء في كل أمة عنوان على مجدها، ودلالة على تطور العقل فيها، ونضوج التفكير، وتحديد مستواه الذي وصلت إليه.

---

(١) «الطرق الحكمية» ص٨٣، ١٢٦.

والقضاء والعدل يدلان على أشكال الدول والحكومات ويظهران مدى استقرار الأشخاص في الحكم، ونظرهم إلى الأمة والرعية والشعب، وبالعدل قامت السماوات والأرض، وهو أساس العمران، والقضاء أفضل مظهر يتمثل فيه العدل الذي جعله أرسطو قوام العالم، وهو أساس الملك، وهو أقوى دعامة لاستتباب الأمن، واستقرار النظم، ورقي المجتمع، وتقدم الأمة.

يقول الثعالبي: «بالرأي تُصلح الرعية، وبالعدل تَملك البرية، من عدل في سلطانه استغنى عن أعوانه، من مال إلى الحق مال إليه الخلق، إذا رعيت فاعدل، فالعدل يُصلح الرعية، وإن ظلم السلطان لم يعدل أحد في حكم، وإن عدل لم يَجْسُر أحد على ظلم». ثم يقول: «الظلم مسلبة للنعم، والبغي مجلبة للنقم، أقرب الأشياء صَرعة الظلوم، وأنفذ السهام دعوة المظلوم، من طال عدوانه زال سلطانه، من ظَلَم عقَّ أولياءه، ومن كثر ظلمه واعتداؤه قرب هلاكه وفناؤه، شرُّ الناس من كفل الظلوم وخذل المظلوم».

وقد بعث الله الرسل، وأنزل الكتب لتحقيق العدل، واعتنى به الإسلام بشكل خاص، وحرص عليه حرصاً شديداً، قال تعالى: ﴿لَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا رُسُلَنَا بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَأَنزَلۡنَا مَعَهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلۡقِسۡطِۖ﴾ [الحديد: ٢٥]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ﴾ [النحل: ٩٠]، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا حَكَمۡتُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحۡكُمُواْ بِٱلۡعَدۡلِۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓۗ﴾ [النساء: ٥٨]، وقال تعالى: ﴿وَأَقۡسِطُوٓاْۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُقۡسِطِينَ﴾ [الحجرات: ٩]، وقال عز وجل: ﴿وَإِنۡ حَكَمۡتَ فَٱحۡكُم بَيۡنَهُم بِٱلۡقِسۡطِۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُقۡسِطِينَ﴾ [المائدة: ٤٢].

وفطن المسلمون إلى أهمية القضاء والعدل، قال أبو بكر الصديق رضي الله عنه: «الضعيف فيكم قوي عندي حتى أخذ الحق له، والقوي فيكم ضعيف حتى أخذ الحق منه إن شاء الله» وقال عُمير بن سعد -والي حمص-: «ما يزال الإسلام منيعاً ما اشتد السلطان، وليس شدة السلطان قتلاً بالسيف، وضرباً بالسوط، ولكن قضاء بالحق، وأخذاً بالعَدْل».

ومن هنا صار علم القضاء من أجل العلوم قدراً، وأعزها مكاناً، وأشرفها مركزاً، لأنه يحفظ الحقوق والأنفس، ويبين الحلال والحرام، وهو من وظائف الأنبياء والمرسلين(١)، وقال تعالى: ﴿يَٰدَاوُۥدُ إِنَّا جَعَلْنَٰكَ خَلِيفَةً فِى ٱلْأَرْضِ فَٱحْكُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [ص: ٢٦]، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُوا۟ بِٱلْعَدْلِ﴾ [النساء: ٥٨]، وقال عز وجل: ﴿ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٨]، وقال رسول الله ﷺ: «إنَّ الله لا يُقدِّسُ أُمَّةً لا يُؤخذُ للضَّعيفِ فيهم حقُّهُ» وفي لفظ: «كَيفَ تُقدَّسُ أُمَّةً لا يُؤخذُ لضَعيفهم حقُّهُ من شديدهم»(٢)، وجعل رسول الله ﷺ القضاء بالحق من النعم التي يباح الحسد عليها، فقال عليه الصلاة والسلام: «لا حَسَدَ إلا في اثنتين: رجلٌ آتاه اللهُ مالاً فسلَّطه على هلكتِه بالحقِّ، وآخرُ آتاه اللهُ الحِكمَةَ فهو يقضي بها، ويُعلِّمُها»(٣)، والأحاديث في الترغيب بالقضاء

---

(١) انظر «تبصرة الحكام» لابن فرحون المالكي ١/٢ وما بعدها.

(٢) وفي رواية ثالثة: «لا قُدست أمة لا يُعطى الضعيف فيها حقه غير متعتع» والحديث رواه ابن ماجه وابن حبان وابن خزيمة والبيهقي والطبراني في الكبير والأوسط ورجاله ثقات، ورواه الحاكم وصححه، وأبو يعلى، ورجاله رجال الصحيح.

(٣) رواه البخاري ومسلم وأحمد وابن ماجه والبيهقي.

بالعدل، وبيان ثوابه، والترهيب من الجور والظلم، والتحذير من ارتكابه كثيرة في كتب الحديث الشريف والسنة الصحيحة.

وقد تحقق هذا الأمر في ظل التاريخ الإسلامي والقضاء الشرعي، وكان القضاة المسلمون مضرب المثل في تاريخ الأمم في النزاهة والعدل والتجرد، تنفيذاً لقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ﴾ [النساء: ١٣٥]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّى بِٱلْقِسْطِ﴾ [الأعراف: ٢٩]، وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَٱعْدِلُوا۟ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ﴾ [الأنعام: ١٥٦]، وسجل قضاة الإسلام صفحة ناصعة في القضاء، والعدل، ونماذج خالدة في التحقيق والإثبات وإصدار الأحكام، وهو ما ذكر صوراً منه الإمام ابن القيم في هذا الكتاب.

❑ رابعاً: الطبعة الجديدة للطرق الحكمية:

إن كتاب «الطرق الحكمية في السياسة الشرعية» مطبوع ومنتشر في أروقة العلم، وعلى رفوف المكتبات، وفي المدارس الشرعية، والمعاهد الدينية، وكليات الشريعة والجامعات، منذ عشرات السنين، وطبع قبل اليوم أربع مرات.

فقد طبعته شركة طبع الكتب العربية التي أنشاها وكان يرأسها الشيخ محمد عبده رحمه الله تعالى، ولكن ظهر في تلك الطبعة «تحريف كثير، بل نقص كبير، لعله يرجع إلى سقم الأصل الذي طبعوا عليه ونقصه»[1].

ثم طبعه الشيخ محمد حامد الفقي على نسختين خطيتين، مع التصحيح والتدقيق، مع تعليقات طفيفة جداً، وتخريج لبعض الأحاديث التي لا يتجاوز

(١) من مقدمة الشيخ محمد حامد الفقي ص (٩).

عددها أصابع اليد، وصورت هذه الطبعة عدة مرات على نفقة أهل الخير والبر، وكانت توزع مجاناً في بعض الأحيان، وخاصة على العلماء وطلبة العلم.

ثم طبع الكتاب في مطبعة المدني، بمصر، على نفقة العالم الشيخ علي بن عبد الله آل ثاني رحمه الله تعالى، وفي هذه الطبعة زيادات، مع الاعتماد على نسخ خطية جديدة وممتازة.

كما قامت المؤسسة العربية للطباعة والنشر بالقاهرة بطباعة الكتاب مجدداً، سنة ١٣٨٠هـ/١٩٦١م، وقدم له العلامة محمد محيي الدين عبد الحميد، وراجعه وصححه أحمد عبد الحليم العسكري، ووضع له عناوين جانبية للفصول، وقسمه إلى أربعة أبواب، ووضع تحت كل باب العناوين التي تدخل فيه، والموضوعات التي يتضمنها.

والآن ينهض لطبعه الأخ الفاضل، والناشر المدقق، السيد بشير محمد عيون، صاحب مكتبة دار البيان بدمشق، ليخرجه بحلة قشيبة، ويضفي عليه ثوباً جديداً، يساهم بنشره وخدمته، ويقدمه إلى الأمة والطلاب والعلماء والمفكرين وعشاق الحق والعدل.

وتمتاز هذه الطبعة الجديدة بما يلي:

١- تشكيل الآيات القرآنية الكريمة، مع ذكر اسم السورة، ورقم الآية.

٢- تشكيل الأحاديث الشريفة.

٣- عزو الأحاديث الشريفة إلى أهم كتب السنة، وهذا عمل علمي قيم في الكتاب، وهو أجمل أثر فيه، ويحقق أعظم فائدة للقارئ والباحث والمطلع.

٤- وضع «الفصل» بحرف أسود في منتصف السطر، وترقيم الفصول من أول الكتاب إلى آخره بأعداد متتابعة.

٥- استخدم أحدث ما وصلت إليه الطباعة الحديثة بأجهزة الصف التصويري والأوفست، مما يظهر جمال الحرف والكلمة والترتيب والإخراج.

وهذا ما يشجع القارئ على المتابعة، ويمتع العين والنفس، ويثلج القلب والصدر، وينعش الروح، نسأل الله تعالى أن يجزيه خير الجزاء، «فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره» وأن يستمر في المساهمة بنشر الكتب الإسلامية القيمة، والتراث الإسلامي الزاخر، كما نسأل الله تعالى أن يرحم العلامة ابن القيم، وأن يترل عليه شآبيب رحمته، ويضاعف في حسناته، كما نسأل الله تعالى أن ينفع به وبعلمه، وأن يعلمنا ما ينفعنا، وأن ينفعنا بما يعلمنا، وأن يجعلنا ممن يستمعون القول فيتبعون أحسنه، وأن يردنا إلى ديننا رداً جميلاً وأن نعمل بشريعته، لنحظى بالسعادة في الدنيا والرضا والرضوان بالآخرة، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الدكتور محمد الزحيلي
الأستاذ بكلية الشريعة بجامعة دمشق
دمشق في ١٧ ذي الحجة ١٤٠٩هـ
١٩٨٩/٧/٢٠م



المقدمة الثالثة

أهمية القواعد الفقهية

تقديم لكتاب «مجامع الحقائق والقواعد» للخادمي

الأستاذ الدكتور محمد مصطفى الزحيلي

الحمد لله على نعمة الإيمان والإسلام، وعلى ما شرعه الله لنا من تشريع خالد معجز في القرآن الكريم، فبيّن فيه الأحكام التي تحقق السعادة للناس في الدنيا والآخرة.

والصلاة والسلام على رسول الله الذي بيّن لنا ما جاء في الذكر الحكيم، وأرشد إلى التطبيق السديد لشرع الله المجيد، قولاً وعملاً، ورضي الله عن الآل والأصحاب أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، ورحم الله العلماء والأئمة والفقهاء الذين كانوا نبراساً للأمة إلى صراط الله المستقيم، وبعد:

فإن **الفقه** من أهم العلوم الشرعية، لأنه يبيّن للمسلم أحكام الله تعالى التي يجب أن يسير عليها، ليحظى برضاء الله تعالى، ويحقق السعادة في الدنيا والآخرة، ولأنه يشمل جميع شؤون الحياة، ولذلك عرّفه العلماء بأنه: العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسب من أدلتها التفصيلية، وهذا العلم يقتضي ويوجب العمل والتطبيق، والالتزام والسلوك، كما قال الشيرازي رحمه الله تعالى:

علمت ما حلّل المولى وحرّمه ... فاعمل بعلمك إنّ العلم بالعمل

ولذلك رغّب رسول الله ﷺ بتعلم الفقه، فقال عليه الصلاة والسلام: «من يُرد الله به خيراً يفقهه في الدّين» رواه البخاري ومسلم وأحمد، ودعا لابن عباس رضي الله عنهما بذلك، فقال: «اللهم علّمه التأويل، وفقهه في الدين» رواه البخاري ومسلم وأحمد.

والفقه يتضمن الأحكام الفرعية لجميع المسائل والوقائع في الدنيا التي تتعلق بالإنسان، وبدأت أحكامه مع نزول القرآن الكريم، واتسع قليلاً في السُنة النبوية الشريفة، وأخذ مداه الواسع بالاجتهاد المفتوح منذ زمن الصحابة رضي الله عنهم، ويستمر حتى تقوم الساعة، ولذلك فإن أحكام الفقه الجزئية في الفروع لا يحيط بها إنسان، وتتوفر فيه الكتب والموسوعات التي تحتوي أعظم تراث فقهي وتشريعي في العالم.

ومن هنا فطن الفقهاء إلى صناعة علم جديد للتأليف في الفقه، وضبط فروعه، وإحكام ضوابطه، وحصر جزئياته، وهو علم **القواعد الفقهية** الذي أصبح من أهم العلوم الإسلامية، وتبوأ المكانة السامية في الرعاية والتأليف، وظهرت فيه الأنشطة المتعددة، والعناية الفائقة استنباطاً وتدويناً.

والقاعدة في الاصطلاح بمعنى الضابط، وهي الأمر الكلّي المنطبق على جميع جزئياته، وهي قضية كليّة يدخل تحتها جزئيات كثيرة، وتحيط بالفروع والمسائل من الأبواب الفقهية المتفرقة، مثل قاعدة: الأمور بمقاصدها، والمشقة تجلب التيسير، واليقين لا يزول بالشك، ولا ضرر ولا ضرار، والعادة محكّمة، والضرورات تبيح المحظورات، والأصل في الكلام الحقيقة، ولا اجتهاد في مورد النص، وغيرها كثير.

وقد وجدت البذور الأولى للقواعد الفقهية في القرآن الكريم والسنة الشريفة، ثم بدأ العلماء والفقهاء والأئمة يضمّنونها في كلامهم عند الاجتهاد والاستنباط، والاحتجاج والجدال، دون أن تكون مدوّنة بشكل مستقل، ثم اتجه العلماء لجمعها، وتحريرها في القرن الرابع الهجري، وبدأت تنتشر وتشيع في أروقة العلم، وعلى لسان العلماء والفقهاء، وفي ثنايا كتب الفقه عامة، ثم

في المؤلفات الخاصة، حتى كثر التأليف فيها من القرن السابع الهجري إلى القرن العاشر، وتم تحرير القواعد وصياغتها، وجمعها مع فروعها واستثناءاتها في كتب مستقلة، ثم تبلورت مشخّصة ومقننة لأول مرة في مجلة الأحكام العدلية التي وضعت عام ١٢٨٦هـ، وطبقت فعلاً كقانون سنة ١٢٩٣هـ/ ١٨٧٦م، وتناول القضاة والمحامون عملياً في المحاكم، ثم أولاها العلماء والفقهاء وشراح المجلة بالدراسة، وأخذت مكانها في المعاهد الشرعية والجامعات الإسلامية بالتدريس، وتمّ تحقيق وطباعة ونشر كثير من كتب السلف، وقامت جهود مباركة في التأليف والتصنيف في القواعد الفقهية، مع استخراج القواعد الفقهية الموجودة في كتب الفقه، وظهرت الموسوعات في القواعد الفقهية، وبلغ الاهتمام بالقواعد الفقهية الذروة والقمة بإنشاء «معلمة القواعد الفقهية» التي تبنّاها مجع الفقه الإسلامي الدولي بجدة لجمع كل النشاطات السابقة في أكبر موسوعة وعمل علمي دولي للقواعد، وبلغت ٤١ مجلداً، وانتهى العمل بها هذا العام ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م، وأخذت طريقها للطباعة والنشر والتوزيع في العالم الإسلامي.

وفي هذا الخضم الكبير ظهرت كتب القواعد الفقهية حسب المذهب الحنفي، ويأتي في قمتها كتابان مشهوران، الأول، الأشباه والنظائر لإبراهيم ابن نجيم المصري (٩٧٠هـ) الذي جمع فيه القواعد الكلية، ورتبها، وصنفها، وقسمها، وبين الفروع التي تشتمل عليها، مع بيان أصل القاعدة، والمسائل التي تستثنى منها، والثاني: مجامع الحقائق والقواعد، للفقيه الحنفي أبي سعيد محمد الخادمي (١١٥٥هـ)، وهو في أصول الفقه، ولكن المؤلف ضمّنه القواعد الفقهية في أربع وخمسين ومائة قاعدة في نهاية الكتاب، وجاء الشيخ

مصطفى محمد الكوز الحصاري (١٢١٥هـ) وشرح هذه القواعد في كتبه «منافع الدقائق» وظهرت أهمية كتاب ابن نجيم والخادمي باعتماد لجنة مجلة الأحكام العدلية عليهما، واختيار ٩٩ قاعدة منهما، وتوّجت المجلة عملها في مقدمتها، ثم قلّدها القانون المدني الأردني وما تلاه من قوانين المعاملات المدنية في الإمارات العربية المتحدة وغيرها.

وإن كتاب «مجامع الحقائق والقواعد» هو في الأصل في علم أصول الفقه الذي ابتكره علماء الإسلام، ويعدّ من العلوم الفريدة في العالم، وله من الفضائل ما لا يحصى، لأنه يضبط الأحكام والاجتهاد، وهو سلاح مضّاء في يد العلماء والمجتهدين في استنباط الأحكام الفقهية، وأحد أهم شروط الاجتهاد للعالم لمعرفة الأحكام الشرعية للوقائع والمسائل، وخاصة للمستجدات والقضايا الطارئة، والمتطورة، وكان الخادمي متأخراً فاستفاد من الذخيرة العلمية الأصولية لمن سبقه، وألفّ كتابه الذي نقّح فيه الأحكام الأصولية وهذّبه ورتبها، ثم أضاف إليها القواعد الفقهية لارتباطها بالقواعد الأصولية لفهم مقاصد الشريعة وضبطها وإتقانها وتتريل الأحكام عليها،

ولذلك صار الكتاب مقصداً للعلماء والطلاب، وتناوله كثيرون بالشرح والاختصار والنظم، واعتمدت على قواعده لجنة مجلة الأحكام العدلية -كما ذكرنا سابقاً- فكان مصدراً أصيلاً لقواعده، وطبع الكتاب لأول مرة عام ١٣٠٨هـ، بدون تحقيق، وأصبحت طبعته في عداد المطبوعات النادرة.

وجاء ابننا حسن إبرهيم علي الحوسني فاختار هذا الكتاب ليكون أطروحة له للحصول على الماجستير في تخصص الفقه وأصوله من كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة، وبذل فيه جهداً طيباً، وعملاً

مباركاً، وخدمة جُلى، وقدّم له دراسة مناسبة، وخطة واضحة، والتزم فيـــه المنهج القويم في التحقيق، فجزاه الله خيراً، ونفع الله به، وحصّل على المنـــافع الجمّة التي تؤهله لمتابعة الدراسات العليا في الدكتوراه.

وكنت قد شاركت في مناقشة هذه الرسالة، ونظراً لصلتي في الموضـــوع، وكتابتي عدة كتب وبحوث في علم أصول الفقه، والقواعد الفقهية، ولحرصـــي الشديد على وجوب طباعة هذا الكتاب ونشره ليعمّ النفع به، فقد طلب مـــني السيد حسن أن أكتب له مقدمة لذلك، ليضاعف حرصه على الطباعة والنشر، فلبيّت الطلب، ليكتب الله لي سهماً من الأجر والثوب عند الله تعالى.

وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين،

والحمد لله رب العالمين.

الشارقة ١٠ رمضان ١٤٣٣هـــ

٢٠١٢/٧/٢٩م

الأستاذ الدكتور محمد مصطفى الزحيلي

أستاذ الفقه الإسلامي



فَتَاوَى الأَذْرُعِيّ

شِهَابُ الدِّيْن أَحْمَدَ بْن حَمْدَانَ الأَذْرُعِيّ الشَّافعيّ

(ت ٧٨٣هـ)

دراسة وتحقيق

أَحْمَدَ إِبْرَاهِيْم المُحَمَّد

(رسالة ماجستير)

إشراف

أ. د. أحْمَد الحَجِّيْ الكُرْدِيّ

تقديم

أ.د. وُهبْة الزحَيلي **أ.د. مُحَمَّدٍ الزحَيْلي**

دار الضياء

للنشر والتوزيع

المقدمة الرابعة

بسم الله الرحمن الرحيم

أهمية الفتوى

(تقديم لكتاب فتاوى الأذرعي الشافعي)

الأستاذ الدكتور محمد الزحيلي

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإن الله تعالى أنزل الإسلام ليكون للعالمين بشيراً ونذيراً، وجاء الإسلام شريعة وعقيدة، وهو صالح لكل زمان ومكان، وبيّن القرآن الكريم والسنة النبوية بعض الأحكام وأصولها، وفتح باب الاجتهاد لمعرفة سائر الأحكام، ولكل ما يجري في الحياة، وقام العلماء والأئمة والفقهاء بأجل الأعمال وتركوا ثروة فقهية زاخرة لا مثيل لها في العالم، وكان العلماء ورثة الأنبياء لرعاية الأحكام الشرعية وتطبيقها في جميع الأعصار والأمصار.

وتصدى الفقهاء للفتوى، وهي بيان الأحكام الشرعية للمسائل والوقائع التي يعرضها عليهم الناس، ويقوم عملهم أولاً على بيان مدى تطبيق النص الشرعي على الواقعة المسؤول عنها، ثم مدى شمول الحكم الفقهي الاجتهادي في كتب الفقه على المسألة، فإن لم يوجد في المسألة نص شرعي، أو اجتهاد فقهي، قام المفتي بالاجتهاد، ولو جزئياً، لمعرفة حكم النازلة الطارئة بناء على النصوص واجتهاد الأئمة الفقهاء، وكان هذا واجبه لتلبية أسئلة الناس، لأن للشرع حكماً في كل مسألة أو واقعة في الدنيا، ويجب على العلماء والفقهاء والمفتين بيانه، وخاصة في الوقائع الطارئة والنوازل الحادثة، وهذا

ما عرف في التراث الفقهي بالنوازل والواقعات المستجدة، ولذلك ظهـــرت كتب الفتاوى والوقائع.

وتعتمد الفتاوى في النوازل على النصوص الشرعية في القرآن والـــسنة، ثم على ما ورد في كتب الفقه المعتمدة لتحديد القول الراجح المعمول به، ولو في المذهب الواحد، ثم العمل بأصول الاجتهاد وقواعده، مـــع مراعـــاة مقاصـــد الشريعة، والضرورة أو الحاجة، ورعاية المصلحة، والاستحـــسان، ومراعـــاة العرف والعادة، وملاحظة فساد الزمان، وعموم البلوى، واختلاف الأشخاص، وأحوال التطور واختلاف الزمان، والتزام ميزان العدالـــة، وإحقـــاق الحـــق، والحرص على منع التراع والخصام والاختلاف بين الأطراف، والإصلاح بينهم، وكانت كتب الفتاوى والنوازل والوقائع مـــستمرة في التـــاريخ الإســـلامي، وتكمل ما جاء في كتب الفقه، وتنوعت بحسب المذاهب، وشـــكلت ثـــروة فقهية، وسوابق اجتهادية، يستفيد منها اللاحق من الطلاب والعلماء[1].

ومن هذه الكتب المفيدة والقيمة «فتاوى الأذرعي الشافعي» رحمـــه الله تعالى (٧٨٣هـــ).

وهو الفقيه المعروف، والقاضي، والمفتي، والعالم، والمدرس، وتـــصدى للفتوى حتى عرف بأنه «مفتي الديار الحلبي» «وانتهت إليه رئاســـة العلـــم بحلب»[2]، وجمع فتاويه في هذا الكتاب المفيد.

وقام الشاب النبيه، والباحث الدؤوب، والطالب النشيط، الأستاذ الشيخ أحمد إبراهيم المحمد، من أبناء حلب الشهباء بسورية، فوضع يده على مخطوطة

(١) وهذا ما أشار إليه الباحث المحقق ص٥٤-٥٨.

(٢) انظر مقدمة الباحث ودراسته ص٨٦ وما بعدها.

هذا الكتاب، وأخرجها للنور، وحققها تحقيقاً علمياً، وحصل فيهـــا علـــى شهادة الماجستير في الفقه المقارن، فخدم العلم، وأحيى غرسة مـــن التـــراث الفقهي العظيم الذي لم يرَ معظمه النور بعد، مما خلفه لنا الـــسلف الـــصالح والأجيال المسلمة، والعلماء المخلصون، وقدم للرسالة دراسة ممتـــازة تفـــي بالغرض، ثم أهدى هذا العمل الصالح للأمة، ليأخذ طريقه للطباعة والنـــشر قريباً، ويستفيد منه المسلمون في مختلف البلدان.

جزى المؤلف شهاب الدين الأذرعي خيراً، وجزى الله الباحث المحقـــق خير الجزاء، وجعل عمله خالصاً لوجهه، ونفع الله به، ونسأل الله أن ينتفـــع المسلمون بهذا الجهد المبارك، وأن يلتزموا بشريعة ربهم التي تحقق لهم السعادة في الدنيا والآخرة، وتؤمن مصالحهم الكاملة، وأن يلتزموا بشريعة ربهم الـــتي تحقق لهم السعادة في الدنيا والآخرة، وتؤمن مصالحهم الكاملة.

وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين،

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الأستاذ الدكتور محمد الزحيلي
أستاذ الفقه الإسلامي والدراسات العليا
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة الشارقة

الشارقة في ١٨ شعبان ١٤٢٩هـــ

٢٠/٨/٢٠٠٨م



المقدمة الخامسة

وظيفة الفتوى في الحياة والحاجة إليها

تقديم لأطروحة

واقعات المفتين لقدري أفندي

الأستاذ الدكتور محمد الزحيلي

أستاذ الفقه الإسلامي والدراسات العليا

الحمد لله رب العالمين الذي أنزل الشرع القويم ليسير عليه الناس في تحقيق مصالحهم، وتأمين سعادتهم في الدنيا والآخرة، والصلاة والسلام على رسول الله الموحَى إليه من ربه، والمبلّغ عنه هديه، والهادي إلى الصراط المستقيم، ورضي الله عن الآل والأصحاب الغر الميامين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فإن الفتوى في الإسلام تحتل مكانة رفيعة، ومترلة عالية، لأنها إحدى الوسائل المهمة لبيان الأحكام الشرعية التي يجب على المسلم أن يعرفها أولاً، ويعمل بموجبها ثانياً، ويلتزم بها ثالثاً، ليسير على منهج الله تعالى في دينه، ولذلك اهتم الشرع بالفتوى، وأولاها الفقهاء والعلماء أهمية كبيرة، وذكروها في كتب الفقه وأصول الفقه، وأفردها بعضهم بكتب مستقلة، وصار لها مناصب رسمية في الدولة، ويظهر ذلك في الفقرات الآتية:

❑ أولاً: تعريف الفتوى:

ذكر العلماء تعريفات كثيرة للفتوى، وكلها تدل على معنى واحد، وتهدف إلى غاية واحدة، وهي بشكل عام: إخبار العالم عن حكم الله تعالى في قضية ما، وميّزوها عن حكم القاضي، بأنها على غير وجه الإلزام، وإن أصبحت في بعض الحالات ملزمة، كما أن فيها إلزام رباني أمام الله تعالى ديانة.

والفتوى بشكل عام تصدر بعد السؤال والاستفسار، أو بعد وقوع أمر حادث، أو مسألة واقعة، أو نازلة بالأفراد أو الأمة، لذلك عُرفت الفتاوى أحياناً بالنوازل، مما يجب معرفة الحكم الشرعي فيها، لأن طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة، وأمر بذلك القرآن الكريم صراحة، فقال تعالى: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣]، [الأنبياء: ٧]، وأهل الذكر في الشرع: هم العلماء، والفقهاء المختصون الذين كلّفهم الله تعالى بالبيان والجواب، اقتداء برسول الله ﷺ الذي بلّغ الرسالة، وحمّلها لأصحابه، والعلماء، وقال: «بلغوا عني ولو آية»[1]، وحذّرهم من السكوت والكتمان، فقال عليه الصلاة والسلام: «من سُئل عن علم فكتمهُ ألجمه الله بلجام من نار يوم القيامة»[2]، وقام كبار الصحابة رضوان الله عليهم بالبيان والفتوى خير قيام، وسار على نهجهم فقهاء التابعين، ومن بعدهم من علماء الأمة على مدار التاريخ، وإلى يومنا هذا.

❑ ثانياً: أهمية الفتوى:

إن الفتوى بيان لحكم الله تعالى، والمفتي هو المخبر عن ذلك، وكأن المفتي واسطة بين الخالق والمخلوق، ونائباً عن رسول الله ﷺ في الجواب، وأنه وريثه في العلم، وقال عليه الصلاة والسلام: «العلماء ورثة الأنبياء، وإن الأنبياء لم يُورَثوا ديناراً ولا درهماً، إنّما ورثوا العلم، فمن أخذه أخذ بحظ

---

(١) هذا طرف من حديث أخرجه البخاري ١٢٧٥/٣ رقم ٣٢٧٤، والترمذي ٤٣١/٧، وأحمد ١٩٥/٢، والدارمي ١٣٦/١، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

(٢) هذا الحديث رواه ابن ماجه ٩٧/١، والحاكم ١٠٢/١، وصححه ووافقه الذهبي.

وافر»[1]، وقال ابن المنكدر رحمه الله تعالى: «العالِم بين الله وخلقه» وقال غيره: «إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذوا دينكم» وعدّ ابن قيم الجوزية رحمه الله تعالى المفتين بأنهم الموقعين عن الله تعالى، وسمى كتبه «أعلام الموقعين عن رب العالمين» وسبقه إلى ذلك النووي رحمه الله تعالى، مبيناً أهمية الفتوى ومكانتها فقال: «اعلم أن الإفتاء عظيم الخطر، كبير الموقع، كثير الفضل، لأن المفتي وارث الأنبياء صلوات الله عليهم، وقائم بفرض الكفاية، لكنه معرض للخطأ، ولهذا قالوا: المفتي موقّع عن الله تعالى»[2] وأكد ابن القيم هذا المعنى، مبيناً صفات المبلغين عن الله، وعن رسول الله، فقال: «ولما كان التبليغ عن الله سبحانه يعتمد العلم بما يبلغ، والصدق فيه، لم تصلح مرتبة التبليغ بالرواية والفتيا إلا لمن اتصف بالعلم والصدق، فيكون عالماً بما يُبلّغ، صادقاً فيه، ويكون مع ذلك حسن الطريقة، مَرضْي السيرة، عدلاً في أقواله وأفعاله...، وإذا كان منصب التوقيع عن الملوك بالمحل الذي لا يُنكر فضله، ولا يُجهل قدره، وهو من أعلى المراتب أن يُعِدّ له عدّته، وأن يتأهَب له أهبته، وأن يعلم قَدْر المقام الذي أقيم فيه، وكيف وهو المنصب الذي تولاه بنفسه ربُ الأرباب، فقال تعالى: ﴿ وَيَسۡتَفۡتُونَكَ فِي ٱلنِّسَآءِۖ قُلِ ٱللَّهُ يُفۡتِيكُمۡ فِيهِنَّ وَمَا يُتۡلَىٰ عَلَيۡكُمۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ ﴾ [النساء: ١٢٧]، وكفى بمن تولاه الله بنفسه شرفاً وجلالة إذ يقول في كتابه: ﴿يَسۡتَفۡتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفۡتِيكُمۡ فِي ٱلۡكَلَٰلَةِۚ ﴾ [النساء: ١٧٦]،

---

(١) هذا الحديث رواه البخاري معلقاً في شطره الأول ٣٧/١ باب العلم، ترجمة لباب ١٠، وأبو داود ٢٨٥/٢، والترمذي ٤٥١/٧، وابن ماجه ص٢٢٧، وابن حبان في صحيحه والبيهقي.

(٢) المجموع للنووي ٦٧/١.

وليعلم المفتي عمن ينوب في فتواه، وليوقن أنه مسؤول عنها، وموقوف بين يدي الله»[1].

ويؤكد ابن القيم رحمه الله تعالى أن رسول الله ﷺ هو أول من قام بالتبليغ والإفتاء، فيقول: «وأول من قام بهذا المنصب الشريف سيّد المرسلين، وإمام المتقين وخاتم النبيين، عبد الله ورسوله، وأمينه على وحيه، وسفيره بينه وبين عباده، فكان يفتي عن الله بوحيه المبين...، فكانت فتاويه ﷺ جوامع الأحكام، ومشتملة على فصل الخطاب، وهي في وجوب إثباتها وتحكيمها والتحاكم إليها ثانية الكتاب، وليس لأحد من المسلمين العدول عنها ما وجد إلى ذلك سبيلاً»[2].

ثم تولى الصحابة رضي الله عنهم الإفتاء، ثم التابعون، وكبار علماء الأمة، ثم صارت الفتوى وظيفة رسمية في الدولة الإسلامية، ولكن تراوح المفتون الرسميون بين القمة والمثل الأعلى، وبين الحضيض في ممالأة الحكام، والتجارة في الدِّين، وبقي سائر العلماء يؤدّون الفتوى حسبة وتطوعاً، ويقصدهم الناس في كل حين لمعرفة أحكام الله تعالى في كل ما يجري في الحياة، بدءاً من العبادات، ثم المعاملات، ثم الأحوال الشخصية وأحكام الأسرة، ثم الآداب والأخلاق، وانتهاء بالعقوبات وغيرها من سائر أحكام الشرع الحنيف، واتجهت الدول المعاصرة إلى تشكيل هيئات رسمية للفتوى لتؤدي عملها يومياً، وفي كل ساعة، كما عمدت المؤسسات والشركات والمصارف إلى تعيين هيئات للفتوى والرقبة الشرعية، لترشدها إلى أحكام الله

---

(١) أعلام الموقعين ١/١١.

(٢) المرجع السابق.

تعالى، وتسدّد أعمالها لتبقى في الإطار الشرعي.

❑ ثالثاً: شروط المفتي:

نظراً لأهمية الفتوى، القائمة على السؤال عن حكم واقعة عملية في الحياة، والجواب الشرعي لها، فقد أناط الشرع الفتوى بالمختصين بالشريعة والفقه، وحصروها بمن تتوفر فيهم الشروط، وشدّد الفقهاء في ذلك، فقال ابن السمعاني رحمه الله تعالى عنهم بشكل عام: «والمفتي من استكمل ثلاثة شروط: الاجتهاد والعدالة والكف عن الترخيص والتساهل».

ووصفهم ابن القيم رحمه الله تعالى بأنهم «فقهاء الإسلام، ومن دارت الفتيا على أقوالهم بين الأنام، الذين خُصّوا باستنباط الأحكام، وعُنوا بضبط قواعد الحلال والحرام، فهم في الأرض بمنزلة النجوم في السماء، بهم يهتدي الحيران في الظلماء، وحاجة الناس إليهم أعظم من حاجتهم إلى الطعام والشراب، وطاعتهم أفرض عليهم من طاعة الأمهات والآباء بنص الكتاب، قال الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ﴾ [النساء: ٥٩]، وأولو الأمر هم العلماء»[1].

وعرض الخطيب البغدادي رحمه الله تعالى شروط من يصلح للفتوى فقال: «أول أوصاف المفتي الذي يلزم قبول فتواه أن يكون بالغاً... عاقلاً.. عدلاً ثقة، لأن علماء المسلمين لم يختلفوا في أن الفاسق غير مقبول الفتوى في أحكام الدين، وإن كان بصيراً بها...، ثم يكون عالماً بالأحكام الشرعية»[2].

---

(١) أعلام الموقعين ١/١٠.

(٢) الفقيه والمتفقه للخطيب ٢/٣٣٠.

وعدد النووي رحمه الله تعالى شروط المفتي فقال: «شرط المفتي كونه مكلفاً مسلماً ثقة مأموناً متنزهاً عن أسباب الفسق وخوارم المرؤوة، فقيه النفس، سليم الذهن، رصين الفكر، صحيح التصرف والاستنباط، متيقظاً»[1]، ونكتفي بعرض أهم الشروط المطلوبة اليوم، وهي:

١- **العلم بالأحكام الشرعية**، وطرق معرفتها من مظانها ومصاردها المعتمدة، وأن يكون المفتي مؤهلاً لتمييز القول الصحيح، والترجيح بين الأقوال والأدلة، بأن يبلغ مرتبة كافية من العلم الشرعي والفقه التي تخوّله القيام بالفتوى، ويعرف ذلك في العصر الحاضر بأن يكون حاصلاً على إجازة (بكالوريوس- ليسانس) على الأقل في الشريعة أو الفقه الإسلامي.

٢- **العدالة:** وهذا شرط متفق عليه، وهو مهم جداً في المفتي، فيشترط فيه الاستقامة على دين الله، والتحلي بالآداب والصفات التي تقوده إلى مرضاة الله وتوفيقه، مما يعبر عنه الفقهاء بالعدالة والمروءة، ليكون ثقة مأموناً غير متساهل في أمور الدين، ولذلك قرروا أنه: يحجر على المفتي الماجن.

٣- **المعرفة بالواقعة التي يفتي بها**، معرفة دقيقة، مع فهم ما يحيط بها من الظروف، والدوافع لها، فهماً صحيحاً لتحديد الأهداف التي قصدها الفاعل أو السائل من فعله، وما يمكن أن ينتج عنه من نتائج، وخاصة العلم بفقه الواقع المعاصر، والقضايا المستجدة، والأمور المستحدثة، لذلك يُكلف بالاستفصال عن أطراف المسألة ليتم حسن التكييف، ثم تطبيق النص الشرعي على الواقعة العملية، ويضاف إلى ذلك وجوب الاستعانة بأهل الخبرة والاختصاص في القضية ذاتها، ليكشفوا له حقيقتها، فيتعرف

(١) آداب الفتوى، للنووي ص١٩.

على جوهرها، ليكون الحكم الشرعي مناسباً لها، فالحكم على الشيء فرع من تصوّره.

٤- **المعرفة بالمستفتي وأحواله** من فسق وتديّن، وسن وأحوال نفسية، وفقر وغنى، وغير ذلك من الأحوال التي قد يكون لها أثر في الفتوى.

❑ رابعاً: التحذير من الفتوى:

إن مكانة الفتوى عظيمة ورفيعة، ولكن مزالقها كثيرة، ومخاطرها جسيمة، لذلك حذّر رسول الله ﷺ من السرعة بالفتوى، والجرأة عليها بدون تثبت، أو بدون علم، فقال عليه الصلاة والسلام: «أجرؤكم على الفتوى أجرؤكم على النار»[1]، والحديث ضعيف، ولكن معناه صحيح، وتؤيده أدلة كثيرة من القرآن الكريم، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَـٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٦]، وقال رسول الله ﷺ: «من أُفتي بغير علم كان إثمه على من أفتاه، ومن أشار على أخيه بأمر يعلم أن الرشد في غيره فقد خانه»[2]، وقد تصل الجرأة في الفتوى إلى الكذب على الله ورسوله الذي حذّر منه رسول الله ﷺ بقوله: «مَن كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»[3].

---

(١) هذا الحديث رواه ابن عدي عن عبد الله بن جعفر مرسلاً (كشف الخفا ١/٥١) ورواه الدارمي، كتاب العلم، باب الفتيا وما فيه من الشدة، وروى ابن الجوزي أن رسول الله ﷺ قال: «من أفتى بغير علم لعنته ملائكة السماء وملائكة الأرض»، وهو حديث ضعيف، صفة الفتوى لابن حمدان ص٦.

(٢) هذا الحديث رواه أبو داود ٢/٢٨٨، وابن ماجه ص٢٣ رقم ٥٣، وأحمد ٢/٢١٦.

(٣) هذا الحديث رواه البخاري بعدة روايات ١/٥٢ رقم ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ومسلم بعدة روايات أيضاً ١/٦٦ رقم ٢، ٣، وأبو داود ٢/٢٨٧، والترمذي ص٥٨١، رقم ٣٧١٥، وقالوا عنه متواتر.

ومن مخاطر الفتوى التعجيل فيه، فيجب عدم التسرع فيه، لأن ذلك يؤدي إلى الخطأ والوقوع في الزلل، لذلك حذّر العلماء من ذلك، فقال الخطيب البغدادي رحمه الله تعالى: «قلّ من حرص على الفتوى وسابق إليها وثابر عليها إلا قلّ توفيقه واضطرب أمره، وإذا كان كارهاً لذلك غير مختار له ما وجد مندوحة عنه، وقدر أن يحيل بالأمر فيه على غيره، كانت المعونة له من الله أكثر، والصلاح في جوابه وفتياه أغلب، ولذلك كان الصحابة وغيرهم يتحرزون من الفتوى، وكان كل واحد منهم يودّ لو أنّ صاحبه كفاه الفتوى»(١).

ولذلك يجب التنبيه والتحذير من الإقدام على الفتوى من غير علم، أو لإرضاء الآخرين، أو للمجاملة معهم، أو للمتاجرة في الدين، أو تحت تأثير السلطة والسلطان، أو الإكراه غير المباشر، فإن الدنيا لا تغني عن الآخرة، وإن دين الله لا يقبل ذلك، والمفتي مطلوب منه شرعاً وعقلاً أن يخبر عن حكم الله تعالى، ويوقّع عنه كما سبق، ولأنه لا يُسأل عن رأيه الشخصي.

والأخطر من كل ذلك أن تكون الفتوى حسب رغبة السائل أو الحكام، وهو ما حذّر منه العلماء فقال سحنون رحمه الله تعالى: «أشقى الناس من باع آخرته بدنياه، وأشقى منه من باع آخرته بدنيا غيره»(٢).

وكان الصحابة والسلف الصالح يتحرزون من الفتوى، ويحتاطون كثيراً عند إصدارها، ويحاولون ما أمكن التهرب منها خوفاً من الخطأ والمسؤولية، قال البراء رضي الله عنه: لقد رأيت ثلاثمائة من أصحاب بدر، ما فيهم أحد إلا وهو يحب أن يكفيه صاحبه الفتيا، وقال ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى:

---

(١) الفقيه والمتفقه، الخطيب البغدادي ٢/٣٤٩، ٣٩٥، ٣٩٨ مع التصرف.

(٢) أدب الفتوى، للباحث ص٢٣.

أدركت عشرين ومائة من الأنصار من أصحاب رسول الله ﷺ يُسأل أحدهم عن المسألة، فيردّها هذا إلى هذا، وهذا إلى هذا، حتى ترجع إلى الأول، وفي رواية: ما منهم من أحد يحدّث إلا ودّ أن أخاه كفاه إياه، ولا يُستفتى عن شيء إلا ودّ أن أخاه كفاه الفتيا، وقال سفيان بن عُيينة رحمه الله تعالى: أعلم الناس بالفتيا أسكتهم عنها، وأجهلهم بها أنطقهم بها، وقال أيضاً: أدركت الفقهاء وهم يكرهون أن يجيبوا في المسائل والفتيا حتى لا يجدوا بدّاً أن يفتوا، وقال: أدركت العلماء والفقهاء يترادّون المسائل، يكرهون أن يجيبوا فيها، فإن العفو منها كان أحب إليهم، وقال عطاء بن السائب التابعي رحمه الله تعالى: أدركت أقواماً يُسأل أحدهم عن الشيء فيتكلم، وهو لا يريد، وقال ابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم: من أفتى الناس في كل من يسألونه عنه فهو مجنون، وقال أبو حصين الأسدي رحمه الله تعالى: إن أحدهم ليفتي في المسألة لو وردت على عمر بن الخطاب لجمع لها أهل بدر، وكان كثير من العلماء يتخذ شعاراً: لا أدري، خشية الوقوع في الخطر والإثم، وقال محمد بن عجلان رحمه الله تعالى: إذا أغفل العالم: لا أدري، أصيب مقاله، وقال الإمام مالك رحمه الله تعالى: من أجاب في مسألة فينبغي من قبل أن يجيب فيها أن يعرض نفسه على الجنة والنار، وكيف خلاصه في الآخرة، وكيف يجيب فيها، وقال أيضاً: إذا كان أصحاب رسول الله ﷺ تصعب عليهم المسائل، ولا يجيب أحدهم في مسألة حتى يأخذ رأي صاحبه مع ما رُزقوا من السداد والتوفيق، مع الطهارة، فكيف بنا الذين غطّت الخطايا والذنوب قلوبنا؟![1].

---

(١) انظر: صفة الفتوى، ابن حمدان ص٧، والمجموع للنووي ٦٨/١.

❑ خامساً: كتب الفتاوى:

ونظراً لأهمية الفتوى، وحتى تؤدي وظيفتها، ويتم الانتفاع بها، فقد قام العلماء بجمع الفتاوى التي أصدروها، ودوّنوها في كتب مستقلة، وصارت مرجعاً للناس، وطُبع الكثير منها، وحُقّق ونُشر، مثل فتاوى ابن الصباغ، وفتاوى الشاشي، وفتاوى القاضي حسين، وفتاوى النووي، والفتاوى الكبرى، والفتاوى الصغرى كلاهما للصدر الشهيد الحنفي، وفتاوى ابن نجيم، وفتاوى قارئ الهداية، والفتاوى البزازية، وفتاوى ابن أبي الدم الحموي، وفتاوى الغزالي، وفتاوى العلائي، والفتاوى الكبرى لابن حجر، وفتاوى أبي زرعة، والفتاوى الكبرى لابن تيمية، والمعيار للونشريسي، وفتاوى ابن مزروع، وفتاوى ابن الصلاح، وفتاوى البرزلي المالكي، ويضاف إلى ذلك فتاوى العلماء المعاصرين، كفتاوى ابن عثيمين، وفتاوى الزرقا، وفتاوى الشيخ أبو زهرة، وغيرها، كما يُضاف إلى ذلك الفتاوى التي لا تحصر، والمبثوثة في كتب الفقهاء القدامى والمعاصرين، وصدرت عن الأئمة والمجتهدين والفقهاء والقضاة وسائر المؤلفين.

كما ظهر في هذا العصر فتوى هيئات الفتوى الرسمية، وفتاوى هيئات الفتوى والرقابة الشرعية في المؤسسات الإسلامية، وفتاوى الندوات الفقهية والمؤتمرات الدولية، والمجامع الفقهية، وتمتاز هذه الفتاوى المعاصرة بتناولها للقضايا المعاصرة، والمستجدات الطارئة، وخاصة في المعاملات المالية المعاصرة، ومسائل الطب، والمكتشفات والعلم الحديث، وأحوال المجتمع.

❑ سادساً: واقعات المفتين:

ومن هنا ومما سبق يأتي الكلام عن الكتاب القيم «واقعات المفتين» للعلامة عبد القادر بن يوسف الشهير بقدري باشا الحنفي (١٠٨٤هـ)، وهي مسائل

وقعت في عصره، وبيّن حكمها مع فقهاء زمانه، وجمعها حتى صارت ملاذاً ومرجعاً في المذهب الحنفي، واعتمدوا فيها على أقوال العلماء السابقين في المذهب، وعلى المصادر الأصيلة فيه، والمعتمدة للفتوى والقضاء، وأضاف المؤلف رحمه الله تعالى ما انتقاه من الفتاوى الواردة في الكتب والمصادر القديمة، حتى أصبح كتابه معتمداً لدى القضاة والمفتين والعلماء وطلبة العلم، ويضاف إلى الكتب الكثيرة التي سبقته بعنوان «الواقعات» لعدد من علماء الحنفية القدامى.

وجاء الشاب النابه النشيط الشيخ صفوان وحيد شعبان (السوري التفتنازي) وانتقى هذا الكتاب ليحقق جزءاً منه، للحصول على شهادة الماجستير في الدراسات الإسلامية.

وبذل المحقق جهداً كبيراً في عمله، وجمع نسخ المخطوطة، وأكبّ على ضبط النصّ، وتوثيق النقول المقتبسة من كتب المذهب الحنفي المعتمدة التي أشار إليه المصنف، مثل كتب ظاهر الرواية، وأهمها كتاب الجامع الصغير للإمام محمد بن الحسن الشيباني رحمه الله تعالى (١٨٩هـ)، وبدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للكاساني (٥٨٧هـ)، والهداية شرح البداية للمرغيناني (٥٩٣هـ)، والبحر الرائق شرح كنز الدقائق لابن نجيم (٩٧٠هـ)، بالإضافة إلى كتب أصول الفقه وكتب الفتاوى في المذهب الحنفي، وتكبّد فوق ذلك المقارنة مع المذاهب الثلاثة الأخرى، والترجمة لبعض الأعلام وأسماء الكتب الواردة في النص المحقق، مع التعريف بالمصطلحات الفقهية وغيرها، مما يؤهلها للطباعة والنشر ليعمّ بها النفع إن شاء الله.

وإني لا أزكي على الله أحداً، ولكني شهدت بما رأيت ولمست وعاينت من الأدب الجم للباحث، والهدوء الكامل، والمواظبة على البحث والجد،

والصبر على طلب العلم، والحرص على الاستفادة من كل توجيـــه ونـــصح وإرشاد، والمتابعة للعلم والعمل، حتى صار مؤهلاً للبحث وإكمال الدراسة، والتحصيل العلمي، وصار عنده ملكة كافية في اللغة ومنهج البحث العلمي، والدراية بالمصادر والمراجع، والخبرة بالكتب والمكتبـــات، والدربـــة علـــى استخدام مفاتيح العلم واستخدام الحاسوب، ولذلك نهيب بـــه أن يواصـــل الطريق، ويتابع السير، لينتفع أولاً بذلك ثم ينفع الله به، مع حاجة الأمة اليوم للباحثين، والمتخصصين، والمجتهدين، والفقهاء، والمفتين، ليكون منهم إن شاء الله تعالى، وينضم إلى كوكبة العلماء العاملين.

ونسأل الله التوفيق والسداد، والثبات على الإيمان، وحـــسن الختـــام، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آلـــه وصـــحبه أجمعـــين، والحمـــد لله رب العالمين.

الشارقة ٢٢ المحرم الحرام ١٤٣٤هـــ

٦/١٢/٢٠١٢م

الأستاذ الدكتور محمد مصطفى الزحيلي

أستاذ الفقه الإسلامي والدراسات العليا



تاريخ التشريع الإسلامي

تأليف

السُّبكي * السَّايس * البَربري

ويَليـــــه

التشريع الإسلامي في القرن الرابع عشر الهجري بين الواقع والطموح

د. علاء الدّين زعتري

دَكتورَاه في الدِّرَاسَاتِ الإِسْلاميَّةِ

ويَليـــــه

معالم النهضة الفقهيّة المعاصرة

أ.د. محمّد الزحيلي

وكيل كلية الشريعة للشؤون العلمية بجامعة دمشق

دار العصماء

المقدمة السادسة



تقديم لكتاب «تاريخ التشريع الإسلامي»

بقلم: الأستاذ الدكتور محمد الزحيلي

وكيل كلية الشريعة للشؤون العلمية بجامعة دمشق

الحمد لله رب العالمين الذي تفضل على عباده بالخير العميم، وهداهم إلى الصراط المستقيم، واختار لهم الأنبياء والمرسلين، وختم الوحي بالإسلام الذي رضيه للناس أجمعين، وقال تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].

والصلاة والسلام على رسول الله، المبعوث رحمة للعالمين، القائل: «مَنْ يُرِدِ اللهُ به خَيْراً يُفَقِّهْه في الدِّين»، وقال: «تركتكم على بيضاءَ نَقيةٍ، ليلها كنهارها، لا يزيغُ عنها إلا هَالك»، وقد أدى الأمانة، وبَلَّغ الرسالة، ونصح الأمة، وبيّن الشرع، وجاهد في الله حق جهاده، ولَحِقَ بالرفيق الأعلى.

وبعد: فإنَّ الإسلام عقيدة وشريعة، وفكر وسلوك، وآداب وأخلاق، ومنهج وغاية، وعلم وتربية، وفقه وأحكام، ونصوص واجتهاد.

وإن الأحكام الشرعية ثلاثة أقسام:

١- الأحكام الشرعية القطعية الثبوت والدلالة، وهي الأحكام الواردة في القرآن الكريم والسنة المتواترة، ومع الدلالة القطيعة على تعيين المراد منها، وهذه الأحكام كثيرة، وثابتة، كالإيمان والعقيدة، والعبادات والحدود، والفرائض في المواريث، والأعداد والأخلاق، وهذه الأحكام

غير قابلة للتطور والتجديد، ولا للتغيير والتبديل، ولا تقبل حتى الاجتهاد، وهو ما قرره العلماء بالقاعدة الأصولية الشهيرة: «لا اجتهاد في مَوْرِد النَّص»، وينحصر مرادُهم بهذه القاعدة في هذا المجال تحديداً.

ويلحق بهذا القسم الأحكام الشرعية التي أجمع عليها العلماء، بناء على أدلة شرعية، واتفاق في الآراء، فتصبح أحكامها قطعية، ولا مجال فيها للاجتهاد.

٢- الأحكام الشرعية الثابتة في القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة، ولكنها تدل على الأحكام دلالة ظنية، وهي مجال الاجتهاد، ومحلٌ لاختلاف العلماء والفقهاء لأسباب متعددة، بيّنها الباحثون تحت عنوان: «أسباب اختلاف الفقهاء»، ولذلك تعددت منها الأقوال والآراء، واختلف فيها الصحابة أولاً، والأئمة ثانياً، والمذاهب الفقهية ثالثاً.

٣- الأحكام الشرعية الاجتهادية التي توصل إليها الأئمة والعلماء والفقهاء وأصحابهم، على ضوء القرآن والسنة، وضمن إطار «مصادر التشريع الإسلامي» المقررة في «أصول الفقه»، والتي تعود في أساسها وأصلها وجذورها إلى القرآن والسنة، ومن هذه المصادر الاجتهادية: القياس، والاستحسان، والاستصلاح، والاستصحاب، وقول الصحابي، والعرف، وسدّ الذرائع، وشرع مَن قبلنا، وعمل أهل المدينة، وغيرها.

والقسمان الأخيران هما مجال عمل المجتهدين والأئمة والفقهاء، ويكون للجهد البشري دور فيها في إعمال النصوص، واستنباط العلل، وتحقيق مقاصد الشريعة، وهي تحتمل الاختلاف وتعدد الأقوال، وتقبل التغيير والتبديل، بحسب استمدادها من آراء المذاهب، وما كان معتمداً فيها على العرف والمصلحة فإنه يتبدل بحسب الزمان والمكان، وهو المراد حصراً بالقاعدة الفقهية الشهيرة: «لا ينكرُ تغيُّر الأحكام بتغير الأزمان».

ويطلق على مجموع الأحكام المستنبطة من الأقسام الثلاثـــة مـــصطلح «الفقه الإسلامي» الذي يعتبر صورة مشرقة للتشريع الإســـلامي، والحيـــاة الإسلامية، والمجتمع الإسلامي.

ويمثل الفقه الإسلامي جميع ما بيّنه العلماء من عهد الصحابة رضوان الله عليهم حتى العصر الحاضر، ابتداءً من كبار فقهاء الصحابة، ثم فقهاء التابعين، ثم الأئمة المجتهدين وتلاميذهم، ثم أصحاب المذاهب الفقهية طوال خمسة عشر قرناً، وعلى امتداد العالم الإسلامي من شرقه إلى غربه، ومن شماله إلى جنوبه، في مختلف القارات، ومن مختلف الشعوب والأجناس واللغات.

وقد حقق الفقه الإسلامي غايته النبيلة الكاملة في بيان حكم الله تعـــالى لكل ما يجري في الحياة، وما يحتاجه الناس في القرن الهجـــري الأول، ثم أدى وظيفته الواسعة مع التطور في القرن الهجري الثاني، ثم نضج وكمل، وتوسع وخاض في القرن الثالث وما يليه.

وتبلور الفقه الإسلامي في المذاهب الفقهية العديدة، وقد انقرض كثير منها، وبقي إلى الوقت الحاضر مذاهب أهل السنة، وهي: المذهب الحنفي، والمـــذهب المالكي، والمذهب الشافعي، والمذهب الحنبلي، ويضاف إليها مـــذهب الـــشيعة الزيدية، ومذهب الشيعة الإمامية، ومذهب الإباضية، والمذهب الظاهري.

وتنسب الأحكام الفقهية في هذه المذاهب إلى أئمتها المعروفين والمشهورين، ولكن الواقع أن الأحكام الفقهية في كل مذهب ليست من اجتـــهاد الإمـــام فحسب، وليس له إلا الحد الأدنى منها، ومعظمها من عمل أتباع المـــذهب وعلمائه وفقهائه الذين يُعدُّون بالمئات والألوف، وكثير منهم وصل إلى رتبة الاجتهاد، وعمل معظمهم في تحقيق المذهب وتنقيحه، وبيان أدلته، وتعليـــل

الأقوال فيه، والتصنيف والتأليف، حتى صار لكل مذهب كيان قائم بذاته، ويحتوي على جميع أحكام الحياة، بناء على الأصول والقواعد والأسس والمنطلقات التي حددها إمام المذهب.

وهؤلاء الأئمة والمجتهدون والعلماء هم منارات الهدى لهذه الأمة، وهم القوام على بيان أحكام الدين والشرع، وهم المرجع وأولو النُهى والرأي في معرفة أحكام الله تعالى، وإليهم المآب، ومنهم الفتوى، وإليهم تتجه الأنظار في كل عصر وزمان، وفي كل بلد ومكان، وهم العلماء الأعلام في تاريخنا الإسلامي في مشرقه ومغربه، وكانوا ملء الدنيا في القضاء والإفتاء، والتعليم والتدريس والتأليف، وفي التوجيه والإصلاح، والوقوف في وجه الطغاة والظلمة والأعداء والمستبدين، وفي قيادة الجهاد ضد الكفار والاستعمار، وكتب «طبقات الفقهاء» في مختلف المذاهب و«أعلام المسلمين» ذاخرة بهم، وهي أكبر دليل وشاهد على ما نقول.

ويظهر -والله أعلم- أن معظمهم -إن لم يكن كلهم- كانوا على درجة عالية من التقوى والورع والإخلاص لبيان دين الله، والحفاظ عليه، والعمل على نشره وتطبيقه، ولذلك استحقوا الثناء الواسع، والذكر العاطر، وخلدت أسماؤهم في الدنيا، ولهم -إن شاء الله تعالى- الأجر الكبير، والثواب العميم، والجزاء الأوفى عند رب العالمين.

ومن حق الأجيال المعاصرة -بل من واجبهم- وخاصة طلاب العلوم الشرعية في الجامعات الإسلامية، وكليات الشريعة والدعوة وأصول الدين أن يطّلعوا على هذه السلاسل الذهبية في تاريخ التشريع الإسلامي، ويعرفوا سيرة السلف الصالح، ليكونوا خير خلف لخير سلف، ويضعوا أيديهم وأبصارهم

وبصائرهم على الجهود المضنية التي بذلها الأجداد، ويسيروا على منوالهم، ويعملوا على شاكلتهم، تحقيقاً لقول الشاعر:

فتشبهوا إن لم تكونوا مثلهم ... إن التشبه بالكرام فلاح

ويكون الأجداد محل التقدير والاحترام والاعتراف بالفضل، ليُمطِرُوا بدعاء نافع، امتثالاً لقول الحق تبارك وتعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُو مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠].

وهذه الدراسة لتاريخ الفقه الإسلامي تحقق أهدافاً سامية كثيرة، ولذلك تقرر تدريسها كمقرر، ومادة تدريسية في جميع الجامعات الإسلامية، باسم: «تاريخ التشريع الإسلامي» وأهم هذه الأهداف هي:

١- العرض التاريخي للتشريع الإسلامي ومعرفة مراحله وأطواره، نظرياً وعملياً، فقهاً وقضاء، رسمياً وشعبياً، وذلك في مختلف جوانب الحياة، حتى وصل إلى الصورة القاتمة والباهتة في العصور الأخيرة.

٢- اكتساب الخبرة والملكة والدراية والمعرفة لطالب العلم، وعالم الغد، وعالم المستقبل، وإشعال الجذوة العقلية، والملكة الفقهية، والحركة الاجتهادية، فالعاقل من اتعظ بغيره، ليأخذ الطيب النافع، ويجتنب الخلل وعثرات العمل ووعورة الطريق، وأخطاء الماضي، ويستفيد الطلاب من سيرة السلف الصالح ليقتفوا أثرهم في التفقه والفقه، والسلوك والعلم، والتعليم والتدريس، والتأليف والفتوى، والاجتهاد والاستنباط.

٣- يحث تاريخ التشريع على مواصلة المسيرة، ومتابعة الطريق، ليتولى العلماء والفقهاء مكان الريادة التشريعية لبيان الأحكام الشرعية للمستجدات

الفقهية، ومواكبة التطور في جميع مجالات الحياة المعاصرة، لمعرفة حكم الله تعالى فيها، وبيانها للناس، وهذا واجب العلماء والفقهاء في هذا العصر الذي يعج بالأحداث، وتتوالى فيه التطورات، ويغزو فيه الفكر الأجنبي، والقوانين الوضعية، ديار الإسلام، ومعاملاتهم، وحياتهم، وشؤونهم، ويحتدم الصراع والتسابق بين الفكر الإسلامي الأصيل، والفقه الشرعي المرتبط بعقيدة الأمة ودينها، وبين التشريع الدخيل والغريب، وكلنا أمل وثقة على بقاء الأفضل، وتحقيق النصر لديننا وشريعتنا وفقهنا، ﴿فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي ٱلْأَرْضِ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ﴾ [الرعد: ١٧].

٤- يطلع الطالب والدارس والباحث على الحالة الأليمة التي تردى إليها المسلمون، وجمد فيه الفقه، وتأخر عن مواجهة التقدم والحياة، وفسح المجال للقوانين الدخيلة أن تفرض على بلاد المسلمين، مما حرك الأشجان، وبعث الحياة في النهضة الفقهية التي يشهدها العالم الإسلامي في القرن الرابع عشر الهجري، والقرن الخامس عشر، الموافق للقرن العشرين، والحادي والعشرين الميلادي، وقد ظهرت أعمال مجيدة كالموسوعات الفقهية، ومجامع الفقه الإسلامي، والقوانين والأنظمة المستمدة من الشريعة الغراء، تواكب العصر، مع إنشاء العديد من الجامعات الإسلامية وكليات الشريعة، ومعاهد الدعوة، مما يساهم في العودة إلى دين الله وحظيرته، وإلى أنواره وشرعه.

وإن هذه المعاني السامية حملت العلماء في هذا العصر على تأليف كتب «تاريخ التشريع الإسلامي»، وكان من طليعتها هذا الكتاب الذي صنفه ثلاثة

من علماء الجامع الأزهر، والمدرسين في كلية الشريعة، وهم الـشيخ عبـد اللطيف السبكي، والشيخ محمد علي السايس، والشيخ محمد يوسف البربري، منذ أكثر من ستين سنة، وبذلوا فيه جهداً طيباً مباركاً، وانتفع به الطـلاب والباحثون والعلماء، وتقرر تدريسه في عدة كليات.

ثم جاء الأخ الفاضل، والشاب المتحفز، والمدرِّس النشيط في كلية الدعوة الإسلامية وكلية أصول الدين: السيد علاء الدين زعتـري، فـدرَّس هـذا الكتاب، وأطلعني على بعض الثغرات فيه، فشجعته على تداركها، وإكمـال مواطن النقص فيها، ووضع بعض الحواشي المفيدة عليها، وإضـافة تكملـة مهمة وضرورية تغطي التطورات الإيجابية الطيبة التي ظهرت في الخمسين سنة الأخيرة، فقام الأخ بهذا العبء النافع المفيد، وبذل جهداً مباركاً يـساهم في إظهار الكتاب وإخراجه على أحسن صورة، ليتم به النفع، فجزاه الله خـير الجزاء، وبارك الله فيه، ونفع به، وأمده بالعون على العطاء والإنتاج.

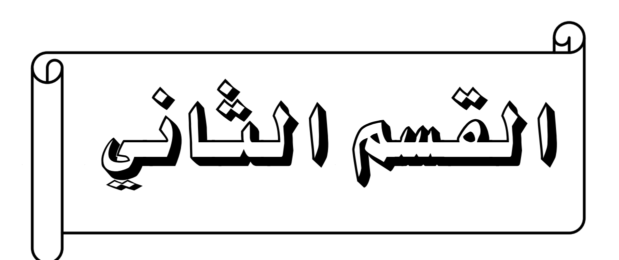
وكلنا أمل أن يحقق هذا الكتاب والمقرر هدفه وغايته، وأن يـساهم في الصحوة الرشيدة، والعودة المرتقبة لسيادة الشرع والفقه والـدين، ويومئـذ يفرح المؤمنون بنصر الله، وتعود المياه إلى مجاريها، وتعود الأمـة إلى عزها وسؤددها، ورضاء ربها.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

دمشق ١٧ رجب ١٤١٦هـ الموافق ١٩٩٥/١٢/٩م

الأستاذ الدكتور محمد الزحيلي





مقدمات رسائل الدكتوراه والماجستير

الجِهادُ والقتال فِي السِّيَاسَةِ الشَّرْعِيَّةِ

رسالة دكتوراه
عن الجهاد في صدر الإسلام والفقه الإسلامي
والعصر الحدِيث

المجلد الأول

تأليف

الدكتور محمد خير هيكل

أستاذ فقه الكتاب والسُّنّة وَفقه الأسرة المقارن
في جامعة أم درمان الإسلامية (فرع دمشق)
قسم الدّراسات العليا

دار البيارق

المقدمة الأولى

كلمة المشرف على الرسالة

الدكتور محمد مصطفى الزحيلي
أستاذ في الفقه المقارن
ووكيل كلية الشريعة للشؤون العلمية
في جامعة دمشق

تقديم لرسالة الدكتوراه «الجهاد والقتال في الشريعة»

للدكتور محمد خير هيكل

بسم الله الرحمن الرحيم

إن هذا البحث ليس مجرد رسالة للحصول على شهادة الدكتوراه، بل هو موسوعة علمية في هذا الخصوص، ودائرة معارف، ومرجع علمي لا غنى عنه لكل من يكتب في الجهاد والقتال في الإسلام أو يريد الخوض في هذا الموضوع.

إننا نقدم هذه الرسالة بكل فخر واعتزاز للمسلمين عامة، ثم للدعاة والمفكرين ثم للمجاهدين خاصة، ونقدمها للجامعات العربية والإسلامية والأجنبية، وكليات الشريعة والدعوة وأصول الدين والدراسات الإسلامية، لتكون هذه الرسالة نبراساً أمام العلماء والباحثين لمناقشة الدراسة المعاصرة عن بقية أنواع الجهاد اليوم وفي المستقبل، وعن حالة الجهاد والمجاهدين في هذا العصر، ولتقييم الحركات الإسلامية المعاصرة، وتصحيح مسارها، ومعرفة مدى سيرها على المنهج الإسلامي الصحيح.

والرسالة في مجملها موسوعة فريدة في الجهاد والقتال في الشريعة والسياسة الشرعية، وهي من أهم المراجع المعاصرة التي ظهرت في الوقت الحاضر في هذا الموضوع.

وأخيراً: إن مسؤولية الباحث جسيمة عند الله تعالى، بعد أن وضع يده على مقاليد البحث، وامتلك الحسام العلمي، وتفتحت على يديه ينابيع الحكمة، وقد وهبه الله تعالى العقل السديد، والفهم الصائب، والعلم النافع، والأسلوب الحكيم، والقلم السيال.

إن مسؤوليته جسيمة في متابعة البحث والكتابة، ونشر هذه البحوث القيّمة النافعة، ليربح بها أمام الله تعالى، وينتفع بها غيره.



المقدمة الثانية

الشؤون المالية في السيرة النبوية

تقديم لأطروحة «الاقتصاد النبوي»

بقلم الأستاذ الدكتور محمد مصطفى الزحيلي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، الذي هدانا للإيمان، وأكمل لنا الدين والإسلام، والصلاة والسلام على رسول الله، الرحمة المهداة، الذي أرسله الله تعالى رحمة للعالمين، وأسوة للناس أجمعين، فأدى الأمانة، ونصح الأمة، وجاهد في الله حق جهاده، ثم لحق بالرفيق الأعلى راضياً مرضياً، وقد ترك الأمة على محجَّة بيضاء: ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها إلا هالك، ورضي الله عن الآل والأصحاب.

وبعد: فإن من يسمع معظم التوجيه الديني، والوعظ والإرشاد، والدروس والخطب، وما يشيع في ردهات بعض العلماء، وبين بعض الدعاة والوعاظ، يجد حصر السيرة النبوية في جانب الفقر والحاجة، والضيق والعسر في حياة رسول الله ﷺ، ويقرن ذلك بالزهد والتقلل من الدنيا، والإعراض عن متاعها، وتجنب المال ما أمكن، ومنع الادخار، وكأن الأموال من زينة الحياة الدنيا التي يُفضل تركها، وعدم التعلق بها، وقد يزيد بعضهم ما يُفهم خطأً عن التوكل على الله تعالى، وأن الزرق مقدر، ويجب التسليم للقضاء والقدر، وذكر أكثر المؤلفين والوعظ والدعاة جانباً من السيرة النبوية في الشؤون المالية، وأغفلوا الجانب الآخر في الملك والغنى والسعة والعطاء والكرم، مع أن الجميع ثابت ومدون في كتب السُنة والسيرة والتراجم وحياة الصحابة وغيرها، ويندر وجود بحث -وخاصة اليوم- عن الجانب المالي، والشؤون

المالية الخاصة برسول الله ﷺ في التملك والكسب والإنفاق والصدقة والوقف.

وكثيراً ما يقع القارئ والسامع في التناقض في أمور الكثيرة، فالنبي ﷺ فقير، ثمّ هو يستعيذ من الفقر الذي يكاد أن يكون كفراً، والرسول ﷺ يدعو أن يكون مسكيناً بما يُرادف الفقر، مع أن الفقر والمسكنة من أول أسباب استحقاق الزكاة التي حُرِّمت عليه وعلى أهل بيته، وهو يقرر أن اليد العليا خير من اليد السفلى، وثبت أنه كان أجود بالخير من الريح المرسلة، وأن الآيات الكريمة وصفت الأنبياء والرسل بالاصطفاء والكفاية وعدم السؤال أو أخذ الأجر على القيام بالدعوة، كما يتكرر طلب الابتعاد عن زينة الحياة الدنيا، مع وجود الآيات الكثيرة التي تأمر بالأخذ بها، وأن الله تعالى سخّرها لعباده جميعاً في الدنيا، وجعلها خالصة للمؤمنين في الآخرة، قال الله تعالى: ﴿ **قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِيٓ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِۦ وَٱلطَّيِّبَٰتِ مِنَ ٱلرِّزْقِۚ قُلْ هِىَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِۗ** ﴾ [الأعراف: ٣٢]، وقال تعالى: ﴿ **يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تُحَرِّمُوا۟ طَيِّبَٰتِ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكُمْ** ﴾ [المائدة: ٨٧].

ويقولون: إن النبي ﷺ كان عالة على مال خديجة، مع أنه يوجب على الزوج النفقة، وأن القوامة للرجل، لأن أحد أسبابها الإنفاق؟ ويكررون أن النبي ﷺ كان يربط على بطنه الحجر من الجوع، ولم يشبع يومين من الخبز، ويخرج من بيته هائماً من الجوع، فأين أمواله، وكسبه، وتجارته، وما كان يستحقه من الأنفال والفيء والغنائم؟ وإذا كانت خديجة رضي الله عنها بهذا الغنى والثراء والترف، فأين ذهبت أموالها في حياتها وبعد وفاتها؟

هذه الإشكاليات والتناقضات توجب البحث عن كشف الحقيقة، وإزالة اللبس، والتوفيق بين الأقوال، وتعيين المراد من الأخبار، وبيان الظروف الخاصة بكل حالة، وشرح حقيقة الدين والإسلام والشريعة، وهو ما نلخصه فيما يلي:

١- إن الإسلام عقيدة وعبادة، وسلوك وشريعة، وهي مترابطة مع بعضها، ويكمل بعضها الآخر، ولا تقبل التبعيض في التطبيق، ولا التجزئة في السلوك، وإلا أصابها العوار، والخلل، والتشويه، وسوء المخبر والمنظر، واعتراها الاضطراب والشك، بل وسوء النتائج، وهو ما نشاهد بعضه اليوم في العالم الإسلامي، وفي حياة معظم المسلمين.

٢- إن شريعة الله كاملة، وشاملة لجميع شؤون الحياة، ولكل ما يقع فيها، وما يدور في فلكها، فلكل حركة حكم شرعي، وخاصة تصرفات الإنسان التي يحكمها شرع الله تعالى في كل كبيرة وصغيرة، ليبقى المؤمن تحت ظلال الشرع الحنيف، وضمن حدوده، وتحت خيمته، ليسعد في الدنيا، ويقدم الخير للفوز في الآخرة.

٣- إن المال شقيق الروح، وعصب الحياة، وشاغل الناس، ويسعون في الليل والنهار لكسبه وإنفاقه، ويعملون في الدنيا لنيله والتمتع به، والانتفاع بخيره وثرواته، وكان العامل الرئيس للحروب في القديم والحديث، وهو المحور الاقتصادي الأول الذي تقوم عليه الدول في العصر الحاضر، وتُقسّم على أساسه التكتلات الدولية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، وصنفت الطبقات بناء على تقديره.

٤- إن المال في الإسلام أحد مقاصد الشريعة، وأحد الضروريات الخمس التي جاء الشرع لإيجادها وتأمينها، ولحفظها ورعايتها وتنظيمها، ولصيانتها ومنع الاعتداء عليها أو التعرض لها، وفرض العقوبات عند الإخلال بها، وهي حفظ الدين، وحفظ النفس، وحفظ العقل، وحفظ النسل أو العرض أو النسب، وحفظ المال، وقال رسول الله ﷺ: «ومن قتل دون

ماله فهو شهيد»[1].

٥- جاءت الأحكام الشرعية في المال كثيرة وعديدة، ومتنوعة ومتفاوتة، لتلبي حاجات البشرية، وتغطي جميع ما يتطلبه التعامل في المعـــاملات الماليـــة، وأصلها في القرآن الكريم: مجملة أحياناً، ومفصلة أحياناً، وبينتـــها الـــسنة النبوية، وبقي باب الاجتهاد مفتوحاً أمامها حسب التطورات والمستجدات والوقائع الطارئة وما تخبئه قادمات الأيام إلى قيـــام الـــساعة، وظهـــر اصطلاح «الأموال» واصطلاح «المعاملات المالية» قديماً، وعرف اليـــوم بعنوان «الاقتصاد» الذي ينظم الشؤون المالية للفرد، والأسرة، والجماعة، والمؤسسات، والشركات، وميزانية الدول وسياستها المالية، واتفاقيـــات الدول، والمعاهدات العالمية.

٦- انفردت الدولة الإسلامية منذ تأسيسها باصطلاح «بيت المال» الـــذي يضم خزينة الدولة في وارداتها، وسبل كسبها، وينظم نفقاتها، ومنـــهج الصرف منها، واستمر ذلك طوال التاريخ الإسلامي.

وكان رسول الله ﷺ أول من أرسى قواعده وبنيانه، وشيّد أركانـــه، ثم جاء عمر بن الخطاب رضي الله عنه فنظّمه خير تنظيم وطوّره، وسارت عليه الدولة الإسلامية حتى نهاية الخلافة، مع الاختلاف والتفاوت النسبي في التطبيق حسب الأزمان والأماكن، وحسب الالتزام الدقيق بالأحكام الـــشرعية، أو الميل والانحراف عن بعضها.

(١) هذا جزء من حديث شريف رواه أبـــو داود ٢/٥٤٦، والترمـــذي وصـــححه ٤/٦٧٨، والنسائي ٧/١٠٧، وابن ماجه ٢/٨١٦، وأحمد ٢/٢٣١.

٧- كان رسول الله ﷺ من قريش، وهي أفضل القبائل العربية، وأعلاها يداً وشأناً، وأغناها مالاً، وولد عليه الصلاة والسلام في مكة المكرمة التي اشتهرت بالتجارة، وعرفت رحلتي الشتاء والصيف، وتحمل لها خيرات الدنيا، ونشأ عليه الصلاة والسلام وتربى كسائر الناس، كما قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَيَّ﴾ [الكهف: ١١٠]، وتحمّل أعباء الحياة بحلوها ومرها، وتزوج، وأنجب، وأقام أسرة، ورعاها، ثم أصبح نبياً ورسولاً، ثم صار رئيس دولة في المدينة المنورة، وأحبه المسلمون، ثم تبعه الملايين في العالم، والتزموا هديه الشريف وسيرته العطرة، وجعلوه نبراساً، وأسوة، وقدوة، ومثلاً أعلى.

٨- إن الصورة الجزئية عن السيرة النبوية وحياة الرسول ﷺ استغلها بعض المستشرقين وأتباعهم من ضعاف الإيمان والعلم لتشويه السيرة، وتوجيه الافتراءات الباطلة حوله، ونشر الأكاذيب عن بعض جوانبها، للطعن في الإسلام، وإثارة الخلل في أحكامه الشرعية، وإبعاده عن كونه صالحاً للعمل به، ومنع الاقتداء بالسيرة النبوية، والعمل بهديها، وسار بعض الناس في هذا الفلك عن حسن نية، أو قلة علم(١).

---

(١) قال الشيخ محمد الغزالي رحمه الله تعالى: «إن أعداداً كبيرة من المسلمين زعموا أن صاحب الرسالة آثر الفقر على الغنى، ودعا إلى قلة ذات اليد، وبهذه الفلسفة الجبانة نشروا الفقر في الأمة الإسلامية عدة قرون» الطريق من هنا ١/٤٦، ومن ذلك ما عرضه حجة الإسلام الغزالي (٥٠٥هـ) في كتابه «إحياء علوم الدين» في بيانه لخصائص الفقر، ومناقب الفقراء، وكذا ما ورد في بعض كتب الحديث الشريف عن ذلك، كالترغيب والترهيب للمنذري (٦٥٦هـ)، وفي كتب السنن والمسانيد عن فضل الفقر، وورد مثله في بعض كتب السيرة، وكتيبات الدعوة.

٩- لقد أغفل الكثيرون الجانب الآخر من سيرة رسول الله ﷺ فيما ورثه[(١)]، وفي الملك والغنى، والسعة والعطاء، والكرم والجود، والبذل والإنفاق، وأسدلوا الستار عن موارد النبي ﷺ، وكسبه للرزق والأموال في صباه ومراهقته وشبابه، ثم تجارته، ثم موارده الخاصة بعد الهجرة والجهاد، وأغفلوا إنفاقه وعطاءه، وغناه ويسره، وصدقاته التي وقفها في حياته، وأوصى بنظارتها بعد موته، وأنه كان أجود بالخير من الريح المرسلة، وأنه أنفق على نفسه من كسب جبينه، ولم يعتمد على غيره، وتكفل بمؤنة زواجه، ونفقات زوجاته وأولاده، وعلى ما يحتاجه في شؤون حياته، وعلى هجرته، وعلى مواليه وخدمه، وعلى المسلمين، بل حتى على المنافقين وغير المسلمين، مما يدل على ثرائه وسعة ذات يده، وقام بواجب إطعام الضيوف والوفود، وعلى مبيتهم وجوائزهم، وهداياهم، وعلى المؤلفة قلوبهم، والإثابة على الهدايا التي تقدم إليه من أصحابه وأعدائه والملوك والرؤساء الذين تواصلوا معه، فالعاقل يجود مما في يده ومن

(١) بين الماوردي رحمه الله تعالى (٤٥٠هـ) في كتابه الأحكام السلطانية ص٢٩٥، والقاضي أبو يعلى الفراء الحنبلي رحمه الله تعالى (٤٥٨هـ) في كتابه الأحكام السلطانية ص٢٠٢، شيئاً من ذلك، فنقلا عن الواقدي في السيرة النبوية قال: «وورث من زوجته خديجة بنت خويلد رضي الله عنها دارها بمكة بين الصفا والمروة خلف سوق العطارين، وأموالاً» كما نقلا «أنه ﷺ ورث عن أبيه أموالاً، وورث عن أمه آمنة بنت وهب الزهرية دارها التي ولد فيها»، ولذلك دفع إلى مرضعته أجرة رضاعه من أمواله التي ورثها من أبيه، واستمرت كذلك في حضانته بعض سنين، ولما كبر وكان ميسوراً غنياً طلب من عمه أبي طالب الذي ضاقت به الحال لكثرة عياله، ورداً لجميله السابق، أن يرعى ولده علياً رضي الله عنه، فرعاه في بيته، وعاش في كنفه وربّاه، وهذا معروف ومشهور.

ملكه، ولا يكون كلاً ولا عالة على غيره، وخاصة من كان في مكانة رسول الله ومترلته، ولم يذكر أحد من المؤرخين أن النبي ﷺ كان ينفق من مال غيره.

مع أن جميع ما أشرنا إليه ثابت ومدوّن، وبعضه منصوص عليه في القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿وَوَجَدَكَ عَآئِلًا فَأَغْنَىٰ﴾ [الضحى: ٦]، فالله تعالى أغناه، وقال تعالى: ﴿قُلِ ٱلْأَنفَالُ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [الأنفال: ١]، وقال تعالى: ﴿مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ...﴾ [الحشر: ٧]، وورد أكثر من ذلك في كتب السنة الشريفة والسيرة النبوية، وفي كتب حياة الصحابة وتاريخ البعثة المحمدية.

١٠- لقد وقع الخلط الشديد بين الزهد المطلوب شرعاً بعدم التعلق بالدنيا، وعدم تقديس المال وأن يكون المال في اليد، وليس في القلب، ودون أن يسيطر المال على الذهن والعقل، أو يُعدّ الأساس والمعيار والميزان في الحياة، أو يُقدم على ما سواه، فكل ذلك مذموم، بل المسلم يملك المال ويزهد فيه، فالفقير والمعدم لا يسمّى زاهداً؛ لأنه لا يملك المال أصلاً.

كما وقع الخلط السيء بين التواكل المذموم شرعاً وعقلاً؛ لأنه يعتمد على الكسل وترك العمل، وبين التوكل المطلوب شرعاً، وهو أداء العمل مع حسن الظن بالله تعالى، والاعتماد في النتائج عليه، وأنه هو الرزاق، والمتصرف في الكون، والعالم لما في الغيب، وما هو الأصلح للعباد.

١١- إن رسول الله ﷺ هو القدوة للمؤمنين، والأسوة للمسلمين، وهو المثال الأعلى، ليس في العبادة فحسب، أو في الأخلاق، أو في حسن المعاملة، أو في الجهاد والدعوة، بل هو أيضاً المثل الأعلى في جميع جوانب الحياة

إلا ما ورد فيه دليل أنه خاص به، وهو قليل[1].

فالرسول ﷺ هو المثل الأعلى في العمل والكسب، فرعى الغنم كسائر الأنبياء، ثم مارس النشاط في التجارة التي اشتهر بها أهل مكة في الجاهلية، حتى بلغ القدح المعلى، وصار خبيراً بها، ولذلك اختارته خديجة رضي الله عنها في تجارتها لخبرته وسمعته، ثم تابع السعي والتجارة والعمل بعد زواجه.

والرسول ﷺ هو المثل الأعلى زوجاً، فتزوج -على فترات متعددة- أكثر من ثلاثة عشرة امرأة، وقدّم المهر لكل منهن، وأقام حفل الزفاف، وتقديم الذبائح والولائم لكل منهن، وهو ما دعا إليه أصحابه أيضاً، وخصص لكل منهن بيتاً من أمواله، وكان يُؤمِّن لهن النفقة، ويدخر لكل منهن القوت لسنة كاملة في بيتها، ثم أوقف الأراضي والأموال الطائلة لهن، وخصص ربع صدقاته وأوقافه لزوجاته وأقاربه بعد وفاته، وخاصة أن زوجاته ممنوعات من الزواج بعده، فلا بد أن يتكفل بهن، ويؤمِّن لهن مورداً للمعيشة، وهو ما وفره رسول الله ﷺ في حياته وبعد مماته.

والرسول ﷺ هو المثل الأعلى في الأبوة، ورعاية أولاده، والنفقة عليهم، وتقديم العقيقة لكل منهم، وتأمين العطاء الكامل لهم، وكافة الحاجات لكل منهم.

والرسول ﷺ هو الأمثلى الأعلى في الأخوة والصداقة والمحبة والمودة، فكان أخاً كريماً، وصديقاً وفياً، ومحباً لغيره ومحبوباً، ودعا إلى التهادي بين الإخوة للتحابب، ورغب بالثواب عليها، وقبل عليه الصلاة والسلام بعض

(١) ونتقصر هنا على القدوة والأسوة والمثل الأعلى في الشؤون المالية، ونحيل ما عداها إلى مناسباتها الأخرى.

الهدايا، وأثاب عليها بأفضل منها حتى لا يكون لغيره منّة عليه، ولا يكون ذلك ملمزاً ومطعناً في الدعوة بقبول الهدايا دون الثواب عليها، أو استغلال مال الغير لدعوته.

والرسول ﷺ هو المثل الأعلى في استقبال الضيوف وإكرامهم والقيام بواجبهم، ثم بتقديم العطايا المالية لهم، كما قدّم الهدايا لوفود الملوك والرسل، وأكرمهم، وخاصة إذا أحضروا معهم هدايا، فيرسل معهم ما هو أعظم ثمناً وقيمة.

والرسول ﷺ هو المثل الأعلى في رئاسة الدولة، وإدارة بيت مال المسلمين، واستلام موارد بيت المال، والتوجيه لتوزيعها على الجهات المستحقة بما يرضي الله تعالى، ويحقق مصالح المسلمين والدعوة.

والرسول ﷺ هو المثل الأعلى في حسن إدارة الدولة عامة، وتدبير اقتصادها خاصة، فكان يتفقد الأسواق التجارية في المدينة، ثم أرشد عليه الصلاة والسلام لإقامة السوق المناسب للدولة الناشئة، مع متابعة المكاييل والموازين، والتوجيه لأعمال التجارة، ووسائلها وأحكامها المشروعة، والتحذير من مضارها ومفاسدها ومحرماتها.

والرسول ﷺ هو المثل الأعلى في إدارة بيوته، وتنظيم شؤونها المالية، وتأمين القوت لها وما تحتاجه، والالتزام بعدم الإسراف من جهة، وعدم البخل والتقتير من جهة أخرى، وهو الذي أرشد إلى فضل الإنفاق على الأهل والعيال، وحسن الرعاية، وأن تركهم أغنياء خير من تركهم فقراء يتكفّفون الناس.

والرسول ﷺ هو المثل الأعلى في حبس الصدقات، وهو الوقف في سبيل الله تعالى، بحبس الأصل وتسبيل المنفعة، وأن يتم البدء بالإنفاق منها على

الأهل والأقارب، فوقف عليه الصلاة والسلام معظم ثروته وأملاكه وأراضيه في سبيل الله، وكان ريعها ودخلها وثمرها بعد وفاته لزوجاته التسع اللاتي مات عنهن، وكان يحرم عليهن الزواج بعده، فأباح لهن الانتفاع بذلك، والباقي على آله وأقربه، ونظّار وقفه، ثم في سبيل الله وأبواب الخير، فكان عليه الصلاة والسلام أول الواقفين في الإسلام، كما أكده بعض العلماء[1].

١٢- إن الله تعالى اختص رسول الله ﷺ بمصادر مالية خاصة به، ومنها: الفيء، والأنفال، والصفي من الغنيمة، وسهمه من خمس الغنائم، وبلغت في حياته الشريفة أموالاً طائلة من الأراضي والإبل والغنم والخيل والسلاح، وكان ينفقها على نفسه، وأهل بيته، وعلى أصحابه، وفي سبيل الدعوة، وكان يقطع الأراضي لبعض الصحابة، ويتصدق بالوقف ببعضها، ولم يتوسع الفقهاء خاصة في بيان مصادر أموال النبي ﷺ وموارده وتركته لأنها انتهت بوفاته عليه الصلاة والسلام، ولكن لم تغفلها الكتب الموسعة في السنة الشريفة والسيرة النبوية، وشروح كتب

---

(١) روى ابن سعد بسنده قال: «أول صدقة في الإسلام وقف رسول الله ﷺ» الطبقات الكبرى ١٨٢/١، والثابت أن الخلاف بين أبي بكر رضي الله عنه وفاطمة الزهراء رضي الله عنه، ثم مع علي والعباس رضي الله عنهم لم يكن في ميراث النبي ﷺ وأصل الأراضي التي ذكروها، فالجميع معترف أن الأنبياء لا تُورث، وأن ما تركه هو صدقة (وقف في سبيل الله) بعد وفاته، ولكن الخلاف حقيقة حول إدارة صدقات رسول الله ﷺ (أوقافه) بعد وفاته، والنظارة عليها، فتولاها أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي، ثم الحسن، ثم الحسين، وهكذا إلى بني العباس، وكانت معظم ثروته وتركته ﷺ وقفاً، وخاصة لزوجاته وأهل بيته وأقاربه، ثم للمسلمين، ولذلك عاش زوجاته بعد وفاته في كفاية وبحبوحة وكرامة.

الصحاح والسنن، وبيّن بعض العلماء الأموال التي كان رسول الله ﷺ يملكها في حياته من الدور والبيوت والخيل والبغال والسيوف، حتى صنف البغدادي رحمه الله تعالى كتاباً بعنوان «تركة النبي ﷺ»، وعدَّد بعض مفرداتها ومصيرها[1]، وبيّنها الطبراني أيضاً[2]، وابن ناصر الدمشقي[3]، وذكر بعضها ابن قيم الجوزية[4] رحمهم الله تعالى.

١٣- نعم، لقد مرّ رسول الله ﷺ، كسائر الناس، في حالات عصيبة ومختلفة طول حياته، من ضيق وشدة، وخاصة في حصار الشعب بمكة، وبعد الهجرة، وفي فترات طارئة أخرى، وفي أوقات مخصوصة، ولكن كان في معظم الأحوال غنياً وميسوراً، وملك الأموال الطائلة، وخاصة في مكة، ثم بعد الغزوات والسرايا والفتوح، وعلى الأخص بعد غزوة بني النضير، وخيبر، وحنين.

١٤- تولّى رسول الله ﷺ وفاء الديون عن أصحابه إذا ماتوا معسرين، وقال عليه الصلاة والسلام: «من ترك مالاً فلورثته، ومن ترك كلاً

---

(١) تركة النبي ﷺ، لإسماعيل بن حماد البغدادي، وهو أقدم مخطوط (١٧٩هـ)، وتحدث عن تركة النبي ﷺ وأوقافه، وحققه الدكتور أكرم ضياء العمري، وكذا كتاب «إمتاع الأسماع بما للنبي ﷺ من أموال وحفدة ومتاع» للمقريزي (٨٤٥هـ) نشر دار الكتب العلمية، بيروت، وكتاب التراتيب النبوية، للأستاذ صالح محمد زكي اللهيبي، الفصل الخامس، النشاط التجاري ص١٨٧-٢٣٤، نشر جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

(٢) المعجم الكبير، للطبراني ١١/١١١.

(٣) سلوة الكئيب بوفاة الحبيب، لابن ناصر الدمشقي ١/٣٠ وما بعدها.

(٤) زاد المعاد في هدي خير العباد، ابن قيم الجوزية ١/١٣٠-١٣٥.

فإلينا»[1]، وفي حديث آخر أن النبي ﷺ قال: «ما من مؤمن إلا وأنا أولى به في الدينا والآخرة، اقرؤوا إن شئتم ﴿ٱلنَّبِيُّ أَوۡلَىٰ بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ مِنۡ أَنفُسِهِمۡۖ﴾ [الأحزب: ٦]، فأيُّما مؤمن مات وترك مالاً فيرثه عصبته (قرابته الوارثون) من كانوا، ومن ترك ديناً أو ضَياعاً (عيالاً محتاجين يضيعون إن تُركوا) فليأتني، فأنا مولاه»[2]، أي أنا ولي المتوفى، أتولى أموره، فأوفي دينه، وأكفل عياله.

١٥- ومع أن الاتجاه العام للوعاظ والكتاب والباحثين يقتصر على جانب «فقر النبي ﷺ» فنحمد الله تعالى أن ذلك لم يؤثر على كيان الدولة الإسلامية وبيت المال وحياة المسلمين في تاريخهم إلا في جانب ضعيف في الفهم الخاطئ عن القضاء والقدر، وأن الله هو الرزاق والمغني، مع شيء من الاستسلام والتواكل، أو القبول لواقع سيء عاشوه، فالتمسوا له التعليل والتسويغ بدعوى الاقتداء بفقر النبي ﷺ، والتأثر بالزهد المستورد من الشرق.

١٦- وهذا يؤكد أهمية قراءة السيرة النبوية كاملة، وضرورة دراستها بكل تفاصيلها، حتى لا يتورط العاقل بالحكم على جزء من الصورة، أو يتأثر بجانب من القصة، أو يعمّم واقعة خاصة، دون أن يعرف باقي

---

(١) هذا الحديث رواه البخاري ٢/٨٤٥ رقم ٢٢٦٨، كتاب الاستقراض، باب الصلاة على من ترك ديناً.

(٢) هذا الحديث رواه البخاري ٢/٨٤٥ رقم ٢٢٦٩، كتاب الاستقراض، باب الصلاة على من ترك ديناً، ومسلم ١١/٦٠ رقم ١٦١٩، كتاب الفرائض، باب من ترك مالاً فلورثته.

الفصول والوقائع، وخاصة في الشؤون المالية في السيرة النبوية[1].

رسالة «الاقتصاد النبوي»:

إن هذه الإشكالات السابقة، والجوانب التي وردت مغفلة، وغامضة لدى جماهير المسلمين، ولا يعرفها معظمهم، وتغيب حتى على المختصين بالشريعة، وهذه الصورة الجانبية لسيرة رسول الله ﷺ، لا تزال مغيبة شعبياً، ولا تزال شبه منسية، وهي مطمورة في بطون الكتب، وجاء الأستاذ عبد الفتاح السمان، الذي درسته قبل عشرين سنة تقريباً، فاختار لبعضها أطروحته لنيل درجة الدكتوراه بعنوان «الاقتصاد النبوي»، وخصصها بجزء منه «إنفاق النبي ﷺ وأوقافه أنموذجاً» مما يوجب أن يكون لرسول الله ﷺ كسب كبير، وموارد متعددة، وأنه كان يملك الأموال الكثيرة، يستطيع الإنفاق أولاً، والوقف ثانياً، وليكون الاقتصاد النبوي أسوة وأنموذجاً في جميع ما يتعلق بأمواله، وعمله، وكسبه، وتعدد موارده، وسبل إنفاقه، وأنواع تبرعاته، وصدقاته، في الأمور الشخصية، وفي المجالات العامة.

وتمتعت بقراءة الرسالة كاملة، وشعرت بالسعادة، وخاصة لأمرين رئيسين، الأول: أنها تتحدث عن السيرة العطرة لأفضل الخلق، ونبي الأمة، وأسوة المؤمنين، وكأن القارئ يعاصر تلك الفترة وأحداثها، والثاني: أن الرسالة كشفت الغطاء عن كثير من المعلومات المستورة، أو غير الشائعة في الفكر الإسلامي، وأنها غير منشورة ولا معروفة لعامة المسلمين، ولكثير من

---

(١) من أفضل ما كتب في هذا الخصوص ما قدّمه طالبنا الأستاذ عبد الفتاح محمد السمّان في أطروحته للدكتوراه بعنوان «الاقتصاد النبوي، إنفاق النبي ﷺ وأوقافه أنموذجاً» فقد أحسن الاختيار، وأجاد العرض، فجزاه الله خيراً، ونفع به.

المختصين، وعندما كنت أقرأ السيرة النبوية، وبعض أحاديث الفقر، والدعوة إليه باسم الزهد، كنت أجد في النفس الغضاضة والحسرة والكمد، وأشعر بشيء من التناقض، وتظهر الإشكالات، ولم أستطع معرفة السبب حتى جاءت هذه الأطروحة، فأزالت اللثام، وفرجت الكربة والغمة عن النفس، وحلت الإشكال.

وقد بذل الباحث جهداً طيباً ومباركاً في البحث والاستقراء، وأماط الغموض عن جانب مهم وكبير من السيرة النبوية، وهو ما يمثل الاقتصاد النبوي الذي يعد أصلاً لتنظيم الدولة الإسلامية خلال ثلاثة عشر قرناً، وهو الأساس للاقتصاد الإسلامي في كل زمان ومكان للفرد والأمة.

وكان هدف الباحث التوفيق بين التوجه للاقتصاد الإسلامي اليوم لاعتماده في الفكر الاقتصادي الحديث والعالمي، مع تصحيح الصورة الموهمة أو الشائعة عن الاقتصاد النبوي بأن رسول الله ﷺ، وهو النبي الخاتم، والرسول المصطفى، ورئيس الدولة، كان فقيراً، ويدعو للفقر، وأثبت الباحث أن رسول الله ﷺ كان اقتصادياً بارعاً، وعرض الجانب المغيب من السيرة النبوية، وردّ على الاقتصار في دراستها من زاوية ضيقة، وما يقترن بذلك من تشجيع الفقر، والدعوة إليه، وتفضيله على الغنى، مع ما ورد من تعوّذه ﷺ من الفقر، وأنه كاد أن يكون كفراً.

وجاء الباحث فكشف الغطاء، وصحح الصورة، وجمع الأدلة من الآيات الكريمة، والأحاديث الشريفة، ومن كتب السيرة النبوية، وكتب التراجم، وحياة الصحابة والتاريخ، وعرض أقوال المفسرين والعلماء وشرّاح الحديث والفقهاء القدامى والمعاصرين، وبين تفسير الآيات الكريمة، وخرّج

الأحاديث الشريفة والآثار بمنهج علمي دقيق ومختصر، ودفع التناقضات، ورد على الشبهات والأقاويل الباطلة، وفنّد الافتراءات الواردة على السيرة النبوية، فكانت هذه الأطروحة أفضل رسالة عن السيرة النبوية؛ لأنها أحيت السنة والسيرة، وأخرجت من بطون الكتب الوقائع الصحيحة للجانب المالي من السيرة، وصحّحت الأخطاء، ودحضت الترهات التي نُسبت إليها.

وظهرت شخصية الباحث في الجمع والتنقيب، والاستقراء والتتبع، ثم بالتحليل وبيان وجه الدلالة، وموطن الشاهد من الأدلة، واستخراج الاستنتاجات الصحيحة والسديدة والموفقة، والتي تتوافق مع النصوص الشرعية ومقاصد الشريعة.

وحدّد الباحث هدف البحث في مقدمته بأنه يقصد التوجه إلى الاقتصاد الإسلامي من خلال الاقتصاد النبوي، وتسليط الضوء على صفات رسول الله ﷺ في العمل والإدارة والكسب والإنفاق، وأنه كان الاقتصادي القدوة والأسوة في كل ذلك، وبيّن الجانب الخاص بشخص النبي ﷺ، وعرض غايات البحث وأهدافه وأهميته وأسباب اختياره في المقدمة.

وأحسن الباحث صنعاً في تخريج معظم الأحاديث التي رجع إليها، وبيّن درجاتها، وحكم العلماء عليها باختصار في الغالب، مع الالتزام بما جاء في الصحيحين، وما صححه أهل الحديث.

وجاء التوثيق كافياً ودقيقاً، مع الأمانة العلمية في العزو والنقل عن المصادر والمراجع والمخطوطات والبحوث والدراسات المعاصرة: السلبية والإيجابية، مع الأدب الجم في الحوار والجدال والمناقشة، وامتازت الرسالة بعمل الجداول التي تلخص الصفحات العديدة، والأفكار المتفرقة، ولم يغفل

الباحث –جزاه الله خيراً– عن التعرض لمعظم الأحاديث التي يردّدها الوعظ والكتاب، وذكر درجتها، وبين دلالتها، ومناسبتها، وأسباب ورودها، ونقل آراء شرّاح الحديث لمعناها ومضمونها، ثم اختار المعنى المناسب لها، والشرح الدقيق الذي يتوافق مع بقية الأحاديث وأخبار السيرة النبوية.

وختم الباحث الرسالة بملحقين طويلين يمثلان ثلث الأطروحة (ص٢٠٢–٢٩٩) عن «مناقشة فقر النبي ﷺ وغناه، وكسب النبي ﷺ» (مصادر أمواله)، وناقش الأحاديث الواردة في ذلك، ووصل إلى نتائج ممتازة، وحقق أهداف البحث التي عرضها في مقدمته، مع تسليط الضوء –خلال الدراسة– على أحداث السيرة النبوية، وبيان فقه السيرة، واستخلاص العبر والأحكام منها، واقترح كتابة رسالة عن «الخصائص المالية للنبي ﷺ».

وأخيراً:

فإني اقترح على الباحث التخفيف من المكرر، وإكمال التوثيق بإثبات المصادر والمراجع في الأماكن التي غابت أو فقدت، وكتابة تمهيد تحت كل عنوان رئيسي للباب والفصل أو المبحث، ولو من سطر أو سطرين، لبيان المضمون، ثم للتقسيم الوارد فيه، ويجب تغيير اسم الملحق الأول والثاني، ليكون باباً ثالثاً في الرسالة، ومن فصلين، وفيهما المباحث والمطالب، كما يجب عمل الفهارس اللازمة التي يقتضيها البحث العلمي، ووعد الباحث بها في المقدمة، ولم يعملها في الأخير.

جزى الله الباحث خيراً، ووفقه لما يحبه ويرضاه، وسدّد خطاه للمزيد من الإنتاج، لينتفع بذلك، وينفع الأمة والمجتمع، وأتوقع له مستقبلاً زاهراً في المساهمة في مجال الاقتصاد الإسلامي، وأوصيه بتقوى الله تعالى، والالتزام بما

ورد في الصحاح، وأشدّ على يديه لمتابعة هذا الطريق السديد، والمنهج القويم، لتقديم المزيد.

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد، ورضي الله علـــى آلـــه وصـــحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

الشارقة في ١٣/٣/١٤٣٤هـــ

الموافق ٢٥/١/٢٠١٣م

الأستاذ الدكتور محمد مصطفى الزحيلي

أستاذ الفقه الإسلامي والدراسات العليا

عضو وخبير في المجامع الفقهية

عميد كلية الشريعة، جامعة الشارقة (سابقاً)



المقدمة الثالثة

تقديم لأطروحة دكتوراه بماليزيا



الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أفضل الأنبياء والمرسلين.

أما بعد... فقد قرأت الكتاب المعنون بـ«استناد الأحكام الشرعية على الكشوفات العلمية: مشروعيته وضوابطه» للباحث الدكتور سعيد أحمد صالح فرج وقد كلف هذا العنوان الباحث جهداً كبيراً في التتبع والاستقراء والتحليل والمقارنة وقد التزم الباحث فيه بآداب البحث العلمي واحترام العلماء والاعتراف بفضل السابقين مع الموضوعية وظهور الشخصية، بأسلوب سليم ولغة صحيحة وعرض واضح ومتسلسل وتوثيق ممتاز وفيه تتبع واستقصاء لما ذكره العلماء القدامى والمعاصرون في الموضوع وإثبات المراجع في الهوامش بدقة فجاءت المراجع مترعة وغنية والمصادر أصيلة في التفسير والحديث واللغة والفقه وأصول الفقه والقواعد الفقهية والمراجع المعاصرة التي جمعت بين الفقه والعلم المتصلة بالموضوع في الجانب الطبي والفلكي وغيره، كما عرض الباحث أدلة الفقهاء والمذاهب في معظم المسائل ثم ناقشها مناقشة مطولة في الغالب وبكثافة في المعلومات مع التوثيق إلى أن يصل غالباً إلى الترجيح مع بيان وجهة النظر في الترجيح مع التزام أدب الخلاف واحترام العلماء والآراء. فالبحث مهم والموضوع طريف وجديد وفيه ابتكار وأصالة وجرأة على الخوض فيه وشجاعة على تحمل العبء في الدراسة والتقصي والجمع بين الأصالة والمعاصرة والجمع بين القديم والحديث، والجمع بين الأصول والفقه والجمع بين الفقه والعلوم المختلفة، فحمل الباحث نفسه أعباء

كثيرة وقام بحملها ونجح ووفى بالغرض والهدف. وجاءت نتائج البحث مهمة للغاية من الناحية الفقهية وتأصيلها مع أصول الفقه والأدلة الأصولية والقواعد الفقهية ومناهج العلماء، وهي مهمة جداً من الناحية النظرية والفقهية والأصولية والعلمية والجمع بين الشرع والعلم وتحديد أسباب الاختلاف بين الفقهاء القدامى وبين العلماء المعاصرين، كما تحتل أهميتها الخاصة لصلتها بالواقع والتطبيق والحياة وأنها نتائج تهم الأمة والناس والمجتمع في الحياة العملية اليوم، وبشكل عام البحث ممتاز ومفيد وجديد وأصيل وفيه جهد جبار وأوصي بطباعته ونشره ليعم النفع به.

الأستاذ الدكتور محمد الزحيلي
أستاذ الفقه المقارن والدراسات العليا
كلية الشريعة- جامعة الشارقة

٥ رمضان ١٤٣١هـ
١٥/٨/٢٠١٠م



المُفْتُونَ العَامُّونَ فِي سُوْرِيَّة

مُنْذُ انتِهَاءِ الْعَهْدِ الْعُثْمَانِي وَحَتَّى الْوَقْتِ الْحَاضِرِ

وبعض فتاواهم الرّسميّة للأمور المستجدّة

تأليف

الدكتورة لينه الحمصي

تقديم

الدكتور محمّد الزّحيلي

دار العصماء **دار إقبال**

المقدمة الرابعة

تقديم

أدب الفتوى

الأستاذ الدكتور محمد الزحيلي

وكيل كلية الشريعة للشؤون العلمية بجامعة دمشق

➢تعريف الفتوى:

الفتوى من أفتى يفي إفتاء، وأفتى في المسألة أبان الحكم فيها، والإفتاء مصدر، وهو بيان حكم المسألة، والفتيا والفتوى جمع فتاوى وفتاوٍ، وهي الجواب عما يشكل من المسائل الشرعية، أو هي الإخبار بالحكم الشرعي على غير وجه الإلزام، بخلاف القضاء فهو الإخبار بالحكم الشرعي على وجه الإلزام، والمفتي من يتصدى للفتوى بين الناس، ويبين لهم حكم الله تعالى، ويكشف لهم رأي الدين والشرع، وعند علماء أصول الفقه: المفتي هو المجتهد[1].

ومن هنا يظهر محل الفتوى والإفتاء وعمل المفتي، وأن الموضوع يتعلق بالأحكام الشرعية، والعلم بها مسبقاً، وبيانها للناس عند السؤال ووقوع الحوادث والوقائع.

➢أهمية الفتوى:

الفتوى من المناصب الإسلامية الجليلة، والأعمال الدينية الرفيعة، والمهام الشرعية الجسيمة، ينوب فيها الشخص بالتبليغ عن رب العالمين، ويؤتمن على شرعه ودينه، وهذا يقتضي حفظ الأمانة، والصدق في التبليغ، وإذا كان الكذب والافتراء على الناس فاحشة وكبيرة، فكيف بالكذب والافتراء على الله تعالى،

---

(١) القاموس الفقهي ص٢٨١، أعلام الموقعين ٢٥١/٤، المصباح المنير ٦٢٢/٢.

وإذا كانت الخيانة وسوء الائتمان في أموال الناس وحقوقهم جريمة يعاقب عليها صاحبها، ويستحق اللوم والازدراء، وهي من أرذل الأخلاق، وأسوأ الصفات، فكيف بالخيانة وسوء الائتمان في قضايا الشرع وأحكام الدين؟!

وإذا كان الإنسان يفتخر بأنه ممثل شخصي لرئيس دولة، ويعتز أنه رسول وسفير له، وأنه يتولى حفظ أسراره، وتبليغ آرائه، فكيف به وهو ينوب عن رب العالمين في الإخبار عن أحكامه ونشر دينه؟ وإن عمل المفتي يشبه عمل الأنبياء والمرسلين، لأن «العلماء ورثة الأنبياء».

قال الإمام النووي: «اعلم أن هذا الباب مهم جداً...، لعموم الحاجة إليه» ثم قال: «واعلم أن الإفتاء عظيم الخطر، كبير الموقع، كثير الفضل، لأن المفتي وارث الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم، وقائم بفرض الكفاية، لكنه معرض للخطأ، ولهذا قالوا: المفتي مُوقِّع عن الله تعالى»[1].

وقال ابن المنكدر: «العالم بين يدي الله تعالى وخلقه، فلينظر كيف يدخل بينهم»[2].

وقال ابن القيّم، مبيناً مكانة المفتي ومسؤوليته: «وإذا كان منصب التوقيع عن الملوك بالمحل الذي لا ينكر فضله، ولا يُجهل قدره، وهو من أعلى المراتب السنيات، فكيف بمنصب التوقيع عن رب الأرض والسموات، فحقيق بمن أقيم في هذا المنصب أن يُعِدَّ له عدَّته، وأن يتأهب له أهبته، وأن يعلم قدر المقام الذي أقيم فيه، ولا يكون في صدره حرج من قول الحق والصَّدْعِ به، فإن الله ناصره، وهاديه، وكيف، وهو المنصب الذي تولاه رب الأرباب؟

(١) المجموع للنووي شرح المهذب ٦٧/١، وانظر: الموافقات للشاطبي ١٦٣/٤.

(٢) المجموع للنووي ٦٧/١، وانظر: أصول الفقه، للشيخ محمد أبو زهرة ص٣٩١.

فقال تعالى: ﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي ٱلنِّسَآءِ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي ٱلْكِتَٰبِ ﴾ [النساء: ١٢٧]، وكفى بما تولاه الله بنفسه شرفاً وجلالة، إذ يقول في كتابه: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي ٱلْكَلَٰلَةِ ۚ ﴾ [النساء: ١٧٦]، وليعلم المفتي عمن ينوب في فتواه، وليوقن أنه مسؤول غداً، وموقوف بين يدي الله»[1].

➢الأعراض المرضيّة للفتوى:

ومع هذه الأهمية للفتوى فإننا نلاحظ بعض الأعراض المرضية التي تنتابها، كما نلاحظ بعض الأوبئة المحيطة بها، وبعض المشاكل التي تعترضها، وبعض الشوائب التي تعكّر صفوها، وتزيل هيبتها، وتضيّع مكانتها، وتفقدها عظمتها، كأن يتصدى للإفتاء غير المختصين بالشريعة الغراء، أو يقوم بالفتوى من يفقد الأهلية لها، أو ينبري لها من لا يعرف إلا جانباً بسيطاً من الدين والشرع، ويغيب عنه أشياء وأشياء، وقد يتطاول عليها من يبتعد عن الالتزام بأبسط قواعد الفقه، ويفرط بأركان الدين، وقد يتعرض لها المختص، ولكن بالتساهل وعدم المبالاة، وقد يستغلها بعض الناس لأهواء شخصية، وأغراض مادية، وأهداف وضيعة، ومتاجرة بها، وقد يخوض فيها آخرون بالرأي والفكر، كما يجول في قضايا الأعراف والعادات، ويتقوّل فيها بحسن نية أحياناً، وبسوء قصد أحياناً، أو بخبث طويّة، ودوافع دنيّة، وقد يقرأ أحدهم كتاباً في الفقه، أو يسمع حديثاً، فيظن نفسه أنه صار عالماً يفتي الناس، ويرد على أسئلتهم، وإذا طرحت مسألة دينية سمعت من يقول: رأيي كذا، ويصح كذا، ويحرم كذا، ويحل كذا، ويقبل هذا، ويبعد ذلك، بغير علم، وكأن

---

(١) أعلام الموقعين ١/ ١١.

الناس تريد أن تسمع قوله، أو تطلب رأيه، ولا يخرج منه إلا التشويش والتغبيش، إلى غير ذلك، مما دعانا إلى بيان خطورة ذلك، والتحذير منه، لمعرفة الفتوى الصحيحة، وحكمها الشرعي، وبعض الآداب فيها.

➢نظرة تاريخية:

أول من قام بوظيفة الإفتاء الأنبياء عامة، ومحمد رسول الله ﷺ خاصة، وهو إمام المتقين، وقدوة المفتين، وخاتم الأنبياء، وأمين الله على وحيه، والمبلغ عنه دينه، فكان عليه الصلاة والسلام يبلغ أحكام الله تعالى للناس، ويجاوب على أسئلة الصحابة فيما يتعلق بأمور الشرع، وكان المسلمون يقصدون بيت النبوة لسؤال رسول الله ﷺ عن كل ما يترل هم، ويستفتونه في أمورهم الخاصة والعامة، تنفيذاً لقول الله تعالى ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩]، وكانت فتاويه ربانية إلهية، معتمدة على الوحي، وتبليغاً عن رب العالمين، وتوجيهاً لأصحابه، وتشريعاً للمسلمين، فأرسى بذلك قواعد الدين، وأوضح منهج الإسلام، وكان صحابة رسول الله ﷺ يلتزمون هذه الفتاوى والأحكام، ولا يحيدون عنها، ويتمثلوها بأفئدهم وجوارحهم، وينقلوها إلى غيرهم[١].

ولما قُبض رسول الله ﷺ إلى الر فيق الأعلى، وانقطع الوحي، وترك للأمة كتاب الله، وسنة رسوله، وتعلم الصحابة أحكام الشرع، وأصول الاستنباط، وقواعد الاجتهاد وتربّوا على الصراط القويم، صاروا خلفاء الرسول في كل أعماله إلا الوحي، وقام كبار الصحابة وعلماؤهم بالفتوى، وتولوا هذا العمل الشريف، وقصدهم بقية الناس من سائر الصحابة والتابعين

(١) المرجع السابق ١/١١.

للتعلم منهم، والاستفادة من علمهم، وكان الصحابة بين مكثر من الفتــوى، ومقل، ومتوسط[1].

ثم قام بالفتوى بعد الصحابة الأئمة والمجتهدون والقــضاة، ولم يكــن منصب الإفتاء معروفاً في الدولة الإسلامية، ولم يكن مستقلاً عــن القــضاء، وكان الناس يتجهون إلى العلماء والفقهاء يــستفتونهم في أمــور حيــاتهم، ويسألونهم عما يقع بينهم، ويطلبون حكم الله فيما أشكل عليهم، وكثيراً ما يتجه المتخاصمون إلى القاضي يستفتونه عن حكم الله فيما اختلفوا فيه، ومتى أخبرهم بذلك اكتفوا به، والتزموه وطبقوه على أنفسهم، ثم صار علماء كل مذهب يفتون به متى سئلوا.

ومع توسع عمال الدولة الإسلامية، وتطور إداراتها ومؤسساتها، ظهــر منصب الإفتاء الرسمي بأمر السلطان سليم الأول في القرن العاشر الهجــري، سنة ٩٢٢هـــ، فنظم أمور الفتوى، وبدأ اختيار المفتين، من العلماء المعروفين بسعة العلم، والتزام الورع، وقد يكون منتخباً من قبل العلمــاء أنفــسهم، ويعاونه عدد من المفتين الموزعين على العواصم والمدن الكــبرى والمنــاطق، وصار منصب الإفتاء منصباً رسمياً ودينياً، له مكانتــه في الحيــاة الــسياسية والاجتماعية والدينية، ولم يبق علم المفتين محصوراً بالأسئلة الموجهة من عامة الناس فحسب، بل صار مرجعاً أساسياً للدولة لمعرفة حكــم الله تعــالى في الوقائع الجديدة، والحوادث الطارئة، والتــشريعات المقننــة، والاجتــهادات المتنوعة، وبدأ القضاة والمحامون يرجعون إلى المفتين في القضايا والدعاوى.

---

(١) المرجع السابق ١٢/١.

➢التحذير من الفتوى:

كان العلماء والفقهاء منذ زمن الصحابة -ومن بعدهم- يتحرزون من الفتوى، ويقدرون عظم المسؤولية فيها، ويحتاطون كثيراً عند إصدار الفتوى، ويحاولون التهرب منها خوفاً من الخطأ فيها، ولا يقدمون عليها إلا إذا تعينت عليهم، فلا يسعهم السكوت في هذه الحالة خشية من كتم العلم، وأن الفتوى فرض كفاية، وتنقلب إلى فرض عين إذا تعين المسؤول، كما كان العلماء يتحلون بآداب الفتوى، فلا يتسارعون فيها، ولا يتساهلون في بيانها، ولا يلجؤون إلى التحايل فيها، ولا يمارون في بيان الصواب، ولا تأخذهم في الله لومة لائم، ولا يحيدون عن الحق طمعاً في مغنم، أو هرباً من مغرم، وقد وردت عنهم الروايات الكثيرة في هذا الخصوص، نقتبس جانباً منها[1].

قال البراء: لقد رأيت ثلاثمائة من أصحاب بدر، ما فيهم من أحد، إلا وهو يحب أن يكفيه صاحبُه الفتيا، وقال ابن أبي ليلى: أدركت عشرين ومائة من الأنصار من أصحاب رسول الله ﷺ يُسأل أحدهم عن المسألة، فيردها إلى هذا، وهذا إلى هذا، حتى ترجع إلى الأول، وفي رواية: ما منهم من أحد يحدّث بحديث إلا ودَّ أن أخاه كفاه إياه، ولا يستفتى عن شيء إلا ودَّ أن أخاه كفاه الفتيا.

وقال سفيان بن عُيَيْنَة: أعلم الناس بالفتيا أسكتهم عنها، وأجهلهم بها أنطقهم فيها، وقال أيضاً: أدركت الفقهاء وهم يكرهون أن يجيبوا في المسائل والفتيا حتى لا يجدوا بداً عن أن يفتوا، وقال: أدركت العلماء والفقهاء يترادّون المسائل، يكرهون أن يجيبوا فيها، فإن أعفوا منها كان أحب إليهم،

---

(١) صفة الفتوى، لابن حمدان ص٧، المجموع للنووي ١/٦٨.

وقال عطاء بن السائب التابعي: أدركت أقواماً يُسأل أحدهم عن الشيء فيتكلم، وهو يرعد.

وقال ابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم: من أفتى الناس في كل ما يسألونه عنه فهو مجنون، وقال أبو حَصين الأسدي: إن أحدهم ليفتي في المسألة لو وردت على عمر بن الخطاب لجمع لها أهل بدر، وكان كثير من العلماء يتخذ شعاراً: لا أدري، خشية الوقوع في الخطر والإثم، وقال محمد بن عجلان: إذا أغفل العالم: «لا أدري» أصيبت مقالته.

وسُئل القاسم بن أبي بكر عن شيء، فقال: لا أحسنه، فقال السائل: إني جئت إليك، لا أعرف غيرك، فقال القاسم: لا تنظر إلى طول لحيتي، وكثرة الناس حولي، والله ما أحسنه، فقال شيخ من قريش جالس إلى جنبه: يا ابن أخي، ألزمها، فوالله ما رأيتك في مجلس أنبل منك اليوم، فقال القاسم: والله، لأن يقطع لساني أحبُّ إليَّ من أن أتكلم بما لا علم لي.

وكان الإمام مالك يقول: «من أجاب في مسألة فينبغي -من قبل أن يجيب فيها- أن يعرض نفسه على الجنة والنار، وكيف خلاصه في الآخرة، وكيف يجيب فيها»، وسُئل الإمام مالك عن مسألة، فقال: لا أدري، فقيل له: إنها مسألة خفيفة سهلة، فغضب، وقال: ليس في العلم خفيف، أما سمعت قول الله تعالى: ﴿إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا﴾ [المزمل: ٥]، فالعلم كله ثقيل، وخاصة ما يسأل عنه يوم القيامة.

وسُئل الشعبي عن شيء، فقال: لا أدري، فقيل: ألا تستحيي من قولك: لا أدري، وأنت فقيه أهل العراق؟! فقال: لكن الملائكة لم تستحِ حيث قالت: ﴿لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ﴾ [البقرة: ٣٢].

وقال الإمام مالك: «إذا كان أصحاب رسول الله ﷺ تصعب عليهم المسائل، ولا يجيب أحدهم في مسألة حتى يأخذ رأي صاحبه مع ما رزقوا من السداد والتوفيق، مع الطهارة، فكيف بنا الذين غطت الخطايا والذنوب قلوبنا؟!».

➢حكم الفتوى:

الفتوى تعتريها الأحكام الخمسة الشرعية، فتكون واجبة ومندوبة ومباحة ومكروهة وحراماً بحسب الأحوال، وأهم هذه الأحكام الوجوب والحرمة، لما يترتب عليهما من عمل جليل، وثواب عظيم، أو إثم كبير، وخطر جسيم.

فالفتيا فرض وواجب، لأنها مجال لتبليغ شرع الله ودينه، وتعليم أحكامه، وبيان منهجه وسنته، وفي هذه الحالة يثاب فاعلها إن قام بها حق القيام، وأداها أداء صحيحاً، لما روى الترمذي عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ قال: «نضَّرَ الله امرءاً سمع منا شيئاً فبلَّغَه كما سمعَه، فرُبَّ مبلَّغٍ أوعى من سامع»[1]، ويحرم على العالم في هذه الحالة ترك الجواب، ويعاقب أمام الله تعالى على الإعراض والكتمان، لما روى أبو داود والترمذي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من سُئل عن علْمٍ فكتمه أُلجم بلجامٍ من نار»[2]، وإذا كان في البلد مفت واحد كانت الفتيا عليه فرض عين، لأنه تعين لهذا العمل، وإذا كان في البلد مفتيان فأكثر، فالفتيا فرض كفاية على كل منهم، فإذا قام به أحدهم تحقق الغرض والهدف

---

(١) قال الترمذي: حديث حسن صحيح (انظر: نزهة المتقين شرح رياض الصالحين ٩٥٦/٢).

(٢) قال الترمذي: حديث حسن (انظر: نزهة المتقين ٩٥٧/٢، الترغيب والترهيب ١٢١/١).

منها، وإذا تركها الجميع أثموا، وترك الفتيا لأحدهم عند كثرة العلماء والمفتين أفضل، للورع والخطر والخوف من التقصير والقصور والخطأ، أما إذا كان الشخص لا يعلم المسألة أو كان جاهلاً بالأحكام الشرعية فالفتوى حرام، ويأثم فاعلها، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ هَٰذَا حَلَٰلٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ﴾ [النحل: ١١٦]، وقال الله عن رسوله ﷺ: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ﴿٤٤﴾ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ ﴿٤٥﴾ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ ٱلْوَتِينَ ﴿٤٦﴾ فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ﴾ [الحاقة: ٤٤-٤٧]، فهذا التهديد والوعيد في حق أفضل الخلق، رسول الله وحبيبه، فكيف بسائر الناس؟!.

ويجب على المفتي أن يتثبت في الإفتاء فيتعمق بالمسألة، ويعرف مغزاها، ويقلّبها من مختلف جوانبها، ثم يبحث عن الحكم الشرعي الوارد فيها، ويبينه للناس بدون زيادة ولا نقص، وبدون تحريف أو تبديل، وبدون لفّ أو دوران ويخبر عن الحكم الشرعي بدون توقف أو مواربة، أو مجاملة، لأن المستفتي إنما يطلب حكم الله تعالى، ويريد معرفة الشرع، وإلا لما قصد المفتي والعالم والفقيه، ولو كان الجواب غير موافق لمصلحة السائل وهواه ومطامعه.

ويحرم على المفتي أن يتساهل في الفتوى، كأن يسرع في الجواب قبل الفهم الدقيق الشامل للسؤال والموضوع، وقبل التدبر لما يقول، وقبل استيفاء الفكر والنظر، وهو ما حذر منه رسول الله ﷺ، قال -فيما رواه الدارمي-: «أجرؤكم على الفتوى أجرؤكم على النار»[1]، كما يحرم استفتاء من عرف

(١) سنن الدارمي ١/١٥٧.

بالتساهل في الفتوى.

ويحرم على المفتي أن يفتي الناس والحكام بحسب أهوائهم وأغراضهم ومصالحهم وبما يخالف أحكام الشرع، فيحل الحرام، كما صدر عن بعضهم في إباحة الربا، ويحرم الحلال، ويعطي الحقوق لغير أصحابها، وهو في هذا المجال كالقاضي تماماً ينطق بالحق، ويحكم بالعدل، ويقيم شرع الله، ويجتنب الميل للمستفتي على خصمه، وقد استحق بنو إسرائيل اللعنة لهذا التحايل على أمور الدين، فقال رسول الله ﷺ في الحديث الصحيح الذي رواه البخاري ومسلم: «لعَن الله اليهودَ، حُرمت عليهم الشحومُ فجمَّلُوها، وباعوها، وأكلوا ثمنها»[1]، ومعنى جمّلوها: أذابوها، والإثم الأكبر في هذه الحالة يقع على المفتي والعلماء إذا كان السائل حسن النية، ولا يعرف وجه الحق والصواب، وإلا اشتركوا جميعاً في الإثم.

قال ابن السمعاني: «والمفتي من استكمل ثلاثة شروط: الاجتهاد والعدالة والكف عن الترخيص والتساهل»، ولذلك حذر سُحنون من هذه الصور، فقال: «أشقى الناس من باع آخرته بدنياه، وأشقى منه من باع آخرته بدنيا غيره»، وهذا ينطبق على المفتي الذي يبيع آخرته بدنيا غيره، كأن يأتيه رجل حنث في يمينه، أو طلق امرأته، فيقول له المفتي: لا شيء عليك: فيذهب الحانث فيتمتع بماله وامرأته ويبقى الإثم على المفتي، وسأل رجل الإمام سُحنون مسألة، فتردد إليه فيها ثلاثة أيام، فقال: وما أصنع لك يا خليلي،

---

(١) أخرجه البخاري بألفاظ عدة عن ابن عباس وجابر رضي الله عنهم (٢/٧٧٤، ٧٧٩) ومسلم (١١/٦) ولفظه «قاتل الله اليهود إن الله لما حرم عليهم شحومها، أجملوه، ثم باعوه فأكلوا ثمنه».

ومسألتك هذه معضلة، وفيها أقاويل، وأنا متردد في ذلك؟ فقال له؛ وأنت أصلحك الله، لكل معضلة، فقال له سحنون: «هيهات يا ابن أخي، ليس بقولك هذا أبذل لك لحمي ودمي إلى النار» وقيل لسحنون: «إنك تُسأل عن مسألة، لو سُئل عنها بعض أصحابك أجاب، فتتوقف فيها»، فقال: فتنة الجواب بالصواب أشد من فتنة المال.

وإن التسرع بالفتوى سبيل الخطأ والوقوع في الزلل، لذلك قال الخليل ابن أحمد: إن الرجل ليسأل عن المسألة، ويعجل في الجواب، فيصيب، فأذمّه، ويسأل عن مسألة فيتثبت في الجواب فيخطئ، فأحمده، وقال أبو بكر الخطيب البغدادي: قلّ من حرص على الفتوى وسابق إليها، وثابر عليها، إلا قلّ توفيقه، واضطرب في أمره، وإذا كان كارهاً لذلك غير مختار له، ما وجد مندوحة عنه، وقدر أن يحيل بالأمر فيه على غيره، كانت المعونة له من الله أكثر، والصلاح في جوابه وفتياه أغلب.

كما يحرم على المفتي أن يتتبع الحيل الشرعية المحرمة، أو المكروهة، أو يتمسك بالشبهة لأغراض فاسدة، ليفتي بالترخيص والتسهيل لمن يطمع في نفعه، أو التقرب إليه، أو أن يصنع عنده يداً معروفاً، أو يفتي بالتغليظ والشدة على من يقصد ضره وإيذاءه، فتكون الفتوى بحسب الأشخاص والأهواء والأغراض، والعياذ بالله، وليس حسب الدليل والحكم المعتمد، وإن فعل المفتي ذلك سقطت عدالته، وصار في عداد الفاسقين، ولعذاب الآخرة أشد وأخطر وأخذى.

أما إن قصد المفتي اللجوء إلى حيلة لا شبهة فيها، ولا يترتب عليها مفسدة، ليخلص ذلك السائل من معضلة، فيجوز له ذلك، لقوله تعالى لأيوب عليه السلام: ﴿ وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْثًا فَٱضْرِب بِّهِۦ وَلَا تَحْنَثْ ﴾ [ص: ٤٤]، لمّا حلف

أن يضرب امرأته مائة جلدة، وهي لا تحتمل ذلك، ومن هنا قال سفيان الثوري: إنما العمل عندنا الرخصة، من ثقة، أما التشدد فيحسنه كل أحد».

وتصبح الفتوى محرمة أيضاً إذا أحاطت بها المغريات المادية والمعنوية، كأن يقصد المرء السمعة والرياء، وأن يتظاهر بمماثلة الأفاضل والنبلاء، وأن يتطلع إلى مكانة العلماء المشهورين، والفقهاء المتبحرين، والأئمة السابقين الراسخين.

وقد يغتر بعضهم بالتفاف الناس حولهم، وتوجه الأنظار إليهم، وانعكاف الجهال عليهم، وإطراء العوام لهم، وسخاء المرتزقة بالألقاب والنعوت، وأشد هؤلاء المفتين إثماً من يتولى هذا المنصب الرسمي أمام الأمة والجماهير، فيفتي الحكام بما يطلبون فيحلل الحرام، ويحرم الحلال، أو يسكت على الباطل، وهو مكلف بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومثال ذلك المفتي اليوم الذي أباح الربا بجميع أنواعه، وأباح دماء الناس والشباب باسم التطرف والأصولية، واعتبرهم كفاراً ومنتحرين.

وتحرم الفتوى على الجاهل الذي لا يعرف أحكام الله معرفة صحيحة، ويكون آثماً في فتواه لعدم توفر شروط المفتي وصفاته وأهليته فيه، ولا يعرف الصواب من الخطأ، ولا الصحيح من السقيم، ويفتري على الله الكذب، ويشرع بحسب الهوى، وهو ما حذر منه القرآن الكريم، فقال تعالى: ﴿ فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴾ [القصص: ٥٠].

ويؤيد ذلك ما رواه الإمام أحمد وابن ماجه أن رسول الله ﷺ قال: «من أفتى بفتيا غير ثبْت، فإنما إثمُهُ على الذي أفتاه»[١] وفي لفظ للحاكم وأبي داود:

---

(١) مسند أحمد ٣٢١/٢، سنن ابن ماجه ٢٠/١.

«من أفتي بفتيا بغير علم كان إثم ذلك على الذي أفتاه»[1]، وروى ابن الجوزي أن رسول الله ﷺ قال: «من أفتى الناس بغير علم لعنته ملائكة السماء وملائكة الأرض» وهذه الأحاديث الثلاثة ضعيفة[2]، ولكن ذكرناها للاستئناس ومزيد البيان تأكيداً للمعنى الثابت في الآية والأحاديث الصحيحة.

وحذر رسول الله ﷺ من العلماء الجهال، وبين خطرهم على أنفسهم وعلى الأمة، فقال -فيما رواه البخاري ومسلم والترمذي-: «إنَّ الله لا يقبضُ العلمَ انتزاعاً ينتزعه من صدور الرجال، ولكن يقبضُ العلمَ بقبض العلماء، فإن لم يبق عالم اتخذ الناس رؤساء جهالاً، فسئلوا فأفتوا بغير علم، فضلوا وأضلوا»[3].

كما يحرم على غير العالم أن يفتي نفسه وغيره، ويجب عليه سؤال أهل العلم، وقرر الفقهاء عقوبة المفتي الجاهل، وطلبوا من ولي الأمر المسلم منعه، كما فعل بنو أمية، وقرن الفقهاء عقوبته بالطبيب الجاهل، والمكري المفلس بطلب الحجر عليهم، لأن الطبيب يصف الدواء لمرض الأجساد، والمفتي يداوي أدواء النفس والروح، والجسم والمجتمع، والفرد والأمة، ويصف لهم الدواء الرباني الإلهي، وخطأ الطبيب قد يلحق الأذى بالمريض نفسه في جسمه، لكن خطأ المفتي يلحق الضرر الأكيد بالناس جميعاً، لذلك كتب سليمان إلى أبي الدرداء قائلاً: «بلغني أنك قعدت طبيباً، فاحذر أن تقتل مسلماً»[4]، وقال ابن بدران:

---

(١) الفتح الكبير ١٦٧/٣، المستدرك ١٢٦/١، سنن أبي داود ٢٨٨/٢.

(٢) صفة الفتوى لابن حمدان ص٦.

(٣) صحيح البخاري ٥٠/١، صحيح مسلم ٢٢٣/١٦.

(٤) صفة الفتوى ص١٢.

«ويمنع عندنا وعند الأكثر من الإفتاء لمن لم يُعرف بعلم، أو كان حاله مجهولاً، ويلزم ولي الأمر منعه»، وقال ربيعة: «بعض من يفتي أحق بالسجن من السراق»[1].

وأخيراً لا يجوز للمفتي والعامّي أن يختار من كل مذهب ما هو الأهون والأخف عليه، وأن يتتبع الرخص، وقد ورد النكير من العلماء على من فعل ذلك، فقال أبو إسحاق المروزي الشافعي: يفسق، وروى البيهقي عن الأوزاعي أنه قال: من أخذ بنوادر العلماء خرج عن الإسلام، وحكى البيهقي عن إسماعيل القاضي، قال: «دخلت على المعتضد فرفع إليَّ كتاباً لأنظر فيه، وقد جُمع فيه الرخص من زلل العلماء، وما احتج به كل منهم، فقلت: مصنف هذا زنديق...، وما من عالم إلا له زلة، ومن جمع زلل العلماء، ثم أخذ بها ذهب دينه، فأمر المعتضد بإحراق ذلك الكتاب»[2].

وبعد: فإن الإفتاء عمل جليل وشريف، لكن تحوطه المخاطر والمحاذير، وعلى المفتي أن ينظر بنور الله، وأن يجعل شرعه القويم أمام عينيه، فإن التزم ذلك فهو على الصراط المستقيم، وإن تنكب عنه سقط إلى الجحيم، ونسأل الله العفو والعافية، والسداد والتوفيق.

هذه المعاني مقدمة للرسالة العلمية «الفتوى في سورية» التي تقدمت بها الآنسة النجيبة لينة الحمصي، للحصول على شهادة درجة الدكتوراه في الدراسات الإسلامية من كلية الإمام الأوزاعي في بيروت، وسعدت بالإشراف على إعدادها، والاشتراك في المناقشة لها التي تمت يوم الخميس

---

(١) المدخل إلى مذهب أحمد لابن بدران ص١٩٥.

(٢) إرشاد الفحول للشوكاني ص٢٧٢، الموافقات للشاطبي ٤/١٧٣.

١٤١٦/٣/٢١هـ الموافق ١٩٩٥/٨/١٧م، ونالت فيها الباحثة على تقدير جيد جداً في أعلى درجاته (٨٤د)، مع التنبيه بجهد الطلبة وعملها، وتقدير لجنة المناقشة لها.

وكانت هذه الشهادة في الدكتوراه أول شهادة لفتاة من سورية، وفتحت المجال أمام أخواتها في متابعة السير، وسلوك الطريق العلمي الذي اختطته المرأة المسلمة بمقتضى تعاليم الشرع والإسلام، ابتداءً من خديجة الكبرى، وفاطمة الزهراء، وعائشة أم المؤمنين، وأم سلمة، وامتداداً للفقيهات والمحدثات والفضليات والشهيرات في التاريخ من نساء المسلمين، وانتهاءً بمكانة المرأة المسلمة المعاصرة اليوم التي تمثل أحد جوانب الصحوة الإسلامية، وتعطي الدليل والبرهان على عظمة الإسلام ومعجزة القرآن في رعايته للمرأة وتربيتها، وعطائها وفضلها، ومساهمتها في الدعوة والعلم والعطاء.

وكانت الآنسة لينة الحمصي، حفظها الله ووفقها، مثالاً للجد والنشاط، وكانت دؤوبة على البحث والعمل والتنقيب، والحرص على معرفة الحق، والالتزام به، وكشف الحقائق العلمية والتاريخية من بطون السجلات والوثائق التي لم تطبع و لم تنشر بعد، و لم يمنعها حياء الإسلام عامة، وحياؤها خاصة، أن تقرع الأبواب، وتعقد اللقاءات العلمية حيثما اقتضى البحث ذلك.

والمقدمة السابقة تشير إلى أهمية بحث «الفتوى في الإسلام» عامة، وخطورته والحاجة إليه، والحرص على معرفة أحكامه، وتقصي الكتب فيه، وتتبع آراء العلماء والفقهاء والمجتهدين في بيانه، وأضافت الباحثة إلى ذلك الدراسة التاريخية لنشوء الفتوى في سورية، وتطور أحوالها، ومعرفة رجالها، فانتقل البحث من الجانب الفقهي النظري إلى الميدن التطبيقي العلمي،

وقدمت الباحثة نماذج طيبة من الفتاوى التي أصدرها المفتون في سورية في هذا العصر، وعقدت لها المقارنة الفقهية المعمَّقة، وحشدت الأدلة العلمية لــلآراء المذكورة، ومناقشتها للوصول إلى الرأي الراجح، والحكم السديد إن شاء الله تعالى، مما يثري البحث، ويقدم للمكتبة الإسلامية نتاجاً طيباً، وعملاً مباركاً، وجهداً مكثفاً، وأنموذجاً يفتخر به.

واليوم تقدم الدكتورة لينة الحمصي، وهي سليلة العلم، ومن بيت فضل وعلم، تقدم رسالتها للطباعة والنشر، ليعم النفع بها، ويكتب له المكانة الرفيعة في الدنيا، والأجر والثواب عند الله تعالى، داعين الله تعــالى لــه بــالتوفيق والسداد، وكلنا أمل أن تتابع مسيرتها العلمية في الإنتاج والعطاء، وأن ينفع بها المسلمين والمسلمات، والله ولي التوفيق.

دمشق في ٢٤ صفر الخير ١٤١٧هـــ

الموافق ١٠/٧/١٩٩٦م



العمليات الاستشهادية
في الميزان الفقهي

تقديم

الأستاذ الدكتور محمد الزحيلي
وكيل كلية الشريعة
للشؤون العلمية بجامعة دمشق

الشيخ أحمد معاذ الخطيب
خطيب وإمام مسجد
بني أمية الكبير سابقاً

إعداد

نواف هايل التكروري
ماجستير في الفقه وأصوله

المقدمة الخامسة

مقدمة لرسالة ماجستير «العمليات الاستشهادية»

بقلم الأستاذ الدكتور محمد الزُّحيلي
وكيل كلية الشريعة للشؤون العلمية بجامعة دمشق

الحمد لله حقّ حمده، على نعمة الإيمان والإسلام، والصَّلاة والسَّلام على رسول الله ﷺ، المبعوث رحمة للعالمين، وبعد:

فإن الإسلام هو الاستسلام والانقياد لله تعالى الذي كرَّم الإنسان أحسن تكريم، منحه العزة المستمدة من عزّة الله ورسوله. والإسلام دين السلام، ومن أسماء الله تعالى: السلام، وتحية الإسلام: السلام.

ولكن السَّلام غاية، وهي تتوقف على مقدمات كثيرة، ووسائل عدة، ومن وسائل السلام الناجعة: القتال والحرب والإعداد المادي والمعنوي لمجابهة الأعداء، وبمعنى أدق وأشمل، وأجمل، وأعمّ: الجهاد في سبيل الله، فهو وسيلة السلام.

ودعا الإسلام إلى السلام الشخصي، والنفسي، والاجتماعي، والأمن الداخلي، والأمن الدولي بين الشعوب، والدول، والأمم، وفي الوقت ذاته دعا إلى الجهاد في سبيل الله تعالى، لإعلاء كلمة الله، وإخراج الناس من الظلمات إلى النور، وإماطة الظلم، وتحرير الشعوب، والتياث الظُّلم، وهو ما عبِّر عنه الصحابي الجليل ربعي بن عامر لقائد الفرس، في وصف الإسلام، وغاية المسلمين من الجهاد، فقال: (جئنا لنخرج الناس من جور الحكام إلى عدل الإسلام، ومن ضيق الدنيا إلى سعة الآخرة).

والإسلام عظَّم الإنسان، ورفع مكانته، وفضله على سائر المخلوقات، ودعا إلى الحفاظ على الحياة الإنسانية، والنفس البشرية، ومنع الاعتداء عليها،

فحرَّم القتل، وشرَّع القصاص، ومنع الاعتداء على الأطراف والأعضاء، وأباح أخذ الدية، لتحقيق غايته في السلام.

وفي الوقت ذاته شرع الإسلام الجهاد بالنفس والمال واللسان، وهو أنبل وسيلة للسلام والحق والعدل، ورغّب فيه رسول الله ﷺ، وبيَّن فضل المجاهدين، ورفع مكانتهم، وخلَّد ذكرهم، واعتبر أسمى الجهاد: الشهادة في سبيل الله تعالى، وضرب المسلمون المثل الأعلى في ذلك، وفي قتل النفس ابتغاء مرضاة الله تعالى، ليكون الشهداء في علِّيين مع الأنبياء والمرسلين والصِّدِّيقين، وصارت الشهادة أسمى أماني المسلم المؤمن الصادق، لأنها أسرع طريق شريف، ونبيل، ومقدس، إلى رضوان الله تعالى، والحياة الأبدية، وهو ما أكَّده القرآن الكريم أن الشهداء أحياء عند ربِّهم يرزقون حتى تقوم الساعة، ليستقرَّ بهم المطاف في الفردوس الأعلى، ورفع المسلمون شعارهم أنهم يحبّون الموت كما يحبّ الأعداء الحياة ويحرصون عليها، وصارت عقيدة المسلم أن الجهاد وسيلة البقاء والخلود، وطبَّقوا المثل السائر (اطلب الموت توهب لك الحياة).

وكلما اشتدت شراسة الأعداء، وتكالب الحاقدون على الإسلام والمسلمين توقَّدت شعلة الإيمان بالجهاد، وقدَّم المسلم نفسه رخيصة في سبيل الله، والدين، وتحرير الوطن، وتشييد الأمة، والحفاظ على العرض والمقدسات.

وكما أن الحرب والقتال تتطور أساليبه وفنونه في الأزمان والأماكن، وأن الأعداء يتفنَّنون بالاحتياطات والكيد والتَّآمر، فإن وجوه المقاومة يجب أن تتطور، وأن تتناسب لتحقق الغاية والهدف لتحرير البلاد المغتصبة، والديار المدنسة، والأراضي المقدسة، من الأعداء والأشرار، وعصابات الغدر والحقد على الإنسانية والبشرية أجمع، وخاصة ما ابتليت به البشرية عامة، والمسلمون

خاصة، من مكر اليهود وحقدهم واغتصابهم لفلسطين، وما يلاقونه من دعم مادي ومعنوي من أشرار العالم.

وهنا تسمو العمليات الاستشهادية لتكون في القمة، وتحرك الأرض تحت أقدام العدو، وتزرع الخوف والاضطراب في صفوف أعوانه، ونفوس أزلامه.

وضرب المسلمون في الماضي والحاضر أروع الأمثلة في التضحية وبالروح والنفس، والقيام بالعمليات التي أذهلت الأعداء، وسُطِّرت في التاريخ بأحرف من ذهب، مما دفع العدو إلى تحريك عملائه، وتجنيد إعلامه، للتشكيك في جدوى العمليات الاستشهادية، والطعن في مشروعيتها، ووصمها بالانتحار، والتَّعصب، والتَّطرُّف، والوحشية ضد المدنيِّين، والإرهاب... وغير ذلك، ليوهن في عضد الأمة، ويجفف ينابيع الخير والبر والعطاء والكفاح والنِّضال والجهاد، ويوفر الأمن للمعتدي الغاصب. ويزوِّده بالعون والمساعدة غير المباشرة ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ ٱللَّهُ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ﴾، ﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ﴾، ﴿فَأَحْبَطَ ٱللَّهُ أَعْمَٰلَهُمْ﴾، وقام الدُّعاة المخلصون بكشف اللثام، وبيان الحق، وعرض أحكام الجهاد عامة، والحركات الاستشهادية خاصة، لمعرفة موقعها في الدين والشرع، وتحديد أحكامها الفقهية التي نصَّ عليها العلماء والفقهاء والأئمة والمحدثون، ابتداء من النصوص الشرعية في القرآن الكريم والسُّنة المشرّفة، إلى آثار الصحابة والتابعين إلى أقوال المجاهدين، وأفعال المقاتلين والدعاة، لتحرير العقول والأذهان من أدران الغزو الفكري الذي يسعى لتوهين العزائم، والإيقاع بين أبناء الدين والأمة والوطن.

وهذا ما قام به الباحث الفاضل، والشاب النشيط، والمؤمن المتحمِّس نوافل هايل تكروري في هذا البحث الموجز القيِّم، مع الدراسة المعمقة،

والمنهج العلمي، والبيان المشرق، والأسلوب الواضح، والاستدلال بـــالبراهين والنصوص، والأدلة المنطقية والعقلية، والاســـتئناس بعـــبر التـــاريخ القـــديم والحديث، الوطني والأجنبي، وتتبع الموضوع في المصادر الشرعية، والمراجـــع الأصيلة، والدراسات المعاصرة، حتى وصل إلى زبدة الفكر، وخلاصة القـــول في الموضوع، ليحقَّ الحقَّ، ويُبطل الباطل ولو كره المجرمون.

فجزاه الله خير الجزاء، وبارك في علمه وعمله، ونفع به، وسدَّد خطاه، وحقَّق آماله وأمدَّه بالعون، والتوفيق، والله ومن وراء القـــصد، والحمـــد لله ربِّ العالمين.

الأستاذ الدكتور محمد الزحيلي
وكيل كلية الشريعة للشؤون العلمية بجامعة دمشق
دمشق في ١٥ شوال ١٤١٧هـ الموافق شباط ١٩٩٧م



المقدمة السادسة

الدعوة الإسلامية والإسلام المعاصر

تقديم لرسالة الماجستير

«الضوابط الشرعية للإعلام المرئي»

الأستاذ الدكتور محمد مصطفى الزحيلي

أستاذ الفقه الإسلامي والدراسات العليا- جامعة الشارقة

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب و لم يجعل له عوجاً، وأمره بالدعوة والتبليغ، والصلاة والسلام على رسول الله، المبعوث رحمة للعالمين الذي بلغ الأمانة، وأدى الرسالة، ونصح الأمة، وجاهد في الله حق جهاده، وعلى آله وصحبه، وبعد:

فإن الدعوة لغةً: هي الطلب والنداء، والدعوة الإسلامية هي الرغبة إلى الله تعالى بنصح الناس وتوجيههم إلى عقيدة الإسلام، وتعريفهم بأحكامه، وتحذيرهم من الضلال والأفكار المنحرفة، وهي أمر واجب وفرض.

والدعوة إلى الله تعالى هي وظيفة الأنبياء والرسل، ولذلك أمر الله تعالى رسوله ﷺ بذلك صراحة ومباشرة، فقال تعالى: ﴿ ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ۖ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ۚ ﴾ [النحل: ١٢٥]، وذلك لتبليغ الإسلام إلى الناس، وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ ۚ وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ ۗ ﴾ [المائدة: ٦٧]، فالدعوة والتبليغ لبيان دين الله تعالى وشرعه وأحكامه للناس جميعاً، ليكونوا على هدي الله القويم، والصراط المستقيم.

والأمر بالدعوة الإسلامية أمر عظيم، قام به رسول الله ﷺ، فأدى الأمانة، وبلّغ الرسالة، ولحق بالرفيق الأعلى، وقد حمّل مسؤولية الدعوة إلى جميع المسلمين، فقال عليه الصلاة والسلام: «بلغوا عني ولو آية» رواه البخاري، وأمر بالنصيحة عامة، فقال عليه الصلاة والسلام: «الدين النصيحة» رواه البخاري ومسلم، وصارت الدعوة الإسلامية مسؤولية جميع المؤمنين بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، قال تعالى: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍۚ يَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ [التوبة: ٧١]، والآيات في ذلك كثيرة.

وبقدر أهمية هذا الدين وضرورته والحاجة إليه لكل مكلف تعظم أهمية الدعوة، وتتأكد ضرورتها وحاجة الناس إليها، فالدعوة ضرورية في كل زمان ومكان، ولها أهميتها في الحياة والمجتمع والأمة، وحقق الله تعالى لها النجاح والانتصار حتى انتشرت في الكرة الأرضية، ومختلف الأصقاع.

وليس للدعوة وسيلة محددة، وإنما تستفيد اليوم من التطور العلمي، والتقنيات الحديثة، وتستخدم الوسائل المكتشفة كالمذياع، والمكبرات، والتصوير، والفيديو، والقنوات الفضائية، والتلفاز، ومختلف وسائل الاتصال (الإنترنت) لبيان دين الله وشرعه، والدعوة إليه، وإعلان حقائقه ومبادئه، وكشف الأباطيل التي يروجها أعداؤه، وإعطاء الصورة الصحيحة الصادقة عن رسوله، وصحابته، وتاريخه، وللوقوف في وجه الغزو الفكري.

والإسلام دين دعوة وإعلام للناس وفي الحياة، وليس فيه كهنوت وأسرار، ويعتمد على الخطاب الذي يوضح حقائقه الناصعة، ويرسم معالم الطريق، ويأخذ الناس لما فيه خيرهم، ويحقق مصالحهم في الدنيا والآخرة.

ويُعدّ الإعلام المعاصر أقوى سلاح تملكه الأمم، وهو أخطـــر أســـلحة العصر، حتى أُطلق عليه السلطة الرابعة في الدولة، وظهر التنافس في اكتشاف وسائله، واستخدامها حسب الغايات والأهداف.

وأسهم الإعلام الإسلامي اليوم بالدعوة محلياً وعالميـــاً لنـــشر الـــدين، وتصحيح مفاهيم الإسلام، وتوصيل الصوت لأكبر عدد من النـــاس، لبيـــان القيم الأصيلة النافعة بطريقة عملية وفنية، لتكون هذه القيم منـــهاج حيـــاة للمسلم في بيته وعمله وسائر حياته ومعاملاته وعلاقته مع أفـــراد المجتمـــع، وتزويده بحقائق الدّين الإسلامي المستمدة من كتاب الله وسنة رســـوله ﷺ، ومنهج السلف الصالح وتاريخ الأمة الرشيدة.

وإن أجهزة الإعلام المعاصر تملأ السمع والبصر، ودخلت كـــل بيـــت ومكان، وأصبحت في متناول الجماهير، ولكن المضمون مختلـــف ومتبـــاين، لذلك ظهر المتخصصون في الإعلام الإسلامي، ليقودوا المـــسيرة، ويتكفلـــوا بالواجب المقدس، وبرز في الجامعات والمعاهد مساقات الإعلام الإســـلامي، ليشارك في المهمة المقدسة، ويستعين بالعلماء والفقهاء والدعاة والمـــصلحين لتقديم المادة العلمية، وتحقيق وظائفه وأهدافه النبيلة السابقة.

وهنا قام العديد من العقبـــات والإشـــكاليات، وظهـــرت المعوقـــات واختلاف الآراء، وكيفية إسقاط الأحكام الشرعية الواجب تطبيقها ومراعاتها على وقائع الإعلام الإسلامي في آلياته، ووسائله، ورجاله القـــائمين عليـــه، والمشاركين في تنفيذه، واحتاج ذلك إلى دراسات متخصصة ومعمقة.

ونهض ولدنا الشاب النبيه الأديب المدرس للتربية الإســـلامية الأســـتاذ حذيفة أحمد عكاش بإعداد رسالة ماجستير بعنـــوان «الـــضوابط الـــشرعية

للإعلام المرئي» ليضع النقاط على الحروف حول ما أُثير عن الموضوع من جدل واختلاف، ويبين آراء العلماء المعاصرين في مختلف جوانب البحث، وتأصيلها مع ما عرضه العلماء القدامى، ومن ذلك حكم استعمال وسائل الإعلام المرئي كالتلفاز وغيره، وحكم التمثيل، وقضية ظهور المرأة في الإعلام المرئي، ومشكلة الموسيقا والمؤثرات الصوتية والتصوير، وغير ذلك من جزئيات الإعلام المرئي الذي تصدى له الباحث بدراسة موضوعية، وتأصيل المسائل على آراء العلماء القدامى والمذاهب الفقهية، وإسقاط تطبيقاها على الإعلام المرئي الآن، وبذل الباحث جهداً طيباً، والتزم منهجاً سديداً في الاستقراء والتحليل والمقارنة مع الترجيح، وجاء التوثيق دقيقاً، بالاعتماد على المصادر الفقهية الأصيلة المعتمدة لدى المذاهب، ثم تابع المراجع والدراسات الحديثة، واستفاد من البحوث العلمية والمحكمة، وعرض الآراء والأدلة والمناقشة، ورجح ما يراه أقوى، أو محققاً لمقاصد الشريعة، ومصالح الأمة، ونوافقه على معظم ترجيحاته، ونخالفه في بعضها، حتى وصل إلى الخاتمة وأهم النتائج والتوصيات، ثم الفهارس المفيدة، فجزاه الله خيراً، وسدّد خطاه، وبارك له في عمله، ونفع به، ووفقه لمتابعة المسيرة والدراسة، وزوّده الله بالتقوى والعمل فما يحبه ويرضاه، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه، والحمد لله رب العالمين.

الشارقة ٤/١٠/١٤٣٤هـ

١٠/٩/٢٠١٣م



المقدمة السابعة

المرأة المسلمة والصحوة الإسلامية، والتطورات المعاصرة

تقديم لأطروحة

«المنظور الإسلامي للنقود الإلكترونية»

الأستاذ الدكتور محمد الزحيلي

الحمد لله القائل: ﴿أَنِّي لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوۡ أُنثَىٰۖ﴾ [آل عمران: ١٩٥]، والقائل: ﴿وَلِكُلّٖ دَرَجَٰتٞ مِّمَّا عَمِلُواْۚ﴾ [الأنعام: ١٣٢]، والقائل: ﴿فَمَن يَعۡمَلۡ مِثۡقَالَ ذَرَّةٍ خَيۡرٗا يَرَهُۥ﴾ [الزلزلة: ٧].

والصلاة والسلام على رسول الله، معلم الناس الخير، والداعي للهدى والرشاد والعلم، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد: فإن القرنين العشرين والحادي والعشرين يشهدان تطوراً عملياً هائلاً، واختراعات كثيرة، وتقنية حديثة، كما يشهدان صحوة إسلامية زاهرة بالنسبة لمشاركة الفتاة المسلمة في طلب العلوم، ومزاحمة الشباب، والمنافسة والسبق أحياناً، وهذا يقتضي وجوب المواءمة بين المستجدات المعاصرة والدراسات الإسلامية والفقهية التي تبين الحكم الشرعي في كل ما يجري في الكون.

وتأتي هذه الرسالة في موضوع: «المنظور الإسلامي للنقود الإلكترونية» إحدى هذه المنجزات، للمساهمة في الواجب الملقى على العلماء والدعاة، وأنها في موضوع عصري، ومتطور، ودقيق، ولم يسبق بحثه ولا دراسته، فنهضت الأخت خيرية الوحيدي بهذا العبء الجسيم، وكتبت هذه الرسالة المهمة،

لتقدمها للعالم، كبرهان لصلاحية الشريعة لكل زمان ومكـــان، وأن الفقـــه الإسلامي يلبي تطلعات البشر مهما تطورت الحياة، واستجدت الأحـــداث، ولما أنتجه العقل البشري، والفكري الإنساني من اختراعـــات، وتقنيـــات، ووسائل، لخدمة الإنسانية، ليأتي العلماء لبيان الأحكام الشرعية لكل ذلـــك، فما كان صالحاً ونافعاً، ومحققاً مصلحة الناس أقره الشرع، وأباح العمل به، وقد يكون واجباً بحسب أهميته ودرجته وإصدار الأنظمة والقوانين بـــه، وإن كان ضاراً، أو ضرره أكثر من نفعه، أو ظاهر الفساد، منعه الشرع، وحرمه، وبيّنه العلماء للناس ليكون على بصيرة من أمر دينهم ودنياهم ومعاملاتهم.

كما تأتي هذه الرسالة لتؤكد مكانة المرأة المسلمة، ومشاركتها للرجـــل في طلب العلم، وحمله، وفيه العطاء والإنتاج، لتجدد عهد السلف الصالح من أمهات المؤمنين والصحابيات والحافظات والقارئات والقانتات الصالحات.

والنقود -أصلاً- ليست غاية في ذاتها، وإنما هي وسيلة لتقـــويم الـــسلع والخدمات والمنافع، وتقدير الأثمان والعروض في المعاملات، وكانت -غالبـــاً- من الذهب والفضة والدنانير والدراهم، ثم ظهرت الفلوس من المعادن المختلفة، ثم ظهر النقد الورقي، وشاع وانتشر في العصور الأخـــيرة، ثم ابتكـــر الفكـــر والعقل النقود الإلكترونية، لتحقق الهدف الأساسي، وتكون أسهل في التعامل، وأضمن في الحفاظ على المال، وأدق في الحسابات، وغير ذلك من الأهـــداف، وخاصة الحماية من السرقات والغصب والإتلاف والضياع، ويتوقع كثير مـــن علماء الاقتصاد أن تحل النقود الإلكترونية بشكل كامل في المستقبل القريـــب، وتلغى النقود الورقية الشائعة الآن، ولا مانع من تطـــور الوســـائل، وتعـــدد الأساليب التي تؤدي للنتائج المطلوبة والمقررة، وتحقق المصالح المعتبرة.

وجاءت الأطروحة بخطة محكمة، وتنظيم سـديد، وأسـلوب سـهل، وعرض واضح، ولغة صحيحة، ومقارنة ناجحة، ونتائج مقبولة، ومنهج جيد، مما يدل على فكر ناضج، وملكة فقهية، ودراسة موضوعية، استحقت علـى عملها الحصول على شهادة ماجستير في الفقه الإسلامي، وساهمت في تطوير العمليات المصرفية المعاصرة، والدراسات البناءة في المـستجدات الفقهيـة، والمقارنات التشريعية.

فجزاها الله خيراً، وبارك الله بجهودها، ونفع الله بعلمها، وأخذ بيـدها لاستمرار العطاء، ومتابعة التحضير للدكتوراه، ونـسأل الله لهـا التوفيـق والسداد، والعمل في مرضاة الله تعالى.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين،

والحمد لله رب العالمين



الإجارة المنتهية بالتمليك في الفقه الإسلامي

دراسةٌ مقارنةٌ

تأليف

أ. غسان محمَّد الشيخ

تقديم

فضيلة الشيخ أ.د. **وهبة مصطفى الزحيلي**

فضيلة الشيخ أ.د. **علي محيي الدين القره داغي**

فضيلة الشيخ أ.د. **محمد مصطفى الزحيلي**

دار القلم

دمشق

المقدمة الثامنة

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم لرسالة الماجستير

«الإجارة المنتهية بالتمليك»

بقلم فضيلة الشيخ

الأستاذ الدكتور محمد مصطفى الزحيلي (حفظه الله)

الحمد لله الذي أنزل علينا القرآن الكريم، ليكون لنا نوراً وهداية ورشاداً لكل خير، لتحقيق مصالح الناس، والصلاة والسلام على رسول الله، المبعوث رحمة للعالمين، وإرشادهم لما فيه الصلاح والسعادة والفوز في الدنيا والآخرة، ورضي الله عن الآل والأصحاب والتابعين، ومن تبعهم بالخير والهدى إلى يوم الدين.

وبعد: فإن الإسلام عقيدة وشريعة وأخلاق، وإن شريعة الإسلام كفيلة برعاية جميع معاملات الناس المدنية والمالية والشخصية والدولية والنفسية والعائلية وغيرها.

وإن المال أحد مقاصد الشريعة الضرورية الخمس التي تتوقف عليها الحياة، والمال شقيق الروح، وهو عصب الحياة، وجاء الفقه الإسلامي ليبين جميع الأحكام التي تحمي المال، وتنميه، وتُثَمِّرُهُ، وتحافظ عليه، وتمنع الاعتداء عليه، وتوجب الضمان على متلفه، والتعويض لمالكه، واحتلت الأحكام الفقهية للأموال مكاناً بارزاً في التراث الإسلامي، وبقي المال يتبوأ مكانة رفيعة في حياة المسلمين بصورة عامة وخاصة طوال التاريخ، وكان هذا شأنه لدى الأمم الأخرى والحضارات المتعاقبة للإنسانية.

وفي العصر الحاضر تعاظم أمر المال في الحياة، وأصبح الركيزة الرئيسة، وصار المحور الأساس في الأنظمة، وانقسمت دول العالم باختلاف النظرة للمال وتقديسه ووضع الأيدي على وسائل إنتاجه والتصرف فيه، وصار الاقتصاد القائم على المال أكبر اهتمامات الدول والأفراد، وبرزت للوجود المؤسسات المالية الكبرى التي تضاهي قوة الدول، وقامت الشركات المالية التي تسيطر على مقدرات الأمم والشعوب والدول، ومارست الاحتكار المحلي والعالمي في التجارة والاستيراد والتصدير، حتى تربَّعت على عرش السيطرة العالمية.

وواكبت البلاد الإسلامية هذا التطور الهائل، ونشط علماء الشريعة، والفقهاء في الاجتهاد لمواكبة العصر، ونشأت المعاملات المالية المعاصرة، وأخذت مكانتها اللائقة في حياة المسلمين، وظهر على الأفق ولأول مرة معاملات مالية إسلامية جديدة، ومؤسسات فريدة، كالمصارف الإسلامية، وشركات التأمين التعاوني (التكافلي أو الإسلامي)، وكليات الاقتصاد الإسلامي، وشركات التمويل الإسلامية، واقتضى ذلك الاجتهاد في وسائل الاستثمار والمعاملات المصرفية اللازمة بما يوافق الشريعة الغراء والفقه الإسلامي، ويلتزم الحلال والجائز، ويجتنب الحرام والممنوع، وتوفرت مجموعة كبيرة من العقود الجديدة، وعكف العلماء والفقهاء على تكييفها، وتعريفها، وبيان أحكامها التفصيلية وكيفية تطبيقها.

وشارك طلبة الدراسات العليا في هذا النشاط الميمون المبارك، بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه تحت إشراف كبار العلماء وأساتذة الجامعات والمتخصصين في الفقه والاقتصاد والمحاسبة والقانون، وقدموا إنتاجاً طيباً ونافعاً.

ومن هذه الرسائل ما كتبه تلميذنا وأخونا، الشاب النابه، والشيخ الملتزم، والخطيب الأديب المتحمس، السيد غسان محمد الشيخ، بعنوان «الإجارة المنتهية بالتمليك في الفقه الإسلامي» وهي رسالة لنيل درجة الماجستير في الفقه الإسلامي وأصوله بجامعة دمشق، وإشراف زميلنا الدكتور صالح العلي الذي كان أحد تلامذتنا في كلية الشريعة منذ عشرين سنة، ثم كنت مشرفاً على رسالته في الاقتصاد الإسلامي بجامعة دمشق بعد ذلك.

وتأتي أهمية «الإجارة المنتهية بالتمليك» لكونها وسيلة مستحدثة لحل مشكلة القرض الربوي المحرم بقصد الحصول على البيت أو السيارة أو المنشأة، وهي مساهمة فعالة في رعاية متوسطي الدخل، أو المتخرجين حديثاً من الجامعات، ولا يملكون المال لفتح عيادة طبية، أو صيدلية، أو مكتب محاماة، أو مكتب هندسي، أو غير ذلك، فتأخذ بيد هؤلاء للاستئجار مبدئياً، ثم تمد لهم يد العون والدعم والمساعدة ليكونوا مالكين في النهاية بطريقة شرعية، ومنهج سديد، وبذلك يتحقق التكافل الاجتماعي، والتعاون على البر والتقوى الذي دعا إليه الإسلام، وحرص عليه الدين وفق الضوابط الشرعية والمبادئ المرعية.

وهذا جزء مما قدم الأستاذ غسان محمد الشيخ في هذه الأطروحة، لينير الطريق للسالكين، ويدلي بدلوه في هذا الخضم الواسع، ويساهم في تقديم البدائل الشرعية عن المعاملات المحرمة، ويقدم أنموذجاً للعقود المستحدثة في القضايا المعاصرة، والحالات الطارئة، لوضع النقاط على الحروف في تأصيل هذا العقد الجديد، وتكييفه الشرعي ومحترزاته، وأحكامه التفصيلية، ليأخذ طريقه للتطبيق الصحيح في الحياة، ويدخل في سلم المعاملات المالية المعاصرة

في المصارف الإسلامية، والمؤسسات المالية الملتزمة بالأحكام الشرعية، بل يمكن تطبيق هذه الإجارة بين الأفراد أنفسهم، لتكون رديفاً للتعاون الكامل بين رأس المال والعمل، وبين الأثرياء والفقراء، والأقوياء والضعفاء؛ ليأخذ القوي بيد الضعيف، ويقدم الغني ماله للفقير العامل الكادح المجاهد لكسب الرزق، مع تحقيق النفع المادي والدنيوي للجميع، وكسب الأجر والثواب عند الله تعالى في المال الحلال.

ولا أريد عرض موضوعات الرسالة، لأترك للقارئ، والطالب، والباحث، والمتخصص، والعالم، مطالعتها بنفسه، ليحقق قول أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه، «لا خير في يوم طلعت فيه الشمس لم أزدد فيه علماً».. وفي ذلك تطبيق للتوجيه القرآني في قوله تعالى: ﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ [طه: ١١٤].

وقوله تعالى: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٦]، وليبقى المسلم طالباً للعلم من المهد إلى اللحد، ويظل مصاحباً للقلم والمحبرة إلى المقبرة.

ونبارك للأستاذ الشيخ غسان محمد الشيخ هذا الإنتاج الطيب المبارك، ليكون باكورة أعماله في خدمة الدين والشرع، ونشدُّ على يديه لمتابعة المسيرة لتسجيل أطروحة أخرى أوسع وأعمق للحصول على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد الإسلامي والمعاملات المالية المعاصرة، وليتابع العطاء العلمي، ليكون في صحيفة أعماله، ومساهمته في خدمة الإسلام والمسلمين.

وأخيراً: أريد التأكيد على نعمة الله الكبرى بإتمام الشرع والإسلام، وأنه صالح لكل زمان ومكان، وأن الصحوة الإسلامية المعاصرة تأخذ طريقها إلى

الرشد والأمام، وأن الاقتصاد الإسلامي فرض وجوده في هذا العصر بوسائله وقيمه وعقوده ومعاملاته وأحكامه ومؤسساته، وأن علماء الأمة وفقهاءها والمجتهدين فيها يؤدون وظيفتهم التي شرفهم الله بها، وكلفهم بأدائها، مع وجود الصعوبات الجمة، والعراقيل العديدة، والاعتراضات الكثيرة، وهي سُنَّة الله في الكون، وسُنَّة الدعوة في كل زمان ومكان.

نسال الله الهداية والرشد، والصلاح والفلاح والسداد، والعودة الكاملة إلى دين الله وشرعه القويم، لتعود شريعة الله إلى أرض الله بالتطبيق والرشاد.

وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين،

والحمد لله ربِّ العالمين

الأستاذ الدكتور محمد الزحيلي

أستاذ الفقه المقارن والدراسات العليا

كلية الشريعة- جامعة الشارقة

الشارقة ٣/١/١٤٢٩هـ

١١/١/٢٠٠٨م



المقدمة التاسعة

بسم الله الرحمن الرحيم

تقريظ

«نظرية الجبر في الفقه الإسلامي»

رسالة ماجستير

الأستاذ الدكتور محمد الزحيلي

أستاذ الفقه المقارن

كلية الشريعة- جامعة الشارقة

الحمد لله الذي أمر بالعلم، ورفع من شأن العلماء، والصلاة والسلام على رسول الله المبعوث معلماً وداعياً ومربياً، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فقد أهدى إلي الأخ الفاضل وصفي عاشور أبو زيد كتابه القيم «نظرية الجبر في الفقه الإسلامي» وأصل الكتاب رسالة ماجستير حصلت على تقدير ممتاز من كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ونشرته مكتبة دار السلام بالقاهرة ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م، الطبعة الأولى.

وقد طالعت هذا الكتاب الذي يعد لبنة قوية في المجال الفقهي، والدراسات المستجدة، والقضايا المعاصرة، مما يؤكد صلاحية الشريعة الإسلامية لكل زمان ومكان، ويبين سعة الفقه الإسلامي الزاخر، وما خلفه الآباء والأجداد، والأئمة والعلماء، والمجتهدون والفقهاء من ثروة فقهية ثرة وعظيمة، ولكنها في الفروع والجزئيات، وقام العلماء فيما بعد فوضعوا القواعد الفقهية التي تجمع عدداً من الفروع والجزئيات، ثم تابع المسيرة علماء العصر، وفقهاء الأمة باستخراج النظريات الكلية التي تعد دساتير عامة تغطي

أحد مجالات الحياة، وتشتمل على المبادئ العامة، والأركان والشروط، وذلك بصياغتها أولاً، ثم بربطها بالفقه الزاخر ثانياً، وتقديمها إلى الأمة، وشراح القوانين، ولجان التشريع والقضاة والمحامين، لينهلوا منها ما يطيب لهم، ويقارنوا ذلك بالتشريعات الوضعية، والديانات الأخرى، لتظهر عظمة التشريع الإسلامي وسموه، وأسبقيته في الفروع المتناثرة، لتأتي النظرية فتجمع المتشابهات، والمتماثلات، والنظائر وتنسق بينها.

ومن ذلك «نظرية الجبر» التي انبرى لها الأخ وصفي، وجمع شتاتها من كتب الفقه المتعددة، ورتبها فأحسن الترتيب، و لم يسبقه إلى ذلك أحد، ليدلي بدلوه في المجال الفقهي والتشريعي والقانوني، ويساهم بنصيب وافر في خدمة الدين والشريعة، والأمة والوطن، والمسلمين وغير المسلمين، مع ربط ذلك بالمصطلح الفقهي والأصولي، وهو «الجوابر» أي ما يجبر النقص والإتلاف، مما يدخل في باب الضمان والتعويض والديات سواء كان ذلك في النفس أو في المال.

والتزم الباحث منهجاً سديداً، يتفق مع قواعد البحث العلمي، ويتناسب مع الفقه الإسلامي عامة، ثم الفقه المذهبي، والمقارن في المذاهب الثمانية، حتى أشاد نظرية جديدة من الفقه الإسلامي، لتنضم إلى أخواتها في النظريات الفقهية العديدة، في مجال «التأصيل والتطبيق» لأن الجبر إما أن يكون بعد وقوع الخلل، أو النقص، أو الاعتداء، أو التقصير، أو الفوت في حكم من الأحكام الشرعية العملية، وهذا كله واقع في الحياة، وقد يتغير ويتجدد، مما يوجب على العلماء معرفة أحكامه، وعلى القضاة الفصل فيه، وعلى المفتين بيان الواجب المفروض، لاستدراك ما حدث، وإصلاح ما فسد أو خرب،

وضبط ذلك في قواعد كلية وضوابط عامة، كما جاء في المبحث الثالث من الفصل الثاني.

وبذل الباحث، جزاه الله خيراً، جهداً طيبياً مباركاً في بطـــون الفقـــه الإسلامي، واستخرج كنوزه، ورتبها، وصاغها بأســـلوب واضـــح، ولغـــة صحيحة، وعرض شيق، والتزم التوثيق الكافي في تحديد المـــصادر الأصـــيلة، والمراجع المعتمدة، والدراسات القديمة والحديثة، ثم حدد أركان النظريـــة في الفصل الثالث، ثم شروطها في الفصل الرابع، وأقسام الجبر في الفصل الخامس، وأسبابه في الفصل السادس، حتى وصل إلى نطاق الجبر في أبوب الفقه المختلفة في الفصل السابع، فاكتمل البناء، واستوى على سوقه ليعجب النظار والقراء والباحثين والعلماء، ومما يدل على توفر ملكة البحث العلمي، والتحلي بالصبر على الدراسة والاستقصاء.

والحق يقال: إن هذا الكتاب أعلى من مستوى الماجستير، ونـــسأل الله تعالى أن يبارك بالباحث وينفع بعلمه، ويجعله في صحيفة أعمالـــه، ونطالبـــه بالاستمرار في العطاء، والمزيد من الإنتاج.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين،

والحمد لله رب العالمين.

الشارقة في ١٥/٤/١٤٣٠هـ

١٠/٤/٢٠٠٩م



المقدمة العاشرة



تقديم لرسالة الماجستير

تعانق الفقه مع اللغة العربية

الأستاذ الدكتور محمد الزحيلي

الحمد لله رب العالمين الذي أنزل القرآن العظيم هـدى ونـوراً للنـاس، والصلاة والسلام على رسول الله الذي أيده الله تعالى بالمعجزة الخالدة في كتابه العزيز، ورضي الله تعالى عن الآل والأصحاب أجمعين، وبعد: فهذا تقديم موجز لرسالة الماجستير للأخت الكريمة بثينة حوارنة عسى الله أن ينفع بعلمها.

❑ أولاً: القرآن والعربية:

قال الله تعالى مؤكداً عروبة القرآن ومقاصده وغاياته في عـشر آيـات مباركات وهي: ﴿وَهَـٰذَا لِسَانٌ عَـرَبِيٌّ مُّبِينٌ﴾ [النحل: ١٠٣].

﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء: -١٩٣-١٩٥].

﴿وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَٰهُ حُكْمًا عَرَبِيًّا﴾ [الرعد: ٣٧].

﴿وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَانًا عَـرَبِيًّا وَصَرَّفْنَا فِيهِ مِنَ ٱلْوَعِيدِ﴾ [طه: ١١٣].

﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِى عِوَجٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ [الزمر: ٢٨].

﴿كِتَٰبٌ فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [فصلت: ٣].

﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ [الشورى: ٧].

﴿ إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [الزخرف: ٣].

﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ مُّصَدِّقٌ لِّسَانًا عَرَبِيًّا لِّيُنذِرَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾ [الأحقاف: ١٢].

﴿ءَا۬عْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ ۗ قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هُدًى وَشِفَآءٌ ۖ﴾ [فصلت: ٤٤].

❑ **ثانياً: إعجاز القرآن البياني:**

– جاء القرآن المعجزة الخالدة لرسول الله ﷺ لبيان صدق رسالته ونبوته وقد أعجز الإنس والجن على أن يأتوا بمثله.

– إن أوجه الإعجاز كثيرة، ومتنوعة، وأولها وأهمها، وأكثرها تأثيراً عند نزوله الإعجاز البياني واللغوي، وأنه نزل بلغة العرب، ويتكون من حروفهم، وبدأت ٢٨ سورة بأحرف العربية، ليتحدى العرب البلغاء والفصحاء والشعراء، وأصحاب سوق عكاظ ومجنة، وأسواق الشعر والخطابة، على أن يأتوا بمثله، أو بعشر سور من مثله، أو بسورة واحدة، فعجزوا وسلموا، ونطقت ألسنتهم بإعجازه، وأنه ليس بالشعر، ولا بالنثر، وصرح من يعرف فصاحة العرب وشعرهم وبيانهم بذلك. فقالوا: «إن له لحلاوة، وإن عليه لطلاوة، وإن أعلاه لمثمر، وإن أسفله لمغدق، ولا يقول هذا بشر».

❑ **ثالثاً: حفظ القرآن للعربية:**

– وكان من أثر ذلك تخليد اللغة العربية، وحفظها، وصيانتها، ونشرها في الآفاق، لتصبح لغة الشعوب الإسلامية، ولغة العبادة بالصلاة، وغير ذلك.

– ولذلك تعانقت العربية مع القرآن، وقام علماء اللغة بخدمة العربية عن طريق القرآن، في القواميس والمعاجم، وفي التأصيل والتدليل، وفي البيان والفصاحة، وفي النحو والصرف والإعراب.

- بل إن معظم علماء اللغة العربية ليسوا عرباً، وإنما أتقنوها وخدموها تقرباً من القرآن وتعبداً لله.

- وظهر كبار المفسرين من علماء العربية قديماً وحديثاً، ومن ذلك تفسير الظلال للأديب المفكر الداعية سيد قطب، وتفسير الزمخشري، وتفسير البيضاوي، وكتب معاني القرآن، وألفاظه، ومفرداته.

- بل إن الفقهاء وقفوا كثيراً عند عروبة القرآن، بألفاظه، وبيانه، وأسلوبه، وتراكيبه، وجمله، وحروفه، ليجتهدوا باستنباط الأحكام واستخراجها من آي الله الكريمة.

- وبناء على سعة اللغة، واختلاف علمائها، وتعدد مناهجها، اختلف الفقهاء، واختلفت الأحكام الفقهية، وتعددت الآراء، ونتج عنه سعة الفقه الإسلامي، وتعدد المذاهب والرحمة بالأمة.

وهنا يأتي اختيار الباحثة لموضوع رسالتها للحصول على الماجستير بعنوان «**أثر اللغة العربية في اختلاف الفقهاء في استنباط الأحكام**» من كلية المجتهد الفقيه الإمام الأوزاعي ببيروت، رحمه الله رحمة واسعة، وأجزل الثواب لمن أسسها، ومن يرعاها، ومن يقوم عليها، ويتجلى هذا الأمر في اعتماد هذه الكلية لمناقشة الرسالة أستاذاً في الفقه وأصوله، وأستاذاً في اللغة العربية، ليكون ذلك تطبيقاً عملياً لمضمون الرسالة.

❑ رابعاً: العربية وأصول الفقه:

إن هذا الموضوع بحد ذاته أحد الموضوعات الخمسة لعلم أصول الفقه الذي يضعه الفقهاء والأئمة نصب أعينهم، بل يحتل نصف علم أصول الفقه، وهو ما يعرف بالدلالات، أو دلالات الألفاظ، أو تفسير النصوص، ومن الحقيقة والمجاز، والمطلق والمقيد، والعام والخاص والمشترك ووضوح الألفاظ،

ودرجات الوضوح للدلالة على الحكم، وخفاء الألفاظ، أو الألفاظ المبهمة ودرجاتها، وحروف المعاني التي تتعدد معانيها لغة، وجاءت في القرآن الكريم حسب اللغة العربية، لذلك كانت محل اهتمام ورعاية من علماء أصول الفقه، ومن الأئمة والمجتهدين، وكانت سبباً رئيساً في اختلاف الفقهاء وتعدد الأحكام في المسألة الواحدة، إلى غير ذلك من مباحث أصول الفقه التي تستمد من اللغة العربية، وبحسب دلالات الألفاظ فيها، والتي وضعت لها قواعد الاستدلال، أو الاستنباط، أو الاجتهاد، والتي بهرت علماء القانون ودعتهم إلى محاكاة الفقهاء، واختراع علم أصول القانون، فلم يجدوا لهم مناصاً من العكوف على علم أصول الفقه، أو الخروج عنه.

ولذلك قررت جميع كليات القانون والحقوق في العالم العربي تدريس مساق «علم أصول الفقه» للاستفادة منه، والاستعانة به في شرح القوانين والأنظمة، ثم تطور الأمر أكثر من ذلك، فنصت بعض القوانين والتشريعات العربية في أول موادها على وجوب فهمها وتفسيرها وبيانها حسب قواعد علم أصول الفقه.

ونتيجة لتعانق الفقه باللغة العربية اختلفت الاجتهادات والآراء، حسب مقتضى اللغة العربية، ودلالة الألفاظ فيها، وتجلّى ذلك في كتب الفقه، وفي كتب أصول الفقه بشكل ملحوظ، وهو ما نقرره للطلبة في الكتب والمحاضرات.

❑ خامساً: موضوع الرسالة:

وتنبهت الأخت بثينة حوارنة إلى هذا الجانب المهم الذي لم يفرد في العصر الحاضر، ودفعها إلى ذلك اختصاصها باللغة العربية، وحبها للقرآن الكريم وخدمته، وعشقها للفقه الإسلامي الذي يزخر بالأحكام الشرعية، مع

الاختلافات الكثيرة بين الأئمة والعلماء، وكثير منها يرجع إلى اللغة العربيـــة، فغاصت في بطون الفقه الإسلامي، وجالت في كتـــب المـــذاهب الفقهيـــة، واستخرجت الأحكام الفقهية التي يرجع الاختلاف فيها إلى اللغة العربيـــة، فعنونت لها، وأصلت القواعد فيها وحررت مناط الاختلاف، وأظهرت سعة اللغة العربية، وعظمة الفقه الإسلامي، وأكدت أن اختلاف الفقهاء يعتمـــد على أسباب موضوعية، وحتمية، وليس عن أهـــواء وضـــيعة أو أغـــراض شخصية، في الباب الأول، بل أدى بها الغوص في بحار الفقهاء، واســـتخراج الكنوز، وتعدد الآراء والأقوال، إلى التذكير بكثير من الأقوال الفقهية التي قد تغيب عن العديد من المختصين والدارسين للشريعة الغراء في أبواب الطهـــارة والصلاة، كما جاء في الباب الثاني.

وكان حماسها أولاً، وعشقها للقرآن واللغة والفقه ثانيـــاً، يـــدفعها إلى الإسهاب، والتوسع بكل ما يتعلق بالموضوع، مما اضطرني -عند الإشراف- إلى طلب الاختصار من جهة، وتأجيل بعض البحوث إلى ما بعـــد إعـــداد الدراسة والمناقشة، لتواصل هذا الطريق القويم، وتغرف مـــن بحـــره اللآلـــئ والجواهر، وتعرضه بأسلوبها الدقيق الشيق، والمشحون بعبق العاطفة، وصدق النوايا والإخلاص لدينها وقرآنها ولغتها، وليستمر العطاء والإنتاج إن شاء الله تعالى بعونه وتوفيقه.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

١٤٣١/١٢/٢٨هـ

٢٠١٠/١٢/٤م

كلية الشريعة- جامعة الشارقة

المقدمة الحادية عشرة

الإسلام والاقتصاد المعاصر

تقديم لرسالة الماجستير

الوديعة الاستثمارية في المصارف الإسلامية

بقلم الأستاذ الدكتور محمد الزحيلي

أستاذ الفقه المقارن والدراسات العليا- جامعة الشارقة

الحمد لله على نعمة الإيمان والإسلام، والحمد لله الذي تتم بنعمة الصالحات، والصلاة والسلام على رسول الله، والمبعوث رحمة للعالمين، والهادي إلى صراط المستقيم، والذي تركنا على المحجة البيضاء، ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها إلا هالك، ورضي الله عن الصحابة أجمعين، الذين كانوا خير جيل عرفه التاريخ، وعن التابعين بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فإن الله تعالى أنعم علينا بشريعة الإسلام، التي تنظم علاقة الإنسان بربه، وعلاقة الإنسان بنفسه، وعلاقة الإنسان بمجتمعه، فجاء الفقه الإسلامي عاماً وشاملاً، فأنار للأمة طريقها، وأرشد للناس سبيل الخير والرشاد في كل ما يصلح دنياهم، وشأنهم، ويحدد المسار السديد، والطريق القويم لمعاملاتهم عامة، وللمعاملات المالية خاصة.

ومن هنا برز فقه المعاملات عامة، وتجلت عقود المعاملات المالية التي تنظم شؤون المال على أفضل السبل، وخير الطرق، واجتهد سلفنا الصالح في ذلك كثيراً، وبذل الفقهاء جهداً كبيراً، وخلفوا لنا ثروة فقهية لا مثيل لها في العالم، وسارت عليها الأمة في ماضيها وحاضرها، ومن ذلك باب الوديعة، وهي في الاصطلاح الفقهي: «عقد على حفظ مال بغير عوض»، وهي من باب

الإحسان بين الناس، للتعاون فيما بينهم على المساعدة في حفظ المـال لآخـر تطوعاً واختياراً أو مجاناً، وتحقيقاً لقوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ﴾ [المائدة: ٢]، فالوديع يحفظ الوديعة، وهـي مـال لآخر، تبرعاً وإحساناً، وبدون مقابل، ويقصد الأجر والثواب من الله تعـالى، ولذلك يعدُّ أميناً، ويده يد أمانة، حتى يردّ المال إلى صاحبه، مأجوراً مشكوراً، لقوله تعالى: ﴿ هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَٰنُ ﴾ [الرحمن: ٦٠]، وفـصل الفقهاء جزاهم الله خيراً أحكام الوديعة بإسهاب كبير وكاف.

ولكن الحياة في تطور دائم، وإن الشريعة صالحة لكل زمان ومكان، وإن باب الاجتهاد مفتوح، وإن المعاملات في ازدياد، ومن هنا ظهـر في العـصر الحديث المعاملات المالية المعاصرة عامة، وتبوأ الصادرة الاقتصاد الإسـلامي الذي يعدُّ قمة الفقه الإسلامي في العصر الحاضر، وقام العلماء المعاصـرون، والمجتهدون الأكفياء، باستخراج الأحكام الفقهية الشرعية التي يحتاجها الناس، وتواكب العصر والزمان، وتجاري المنافسات المالية، والتطور في العالم، واعتلى الاقتصاد الإسلامي المعاصر كرسي الصدارة والمجد، وترجمـت أحكامـه إلى التطبيق العملي في المؤسسات الإسلامية المعاصرة، والمـصارف الإسـلامية، والتأمين التعاوني أو التكافلي، وشركات التمويل الإسـلامي خاصـة، وفي العقود الجديدة، ومختلف نواحي الحياة.

وظهر اصطلاح جديد، ويحمل شيئاً من العقود القديمة، وهو الوديعـة الاستثمارية التي تقوم بها المصارف الإسلامية، فترعاها، وتمارسها، وتخدم بـه الاقتصاد الإسلامي، ومعاملات الناس، وتستثمر فيها الأموال، بما يحقق النفع والخير للأثرياء والأغنياء وأصحب المال، مهما كانت ثروتهم قليلة أم كثيرة،

وتخدم المجتمع والأمة والمال العام، وتحقق التعاون والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وعلت قيمة «الودائع الاستثمارية» وشاعت، وانتشر تطبيقها والعمل بها في الاقتصاد الإسلامي، وأصبحت أهم نشاط في المصارف الإسلامية، مما استدعى المزيد من الدراسة والبحث والاجتهاد في أحكامها، وتطورها، وبيان أشكالها.

فانبرى لذلك ابننا الطالب الجاد النشيط، التقي، الورع، السيد مَدُ غَيْ ابن سيدي سيلا، من السنغال الشقيقة، ومن الإخوة المحافظين للدين والدنيا، وقد تخرج في كلية الشريعة بجامعة الشارقة، وكان طالباً نموذجياً في جده وسلوكه والقيام بواجباته، وهدوئه، وحرصه على النفع والفائدة والتعلم، ثم سجل رسالته للحصول على الماجستير من نفس الكلية بعنوان «**الوديعة الاستثمارية في المصارف الإسلامية**» وكان لي الحظوة والشرف في المشاركة بمناقشتها، وقام بعد المناقشة بالتصويب، والاستدراك، والتصحيح، والزيادة، فجاءت رسالته، ممتازة، وتستحق الطباعة والنشر ليعم النفع بها، فعرف بالمصارف الإسلامية وأهدافها وخصائصها، ثم بيَّن مفهوم الوديعة في الفقه الإسلامي، ثم انتقل إلى جوهر البحث في بيان الودائع المصرفية وأنواعها وتكييفها، وتعرض لمزايا المصارف الإسلامية المعاصرة، وأنواعها، وممارستها للودائع الاستثمارية، وتحديد طبيعتها، وأحكامها، وأهميتها في تحقيق الأرباح وتوزيعها، وختم بحثه بملاحق لبيان قرارات المجمع الفقهي الإسلامي في الوديعة الاستثمارية، وفتوى هيئة الرقابة الشرعية، ثم الفهارس العامة.

وبذل السيد مَدُ غَيْ بن سيدي سيلا، جهداً مباركاً ومشكوراً في هذا المجال، وقدم خدمة للمسلمين عامة، وللمصارف الإسلامية خاصة، ولأصحاب الأموال على الأخص، بما فيه نفع كبير، وفائدة جمة.

ونسأل الله تعالى أن ينفع بعلمه، وأن يسدد خطاه لمتابعـــة الـــسير في تسجيل رسالة الدكتوراه للمحافظة على المسيرة العلمية، ومعالجـــة القـــضايا المعاصرة، والمستجدات الطارئة، بما يخدم الأمة والوطن والمجتمع، ونـــدعو الله تعالى أن يوفقه لما يحبه ويرضاه من القول والفعل، وأن يكثر من أمثاله الـــذين تحتاجهم الأمة في جميع البلدان.

وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين،

والحمد لله رب العالمين.

الشارقة في ١٣/٤/١٤٣٢هـــ الموافق ١٨/٣/٢٠١١م



التأمين
أنواعه المعاصرة
وما يجوز أن يلحق بالعقود الشرعية منها

تأليف

أبي الفضل هانئ بن فتحي آل الحديدي المالكي الاسكندري

راجعه وقدم له

الدكتور محمَّد الزحيلي

وكيل كلية الشريعة للشؤون العلمية بجامعة دمشق

دار العصماء

المقدمة الثانية عشرة



تقديم «التأمين، أنواعه المعاصرة»

الأستاذ الدكتور محمد الزحيلي

وكيل كلية الشريعة للشؤون العلمية

الحمد لله رب العالمين، الذي أتم لنا الدين، ورضي لنا الإسلام، وقال: ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَـٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَـٰسِرِينَ ﴾ [آل عمران: ٨٥].

والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ، المبعوث رحمة للعالمين، الذي بلغ الرسالة، وأدى الأمانة، ونصح الأمة، وجاهد في الله حقَّ جهاده، وتركنا على بيضاءِ نقية، ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها إلا هالك.

وبعد: فإن الله تعالى أرسل نبيه محمداً خاتم النبيين، وأنزل عليه الشرع القويم، ليحقق مصالح الناس، والبشرية أجمع، في الدنيا والآخرة، ويرشدهم إلى ما فيه الخير العميم، ويدفع عنهم الشر والضرر والفساد، والمتاعب والمشاكل والإرهاق والصعوبات، وقد تكفلت الشريعة الغراء ببيان ذلك، وقام الأئمة والعلماء والفقهاء بتوضيح جميع ما يحتاجه الناس في دنياهم، وتركوا لنا تراثاً خالداً لا مثيل له في العالم، وتكفلوا بوضع جميع الحلول للمشاكل الطارئة في ظل الدولة الإسلامية والمجتمع الإسلامي طول عشرة قرون ونيف.

ثم جمد الفقه من جهة، وبدأ الغزو الفكري من جهة ثانية، وتسربت إلى البلاد العربية والإسلامية الأنظمة والقوانين الغربية المستوردة، والتي كانت في

الأصل لحل المشاكل الواقعة في بلاد الغرب، وتقوم على الفكر المادي، والاستغلال والجشع، والمتاجرة بالقيم في سبيل جمع الأموال وتكديسها.

وتسربت أيضاً إلى البلاد الإسلامية كثير من المشاكل الغربية، والأمراض الوافدة، وأسرع الشيطان وأعوانه، وعملاء الغرب، وضعاف الإيمان، والجاهلون بدين الله وشرعه، بطرح الدواء الغربي الأجنبي المادي المستورد لمعالجة الأمراض الناشئة في البلاد الإسلامية، وظنوا جهلاً -بحسن نية أو سوء طويّة- أن الإسلام بعيد عن حل مشاكل الأمة، ومداواة أمراضها على أسس الشريعة الغراء، وقواعدها وأسسها، وبما يتفق مع العقيدة أولاً، والأخلاق الإسلامية ثانياً، والعادات الطيبة المباركة المتأصلة بين المسلمين ثالثاً، وذلك بما يعرف بالتأمين، وشركات التأمين التي تقوم -أساساً- لجمع الأموال، واكتناز الملايين، وتتستر بدعايات براقة، وتستغل عواطف البؤساء، والظروف الصعبة التي تقع على المنكوبين، وأصحاب حوادث السيارات والكوارث، والحرائق، وأوهمتهم بالرحمة الكاذبة، وذرفت لهم دموع التماسيح، بأن تعوضهم الخسائر، وتنقذهم من الويل، وأشاع الجميع أن الإسلام والدين لا يعرف مثل هذه المواقف تجاه المنكوبين والمتضررين والبؤساء وأصحاب المصائب والحوادث، واستغلوا غياب الوعي الإسلامي، وعزل الشريعة عن التطبيق والحياة، والركون إلى الأنظمة القانونية الأجنبية المستوردة، فأنشأوا شركات التأمين التجارية المادية في ديار العرب والإسلام.

وهذه الشركات تعرف في العالم أجمع بهدفها المادي البحت، وإشادة الأبنية الفخمة على حساب عامة الشعب والناس، وأنها تقوم على الجشع والاستغلال، والاحتكار، والدعايات المغرضة، وكان خلفها في معظم الأحيان السيطرة اليهودية الخالصة.

وينطبق على التأمين التجاري وصفُ القرآن الكريم وحكمُه على الخمر والميسر، قال تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ ۖ قُلْ فِيهِمَآ إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَآ أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا﴾ [البقرة: ٢١٩].

وتنبه العلماء والدعاة والفقهاء المعاصرون إلى هذا الخطر المحدق، والمرض المستشري، والوباء المنتشر، وبينوا موقف الإسلام من هذا الأمر، وخاصة بالربط بين الإيمان والشريعة، والأخلاق الإسلامية وعدم التقليد الأعمى، والتذكير بالقيم الإسلامية في البذل والعطاء، وحب الخير والتبرع، والمواساة للمنكوبين، والتكافل بين أفراد المجتمع، وأن البديل الإسلامي خير بألف ألف مرة من التأمين التجاري المادي المستغل، وذلك بطرح «التأمين التعاوني الإسلامي» الذي ينطلق من مبادئ القرآن والسنة، ويجسد الأخلاق الإسلامية، ويقوم على حب الخير، واحتساب الأجر، عند الله تعالى، ويمد يد العون والمساعدة بشعور إنساني بحت، وبكل ما في الكلمة من معنى، دون أن يبتغي جزاء من الناس ولا شكوراً، ولا مردوداً مادياً، ولا هدفاً تجارياً، ولا استغلالاً للنكبات، أو الصيد في الماء العكر.

وينطبق على التأمين التعاوني الإسلامي تتمة الآية السابقة في الإنفاق، قال تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ ۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْـَٔايَٰتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾ [البقرة: ٢١٩].

ولم يقف الأمر عند البحث النظري للفقهاء والعلماء، بل تُرجم الحكم الشرعي إلى حيز الواقع والتطبيق والحمد لله، وظهرت شركات التأمين التعاونية الإسلامية في عدد من البلاد الإسلامية التي تريد الالتزام بدين ربها،

وشرعة الإسلام، مع تجنب الحرام، والحرص على استقلال الشخصية الذاتية الإسلامية، ونبذ التقليد الأعمى، والتشريعات المستوردة.

وحققت شركات التأمين التعاونية الإسلامية نجاحاً كبيراً وملحوظاً، وفرضت نفسها في الحياة، ولقيت إقبالاً شعبياً منقطع النظير، وإن كانت الأيدي التي تساعده، والأنظمة التي تسمح بها، أو تطبقها، والقوانين التي تحميها، قليلة، وهذا لا يضيرها، فكل شيء في هذا الكون يولد صغيراً، ثم ينمو ويكبر إلى أن يستوي على سوقه، ثم لينافس غيره، ثم يتحدى المخالف بمبادئه وتطبيقاته، ثم يستقر، ثم يتروي الباطل ويزول، تطبيقاً لقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذۡهَبُ جُفَآءٗۖ وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمۡكُثُ فِي ٱلۡأَرۡضِۚ كَذَٰلِكَ يَضۡرِبُ ٱللَّهُ ٱلۡأَمۡثَالَ﴾ [الرعد: ١٧].

ونظراً لمزايا التأمين التعاوني عامة فقد بدأ ينتشر ويغزو البلاد الرأسمالية الغربية، واتسع نطاقه، حتى وصل في الولايات المتحدة الأميركية، ودول أوروبا إلى أن يكون هو الأصل، ويغطي ٧٠% من نشاط التأمين، كما أثبته الباحث في هذا البحث[1].

وقد قام الطالب الباحث هاني فتحي سيد أحمد الحديدي في هذا البحث التمهيدي لمرحلة الماجستير، المقدم إلى كلية الإمام الأوزاعي للدراسات الإسلامية ببيروت، قام بجهد مشكور، ودراسة متأنية، وعرض بحث التأمين عامة، والتأمين التعاوني الإسلامي خاصة، عرضاً موضوعياً وبين الآراء المختلفة، وذكر حجج المجيزين للتأمين التجاري من العلماء المعاصرين، وحجج المانعين له، والقائلين بتحريمه، وفند الحجج الواهية، وناقش الآراء

---

(١) صفحة ١٤٤.

مناقشة هادئة، ثم بين البديل الإسلامي الصحيح، الموافق للشرع والدين، وهو التأمين التعاوني الإسلامي، وعرض جوانبه بما تطمئن له النفس، والحمد لله.

وجاء الأسلوب واضحاً، واللغة سليمة، والعبارات مسبوكة، والجمل متوازنة، والتبويب والتصنيف والتقسيم مقبولاً، وقدم في الفصل الثالث الصياغة الإسلامية لنظام التأمين.

ولكن المصادر في البحث والمراجع قليلة ومحصورة، ولم يعتمد الباحث مباشرة على المصادر الأصيلة في الفقه الإسلامي، بل اقتصر -في الغالب- على الكتب والمراجع الحديثة، والدراسات المعاصرة المقدمة في هذا الخصوص، وكان عزو الأحاديث وتخريجها قليلاً ونادراً، وبطريق غير مباشر غالباً، وفي الفرع الثالث (ص١١٣) وضع عنواناً، وهو ذكر أقوال الفقهاء المعاصرين المحرمين للتأمين ولم يذكر قولاً واحداً وإنما اقتصر على تعداد الفقهاء المعاصرين المحرمين للتأمين.

والبحث نافع ومفيد، ويكون لبنة قوية، وسنداً طيباً للتأمين التعاوني الإسلامي، ويكشف الأهداف والأغراض الحقيقية الخفية للتأمين التجاري، فجزى الله الباحث خيراً، ووفقنا -وإياه- للسداد، والإخلاص بالعمل، ونفع به وبعلمه، والله ولي التوفيق، والحمد لله رب العالمين.

الأستاذ الدكتور محمد الزحيلي

وكيل كلية الشريعة للشؤون العلمية بجامعة دمشق





مقدمات الكتب

نفحات رمضانية

تأليف الدّاعية الإسلامي

مروان وحيد شعبان التفتنازي

قدَّم له

الأستاذ الدكتور

محمَّد الزحيلي

عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

جامعة الشارقة

فضيلة الشيخ

مظهر فايز قيمة

دار المعرفة

بيروت– لبنان

المقدمة الأولى

رمضان ظاهرة فريدة مع النفحات الرمضانية

تقديم الأستاذ الدكتور محمَّد الزحيلي

عميد كليّة الشريعة والدراسات الإسلاميّة

جامعة الشارقة

الحمد لله رب العالمين، الذي أعزَّ عباده بالتعبّد له، وفتح لهم أبواب الطاعات والخيرات والمبرات.

والصلاة والسلام على رسول الله إمام المتقين، وسيّد العبّاد، وقدوة الصالحين والمتقربين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

قال تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَٰتٍ مِّنَ ٱلْهُدَىٰ وَٱلْفُرْقَانِ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وبعد:

فإن رمضان شهر الخيرات والنفحات الإلهية، شهر البر والتقوى، شهر العبادة والتقرب، شهر العطاء والبذل والسخاء، شهر القرآن، شهر القيام والطاعة والزلفى إلى الله تعالى.

رمضان فضل إلهي، وعطاء رباني، ومنحة سماوية لأهل الأرض، وهو أفضل الشهور عند الله تعالى، ميّزه على سائر الشهور بميزات كثيرة، وخصائص فريدة، وصفات خاصة.

ولذلك يعجز البيان عن وصفه، وإعطائه حقه، ويقصر الخطباء عن الإحاطة به، ويخرس اللسان أمام الواقع الذي يعيشه الناس عملياً في رمضان، فهو عملياً أبلغ من كل بيان.

إنه عالم خاص، ولون مستقل، له رائحته الزكية، وطعمه الشهي، ومذاقه الحلو العذب الزلال الجذاب الذي يعرفه من ذاقه، وينتشي فيه من عاشه.

يهلُّ هلال رمضان، ويحلّ الشهر المبارك، فيفرض نفسه، فلا يلحق بـه كلام أو بيان، أو مقال أو خطبة، أو ترغيب أو ترهيب، لأنه -بذاته وواقعه- أقوى من ذلك وأبلغ، وأعمّ وأشمل، وأفصح من كل حديث، وأكثر تأثيراً من كل توجيه، وردت فيه آيات الذكر الحكيم، وفصّلت فيه أحاديث نبوية تنطق بجوامع الكلم، ومع ذلك فإنه فرض نفسه بنفسه دون توجيه أو إرشاد.

لذلك كان رمضان ظاهرة فريدة من عدة جوانب:

➢رمضان ظاهرة اجتماعية:

يعيشه أفراد المجتمع، الكبير والصغير، الغني والفقير، المحسن والمقتر، الرجل والمرأة، الصائم وغير الصائم، وتجتمع الأسرة الصغيرة على السحور والفطور، كما يجتمع الأقارب والأهل على المائدة، وتلتقي الجماهير في المساجد، ثم تتوسَّع اللقاءات في صلاة العيد، وينصهر المجتمع في يوم العيد، فيكون المجتمع واحداً في مظاهره وأعماله الدينية والدنيوية، ومن ثمَّ تتحقق وحدة الأمة بالشعائر من أقصاها إلى أقصاها.

➢رمضان ظاهرة دينية:

تسمو فيه شعائر الدِّين، فتأخذ بالألباب، ويقبل فيه العصاة إلى ربهم، ويتسامى الصّوام إلى بارئهم، ويعشق المتقون لقاء ربهم، ويخلو المعتكفون بالملائكة، ويلتزم الجماهير بالتديّن ظاهراً وباطناً، بمراقبة ذاتية إلهية ربانية، وتفتح لهم أبواب الجنان، وتصفّد الشياطين، ويخنس الأشرار، وتصفو الحياة من الشرور، وتجتمع فيه معظم أركان الإسلام من الشهادة والصلاة والصيام والزكاة والعمرة؟

➢رمضان ظاهرة روحية:

فتعود الروح إلى بارئها بالمناجاة، والدعاء في الشهر الذي توسطت آياته بقوله تعـالى: ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ ﴾ [البقرة: ١٨٦]، وهنا تأنس الروح بملائكة الرحمة، وتتجه إلى المساجد بالاعتكاف، وقيام الليـل، والتسبيح والتذكير، والخوف، والرجاء، والطمع بجنات النعيم، وتبلغ الـروح أسمى مناها في العشر الأخير، ثم في ليلة القدر، لتحيى روحياً وكأنها بـدون أجساد، وترقى في العشق الإلهي، والحياة الروحية المحضة، مع غفران الذنوب، وتنقية الصحف من الكدر، وصفاء القلب من الران، وكأنهم ولـدوا مـن جديد، وتعتق رقابهم من النار، ويستعدون لرياض الجنة.

➢رمضان ظاهرة اقتصادية:

تلفت نظر التجار، ورجال الأعمال، والقائمين على التموين والمشرفين على عمليات البيع والشراء، فتنفق فيه الأموال، وتدخر له الـسلع الغذائيـة لتبسط على موائد الإفطار، وتستورد من أنحاء المعمورة، وتتحرك الأسـعار، وتضاعف الأرباح، فالتاجر ربحه مادي دنيوي، فإن قصد وجه الله فله نصيب وسهم في الآخرة أيضاً، والموسر الغني المعطاء ربحه أضعاف مضاعفة بالتجارة مع الله تعالى، وهل هناك أفضل من إطعام الطعام، وتأمين القـوت للفقـراء والمحتاجين، والمساكين والعمال والكادحين الذين يطوون الجوع طوال العـام لتمتلئ بطونهم، وتتغذى أجسادهم في رمضان بأطيب الطعـام والـشراب، والفواكه واللحوم؟ فيكون الاقتصاد في قمة تحركاته.

➢رمضان ظاهرة فكرية:

بنشر الثقافة الإسلامية، وتوسع الصحف الدينية، والصفحات الإضافية بالفتاوى، والتوجيه والإرشاد، والـوعظ، والبحـث، والتغذيـة العلميـة، وتتضاعف المجلات الدينية، وتتبختر بمواضيعها ومقالاتها، وتتفـنن بعطائهـا وصورها واستطلاعاتها، وتكثر الدروس الدينية والرمضانية خاصة في المساجد والأندية وفي الإذاعات، والقنوات الأرضية والفضائية.

➢رمضان ظاهرة قرآنية:

ففيه نزل القرآن من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا، وفيه بدأ نزولـه على قلب سيدنا محمد ﷺ، وفيه تدارس جبريل عليه السلام القرآن مع الحبيب المصطفى، وفيه تختم التلاوة من معظم الناس، وفيه تكثر القراءة في الصلوات والتراويح والتهجد، ليكون القرآن أقرب ما يكون عملياً إلى الناس، وتفـتح المصاحف في البيوت والمساجد، وتعمل أشرطة القرآن الكريم ليل نهار، وتمتلأ صفحات القنوات الفضائية به.

➢رمضان ظاهرة صحيّة:

فترتاح معدة الأغنياء والموسرين، وتتجدّد الخلايـا، ويأخـذ الجهـاز الهضمي إجازته السنوية، فيطرد الشحوم، وتنشط الأعـضاء المـساعدة في الجسم، تأكيداً لقوله ﷺ: «صوموا تصحوا»[1] وعودة إلى تطبيق المبدأ القرآن الخالد: ﴿وَكُلُواْ وَٱشْرَبُواْ وَلَا تُسْرِفُوٓاْۚ﴾ [الأعرف: ٣١].

بينما يتغذّى الفقراء والمحرومون، ويأخذون حظهم المقدَّر الذي افتقدوه، أو حرموه طوال العام، وتوضع لهم الموائد العامرة فيلتفون حولها بنهم وإقبال

---

(١) رواه الطبراني، الترغيب والترهيب للمنذري ١/٥٢.

وشوق وسعادة، حتى يشاركهم كثير من غير المسلمين، وهكذا تتجدد خلايا الجسم، ويصبح في أحسن أحواله صحياً.

➢رمضان شهر الأفراح والمسرات:

وذلك بفرحة المسلم برضاء الله، وتوفيقه للصيام والطاعة والعبادة، وفرحة الصائم حين يفطر، وفرحته بقبول صيامه ودخوله الجنة من باب الريّان الذي خصصه الله تعالى للصائمين، وفرحة التاجر بربحه مع ربه، وفرحة الفقير بغذائه وشبعه وثوابه، وفرحة الأقارب باجتماعهم، وعودة المسافرين والضاربين في الأرض إلى أوطانهم وأهلهم، ثم تأتي الفرحة الكبرى عندما تستقبل الملائكة القادمين إلى صلاة العيد، لاستلام جوائزهم، ثم تتم المصافحة، والتقبيل، والعناق، والدعاء، والبهجة، والضيافات طوال يوم العيد.

➢رمضان ظاهرة أخلاقية وتربوية ونفسية:

فالصيام تهذيب للنفس، وتسامٍ للأخلاق، وسمو للقيم، وارتقاء للفضائل، وكبح للهوى، وتربية اجتماعية وفردية، وصفاء للنفس من الأدران، فإن ساب الصائم أحدٌ قال بكل أدب وضبط للعواطف، وكبح للغرائز والشهوات، وترفع حتى عن المعاملة بالمثل، قال جهراً: «إني صائم، إني صائم» فيكون كاظماً للغيظ، عافياً عن الناس، مذكِّراً غيره بالفضائل والقيم والسلوك الرشيد.

➢رمضان ظاهرة جهادية:

تبدأ من جهاد النفس، إلى جهاد الشيطان، إلى جهاد العلماء بالعلم، إلى جهاد الأغنياء بالأموال، إلى جهاد الشباب والمخلصين بقتال الأعداء، ومن ثَّم إلى تحقيق الانتصارات، فكان رمضان شهر النّصر، هذا ما سجَّله التاريخ الإسلامي، وما تحقق فيه من انتصارات باهرة وحاسمة في شهر رمضان، بدءاً

من معركة بدر الكبرى، إلى فتح مكة، إلى معركة حطين، وعين جالوت، وغيرها من أهم الانتصارات التاريخية، لأن المؤمنين يبيعون أموالهم وأنفسهم لله تعالى القائل: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلْجَنَّةَ ۚ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ ۖ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ وَٱلْقُرْءَانِ ۚ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِۦ مِنَ ٱللَّهِ ۚ فَٱسْتَبْشِرُوا۟ بِبَيْعِكُمُ ٱلَّذِى بَايَعْتُم بِهِۦ ۚ وَذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١١١]، ثم ينالون أعلى درجات الجنة بالشهادة ليكونوا مع الأنبياء والمرسلين، فلهم إحدى الحسنيين: النصر أو الشهادة والجنة.

نسأل لله العلي القدير أن يبلّغنا رمضان، وأن يبارك لنا فيه، وأن يعيننا على الصيام والقيام وغض البصر وحفظ اللسان، وأن يجعلنا من عتقاء شهر رمضان.

كما نسأل الله تعالى أن يردنا –والمسلمين– إلى ديننا رداً جميلاً، وأن يردنا إلى القرآن في شهر القرآن لتلاوته وتدبره وفهمه وتطبيقه والعمل به، لتتحقَّق لنا السعادة في الدنيا، ونسير على طريق النصر على الأعداء، وتحرير المقدسات.

كما نسأل الله تعالى أن يتقبَّل منا الصلاة والصيام والقيام وتلاوة القرآن، وأن يرزقنا تذوق طعم رمضان، وتنسم عبيره، لنكون إن شاء الله تعالى من المرشحين لباب الرّيان في جنات النعيم، إنه سميع قريب مجيب.

كما نسأل الله تعالى أن يرزقنا الأنس الكامل بالقرآن، وتحقيق معناه عملياً، لنقيم المجتمع الإسلامي في الأرض، وننعم بالسعادة في الدنيا التي هي مزرعة للآخرة، فنكون عندئذ مسلمين حقاً، وصائمين صدقاً.

هذه المعاني السامية، والمشاعر الدينية والدنيوية دفعت الأخ الفاضل الأستاذ الشيخ مروان وحيد شعبان التفتنازي، إمام وخطيب مسجد جامعة الشارقة، إلى كتابة هذه النفحات الرمضانية، لتكون تصويراً للواقـــع، وتجـــسيداً للأفكـــار، وتذكيراً لعباد الله تعـــالى، ملتزمـــاً بقولـــه تعـــالى: ﴿ وَذَكِّرْ فَإِنَّ ٱلذِّكْرَىٰ تَنفَعُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الذاريات: ٥٥]، ومنفذاً للحديث النبوي «الدِّين النَّصيحة» قلنا: لمن يا رسول الله؟ قال: «لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم».

وقد عرفنا الشيخ مروان طالباً في الجامعة، وباحثاً في الدراسات العليـــا، وخطيباً مفوَّهاً، وإماماً تقياً صالحاً في الصلاة، ونحسبه كذلك، ولا نزكي على الله أحداً، وما نقول إلا ما نعلم، مع حرصه على طلب العلم، والزيادة فيـــه، والانكباب على البحث، ومواصلة التعليم والاندفاع لدين الله، والإخـــلاص لشرعه، والاستقامة في الحياة والعمل، والجرأة في قـــول الحـــق، والالتـــزام بالواجبات، وأداء الأعمال، والوفاء بالوعد، والحرص على الاستفادة والإفادة، ومتابعة العلماء ومجالستهم ومزاحمتهم، ومشاركتهم، مع تتبعـــه للانحـــراف، والغضب لله تعالى، والتذكير في كل مناسبة، مع حفظه للقرآن الكريم بشكل كامل ومتقن.

وقد استفاد الشيخ مروان من شيوخه وأساتذته في الجامعة، واستفاد من بحوثه التي شارك بها في بعض الندوات والمؤتمرات بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة، كما استفاد من بحوثه في الدراسات العليا، وتقديم بعض البرامج الإذاعية والتلفزيونية، واستفاد أكثر من كل ذلك من ممارســـته للدعوة والإمامة والخطابة بمسجد الجامعة المتميز بحضوره وجمهوره من أعضاء هيئة التدريس والباحثين والطلاب، ومن يؤمّ المسجد من خـــارج الجامعـــة،

واستفاد من كل ذلك خبرة في الناس والمجتمع والدعوة والتوجيه والوعظ والإرشاد والكتابة والربط بين القرآن والسنة والأحكام الشرعية والآداب الإسلامية وحاجة المجتمع والأفراد للتذكير والتوجيه والوعظ والإرشاد، وهذا ما دفعه لتتويج أعماله بكتابة هذه النفحات الرمضانية.

عرض الشيخ مروان هذه النفحات الرمضانية لتكون درساً لكل مسلم عامة، وعوناً للطالب، وتذكيراً للصائم والملتزم بأحكام دينه، وإرشاداً للباحثين، وتسجيلاً للمناسبات الرمضانية، ودعوة للغافلين عن الله، والسادرين في مشاغل الحياة، وكأن الدنيا هي غاية آمالهم، ومنتهى طموحهم.

ولذلك سار في ترتيب هذه النفحات مع أيام شهر رمضان ولياليه، ابتداء من استقباله ثم بأسراره، وبيان أعظم الأحداث فيه بنزول القرآن والانتصار بغزوة بدر، وتحبيباً بليلة القدر.

ومروراً بالتجليات الإلهية على الصائمين الذاكرين، المتعلمين، العابدين، القائمين، المعتكفين، مع الدروس المستفادة من أيام رمضان ولياليه في استغلال الوقت والدعاء، والبذل والعطاء، والعفو والتسامح، والتكافل الاجتماعي، ومد يد العون لليتامى والمنكوبين والإصلاح بين الناس، والتوبة والاستغفار، لتحقيق التقوى والاستقامة في رمضان، والتزود منه لسائر العام، إلى أن يصل إلى المشاعر الرقيقة -السعيدة والحزينة معاً- لوداع رمضان، وختم النفحات بفرحة العيد السعيد، وبهجته التي تعم الأرجاء، ويقبض فيها الصائمون جوائزهم، ثم يتابعون سيرة العمر وسنة الحياة على هدى القرآن والسنة النبوية الإسلامية ليفوزوا برضوان الله تعالى وسعادته في الدنيا، وبالنعيم والجنة في الآخرة إن شاء الله تعالى، إلا من نكص على عقبيه وعاد القهقرى، وودّع

رمضان مع نفحاته وبركاته وأعماله ودروسه، ثم انغمس في ملذاته وشهواته وانحرافاته الفكرية والسلوكية، ليكون كالتي نقضت غزلها من بعد قوة أنكاثاً وهدمت ما بنت، وأضاعت ما جنت، فأصبحت صفر اليدين، خاوية الوفاض، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وإلا فئة أخرى أسوأ من تلك وهي التي لم تحس ولم تشعر بقدوم رمضان وانتهائه، ولم يلامس رمضان حياتها، فأفطرت في رمضان، وجاهر بعضهم بكل وقاحة بالفطر والهزء من الصيام فكان مثلها: ﴿كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًاۢ بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ ۚ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ [الجمعة: ٥] ولا نملك لهؤلاء وأولئك إلا الدعاء بالهداية والثبات على الإيمان، والعودة إلى حظيرة الدِّين، ونردد قول الحبيب المصطفى: «اللَّهم اهدِ قومي فإنهم لا يعلمون».

وقد سيطر الأسلوب الخطابي على الموضوع، مع تحريك العواطف، وإثارة الأشجان، والترغيب بالخيرات الحسان، والتحذير والترهيب من التقصير والإعراض عن موائد الله تعالى في رمضان، مع طول الفقرات والإسهاب في العرض، وبعض التكرار، ونقص العناوين الجانبية التي تعين القارئ على التركيز، وتأخذ بيده للمتابعة.

وتمتاز هذه النفحات بأسلوب بديع، وتحسينات لفظية وبلاغية، وغزارة الألفاظ المنتقاة والتحسينات اللغوية، والصور البيانية، فيستفيد منها القارئ لغة وأدباً وبياناً، مع التمتع بالناحية الفكرية والروحية والنفسية، والربط بالواقع والحياة أحياناً، والتحليق في الخالق والسماء والأفق أحياناً أخرى.

واستشهد الشيخ مروان بالآيات الكريمة وذكر ورودها في القرآن والسورة ورقم الآية، ثم أردفها بالأحاديث النبوية الشريفة، وعزاها إلى كتب السنة، وذكر

بعض الآثار عن الصحابة والتابعين، ونقل نصوصاً وأقوالاً للأئمة وعلماء السلف من الحِكم والنصوص الجذابة، وشغف الأسماع، ببعض الأشعار والنظم الموزون، والأقوال المأثورة، واستعان ببعض الدراسات المعاصرة في الأمور الطبية، والأغذية، والإعجاز العلمي المعاصر، مع تقديم النصائح المتنوعة، والإرشادات المفيدة، والتنبيه للآداب الدينية، والأحكام الشرعية، والعادات الاجتماعية، والقيم والأخلاق، ثم حذَّر من بعض الأمراض الفردية والجماعية والسلوكية كالغيبة والنميمة وضياع الوقت، التي تتنافى مع العقيدة الإسلامية والأخلاق الفاضلة، والآداب الإسلامية، وقيم رمضان وآدابه.

ونسأل الله تعالى أن ينفع الناس بهذه النفحات الرمضانية، وأن تكون لهم تذكرة وذكرى، ودعوة ونصيحة، ليتخذوا من معانيها نبراساً في الحياة.

كما ندعو الله تعالى أن يحفظ الشيخ مروان، وأن ينفع بعلمه، وأن يبارك في إنتاجه، وأن يديم عليه نعم الله تعالى: ﴿وَكَانَ فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا ﴾ [النساء: ١١٣].

كما نرجو الله تعالى أن يعلمنا ما ينفعنا، وأن ينفعنا بما يعلمنا، وأن يجعلنا ممن يستمعون القول فيتبعون أحسنه.

وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم إلى يوم الدين، والحمد لله رب العالمين.



محاضرات
دعويّة هادفة

تأليف

الدكتور مروان وحيد شعبان

قدم له

أ.د. محمد الزحيلي أ.د. هاشم جميل أ.د. القرشي عبد الرحيم

أ.د. ماجد أبو رخية أ.د. أحمد عباس البدوي أ.د. أحمد معاذ حقي

الجزء الأول

دار الإعجاز

لبنان– طرابلس

المقدمة الثانية

«محاضرات دعوية هادفة»

تقديم: أ.د. محمد الزحيلي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإن الإسلام شريعة وعقيدة، وأخلاق وسلوك، يشكل جميع جوانب الحياة الدنيا، والاستعداد للحياة الآخرة، وتتحقق سعادة الإنسان ومصالحه، بجلب النفع والخير له، ودفع السوء والضرر والشر عنه.

كما أن الشريعة الغرّاء أحكام وأخلاق، وسلوك والتزام، وليست مجرد كلام نظري، وشعارات برّاقة، وفلسفة محضة، وهذا يقتضي الجمع بين الإيمان والعمل، فالإيمان وحده لا يكفي، والعمل وحده لا يغني، ولذلك جمع القرآن الكريم بين الإيمان والعمل في آيات كثيرة، وحثّ على ذلك رسول الله ﷺ في أحاديث عديدة.

ولكنّ الإنسان قد يغفل، أو ينسى، أو يتكاسل، أو يماطل، أو يرجئ، أو يمني النفس بالأماني والآمال الخادعة، ومن هنا أمر القرآن الكريم بالتذكير حتى للمؤمنين، فقال تعالى: ﴿ وَذَكِّرْ فَإِنَّ ٱلذِّكْرَىٰ تَنفَعُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الذاريات: ٥٥]، كما أمر بالدعوة للجميع والتبليغ، فقال تعالى لنبيه ﷺ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾ [المائدة: ٦٧]، وقال عز وجل: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ [النحل: ٤٤]،

وخطاب الرسول ﷺ هو خطاب لأمته، وهو ما أكّده ﷺ بقوله: «بلغوا عني ولو آية»[1].

ومن هنا يقوم العلماء والفقهاء والخطباء والأئمة والمشايخ بالدعوة والتذكير شفهياً، وخطابة في المساجد والمدارس والجامعات وسائر الأماكن، وفوق ذلك يشاركون بالكتابة والبحوث والمقالات والدراسات التي يستفيد منها القراء، ليعمَّ نفعها، وينتشر صداها، وتبقى مع غياب الكاتب والمؤلف، وخاصة إذا كانت رصينة، وأمينة، وموثقة، وموضوعية، وصادقة، وتصدر عن قلوب مخلصة، فما صدر من القلب وقع في القلب، وأساس القبول والإفادة هو الإخلاص في العمل والدعوة والكتابة، وابتغاء وجه الله تعالى، فما كان لله دام واتصل، وما قصد به غيره انقطع وزال.

ومن هذا الصنف ما كتبه الأخ الباحث الدكتور مروان وحيد شعبان في هذه المحاضرات الدينية الهادفة، والنفثات الطيبة، والكلام الواضح، والحقائق الدينية والواقعية، والأحكام الشرعية، والوصايا، والتذكير في مجالات الإيمان والأخلاق، والفكر والعلم، والاجتماع والتربية، والسير والأعلام، مع إشراقات طيبة، وأسلوب أدبي وخطابي، وحماس متدفق، وحرص على سعادة الأمة، وإنقاذ الجيل، وأداء للأمانة، ومساهمة في الدعوة والإرشاد.

ولا نزكي على الله تعالى أحداً، ولكن يجب أن نقول ما نعرف عن الدكتور مروان من إخلاص، وحماس، وهو الخطيب المفوّه الذي يهزُّ المنابر بخطبه، مع نشاط الشباب، والانكباب على العلم، والتفرغ له، وله المساهمات الطيبة في التدريس الجامعي، والمشاركة في الندوات والمؤتمرات، والجرأة

---

(١) رواه البخاري في كتاب الأنبياء، رقم (٣٢٧٤).

في الحديث، والكلام والخطابة، والاعتمـــاد علـــى الآيـــات والأحاديـــث والحكم والأشعار.

ونسأل الله تعالى له التوفيق، وأن ينفع الله تعالى بعلمه، وأن يجزيه الخير، وأن يوفقه للمزيد من الإنتاج والعطاء، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، والحمد لله رب العالمين.

الأستاذ الدكتور محمد الزحيلي
أستاذ الفقه المقارن والدراسات العليا
كلية الشريعة- جامعة الشارقة

الشارقة: ١٤/٥/١٤٣١هـ
٢٨/٤/٢٠١٠م



المقدمة الثالثة

مصابيح الهدى في تاريخ الأمة

تقديم لكتاب:

«قبسات من سير العظماء»

الأستاذ الدكتور محمد الزحيلي

أستاذ الفقه الإسلامي والدراسات العليا

الحمد لله الذي خلق الناس، وفضّل بعضهم على بعض، وجعل العلماء ورثة الأنبياء، وأفاض عليهم العقل والحكمة، والنور والرشاد، ليكونوا مصابيح الهدى، وكواكب الحياة.

والصلاة والسلام على رسول الله، إمام المتقين، وقائد الغرّ الميامين، والهادي إلى الصراط المستقيم، والمربي المعلم الذي قال: «إنما بُعثت معلماً»[1]، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإن القرآن الكريم هو معجزة الله الخالدة الدالّة على أنه كلام الله، وأنزله على محمد بن عبد الله لتأييده في النبوة، وتصديقه في الرسالة، وليكون نوراً وهداية إلى قيام الساعة.

وقد تعددت وجوه الإعجاز بما لا يدخل تحت الحصر، ولم يقتصر الإعجاز القرآني على الجانب البياني، والفصاحة والبلاغة، والإعجاز العلمي، والعددي، والتشريعي، بل كان الإعجاز القرآني الدائم المشهود في المجال التربوي، وإعداد الأمة والأجيال على أفضل منهج وأقوم سبيل.

---

(١) هذا الحديث رواه ابن ماجه ٨٣/١، رقم (٢٢٩)، وأحمد بلفظ «ولكن بعثني معلماً» ٣٢٨/٣، والدارمي ١٠٥/١.

واتسمت معجزة القرآن في التربية وبتخريج الأئمة، والعلماء، والمجتهدين، والفقهاء، والدعاة، والمحدثين، والمربين، والقادة، والأبطال، وأنجبت نخبة من الشوامخ في مختلف العلوم، منذ نزل القرآن، وطوال التاريخ، وحتى تقوم الساعة، ويمثلون صفوة المجتمع، ليكونوا مصابيح الهدى، والرواد إلى الخير والبر، فكانوا علماء حكماء كادوا من فقههم أن يكونوا أنبياء، كما ورد في الحديث: «علماء أمتي كأنبياء بني إسرائيل»[1].

وطبق رسول الله ﷺ منهج القرآن الكريم الفريد في التربية، وهو المجتبى من ربه، والمصطفى على سائر خلقه، والمعلم الأول، فكانت إحدى معجزاته تربيته وتعليمه لصحابته الذين كانوا خير جيل عرفه التاريخ، وقد تخرجوا من مدرسة محمد ﷺ النبوية، ومدرسة القرآن والسنة، وبرز فيهم العلماء الذين كانوا نخبة الأمة، وكواكب الهداية.

واستمرت مدرسة القرآن، ومنهجه، ومدرسة النبوة وتعاليمها، تنجب العلماء، والعظماء، وتخرّج الدعاة والأئمة، ليكونوا منارات الرشاد، والملجأ للناس في الخطوب والملمات، والموئل لهم في شؤون الحياة، والمرجع للخلفاء والأمراء، والولاة والحكام، والقادة والعامة، وكانوا قدوة في السلوك، ومثلاً أعلى في العيون، وموضع الثقة والاحترام من الجميع، بل كانوا منارات للبشرية، ويقصدهم حتى غير المسلمين.

وكان الناس يلتفون حول علمائهم، ليأخذوا منهم، ويتربوا على أيديهم، ويتأسوا بفضلهم وشمائلهم، ويرصدوا مواقفهم المشهودة، وأعمالهم الفريدة، ويتعرفوا على سيرهم.

(١) جزم بعض العلماء برفعه، وأخذ آخرون بمعناه، وأنكره بعضهم، قال العجلوني: «وقد يؤيده أنه الواقع»، كشف الخفاء ٨٣/٢، ومهما قيل في سنده، فإن معناه صحيح.

وقام المؤلفون في مختلف الزمان بتدوين أخبار العلماء في كل عصر، وفاءً لهم، وتخليداً لذكراهم، ووسيلة ناجعة لمتابعتهم، والسير على خطاهم، وظهرت كتب حياة الصحابة، وكتب الطبقات، والتاريخ، والأعلام، والتراجم التي تمثل صفحة مشرقة من تاريخ الأمة الإسلامية، وتمّ إفراد كثير من العلماء بمؤلفات خاصة.

وإن الاطلاع على حياة هؤلاء العلماء من خير الوسائل التربوية للإنسان، لأنهم يمثلون التطبيق العملي للقرآن والسنة، والقيم والأخلاق، والأحكام والتعليمات، ولأنهم يقدمون الترجمة العملية في التطبيق والسلوك في مختلف الأحوال، فهم مدرسة صامتة وناطقة معاً، وهم معلمون ومربون، وهم مشاعل النور والهداية.

وإن القارئ لسيرة هؤلاء العلماء، والمطلع على أخبارهم، يتأثر بهم، ويستفيد منهم، ويتفاعل معهم، ويرتوي من مشاربهم، لذلك يحافظ الدعاة والمؤلفون على تقديم الدراسات عنهم، ونشر سيرتهم، كإحدى الوسائل المفيدة في الهداية والتربية والتهذيب.

ومن ذلك ما قام به ابننا النجيب، الشاب المهذب الأديب، الخطيب الإمام الداعية، صفوان وحيد شعبان من عرض جانب من حياة سلفنا الصالح، وعلمائنا النجباء، وأئمتنا البارزين، في كتابه «قبسات من سير العظماء» واختار ثلة منهم من مختلف المشارب، وتحرى الأخبار الصحيحة عنهم، ورتبهم حسب القرون، ووضع العناوين الجانبية لكل منهم، ليسهل على القارئ المعرفة والتركيز، وأفرد فضائلهم، ومناقبهم، وسجل مواقفهم، واحترام الناس لهم، والثناء عليهم، وتخليد ذكراهم، وبعض مؤلفاتهم، وقام

بتوثيق المعلومات من المصادر الموثوقة، واقتصر على سيرة أربعة من الصحابة، لأن الصحابة يحتاجون إلى مصنف خاص، وهو ما قمت به في كتابي «قبسات من حياة الصحابة» (نشر دار القلم العربي، حلب، ٢٠١٠م) وكتابي «طرائف من حياة الصحابة» تحت الطباعة، ثم عرض سيرة بعض الأعلام التابعين، وأئمة المذاهب الأربعة، وكبار العبّاد والعلماء، حتى وقف عند العالم الزاهد، والفقيه المحدث، والمؤرخ المدقق النووي رحمه الله تعالى (٦٧٦هـ)، وكلهم يجمع بين العلم والعمل، والتقوى والصلاح، والسيرة الحسنة، والمواقف المشهودة، فتطيب بأخبارهم القلوب، وتبتهج النفوس، وفي ذكرى الصالحين تتنزل الرحمات، وهذا غيض من فيض، وهو أول المشروع ليكتمل في المستقبل بإذن الله تعالى، فيكتب الله تعالى الأجر للباحث، ويستفيد من ذلك أولاً، ثم يستفيد القراء، ويجدد سيرة السلف الصالح، فجزاه الله خير الجزاء، ونفع بعلمه، ووفقه للسداد والاقتداء، والعمل النافع الطيب.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم،

والحمد لله رب العالمين.

الشارقة ١٥ شوال ١٤٣٤هـ

٢٠١٣/٨/٢٢م



الفهرس الوصفي
لكتب الحديث وعلومه في مكتبة جامعة الشارقة

إعداد

الأستاذ الدكتور محمد عجاج الخطيب

أستاذ الحديث وعلومه سابقاً في جامعة الشارقة

شارك في إعداده

رقية يوسف أحمد عبد الله   فاتن قاسم عبد الله

نسيمة أحمد كراني

بكالوريوس في الشريعة الإسلامية جامعة الشارقة

١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م

المقدمة الرابعة



تقديم لكتاب: «الفهرس الوصفي لكتب الحديث»

الأستاذ الدكتور محمد الزحيلي
عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

الحمد لله الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم، فكان أول ما أنزل «إقرأ» والصلاة والسلام على النبي الأمي المبعوث رحمة للعالمين الذي علم الشعوب والأمم، وبعد:

فقد أنزل الله تعالى القرآن، وفجر طاقات الفكر البشري، فأكب المسلمون على طلب العلم، وتحصيله، حتى وصلوا به إلى الدرجات العليا، وامتطوا الثريا، وصاروا علماء للأمم، وأنشأوا حضارة باسقة، وقدموا ذخيرة ثرة من الكتب والمؤلفات التي تزدان بها مكتبات العالم حتى اليوم، وكانت الأساس للنهضة الغربية، والتقدم العلمي، وتطور الحضارة.

وخلف علماء المسلمون تراثاً زاخراً في مختلف العلوم، بل أوجدوا علوماً جديدة لم يسبقهم بها أحد، وقدموها للإنسانية، منها علم الحديث ومصطلحه، وعلم أصول الفقه، وعلم الجبر، وغيره، ويمتاز علم الحديث ومصطلحه بوضع المنهج الدقيق النموذجي لنقل الأخبار، وتوثيق النصوص، ومعرفة الرجال، للتمييز بين المقبول والمرفوض، والصحيح والحسن والضعيف.

وفي هذا المجال في علم الحديث ومصطلحه صنفت الكتب العديدة التي خدمت السنة المطهرة، وحفظت المصدر الثاني للتشريع، وتعددت فيه المخطوطات والمطبوعات التي اقتنتها مكتبة جامعة الشارقة، ووضعت تحت

أيدي الباحثين والطلبة والمدرسين.

ونظراً لكثرة هذه الكتب فقد حرص الأستاذ الدكتور محمد عجاج الخطيب أستاذ علوم الحديث ومصطلحه على تسهيل الرجوع إلى هذه الكتب، وكلف بعض الطالبات المتفوقات النجيبات لفهرسة هذه الكتب، وبيان مضموها، لتكون سهلة المأخذ تحت أيدي الباحثين والطلبة، ويعرفوا مضموها، ووضعها في فهرس ينقسم إلى فرعين: فهرس بأسماء الكتب وعناوينها، وفهرس باسم المؤلفين، وجاء عملهم -تحت إرشاد الأستاذ الدكتور محمد عجاج الخطيب وتوجيهاته- مميزاً ويقع في سفر مفيد، مما يبين أهمية طباعته ونشره، ليكون في متناول الجميع، وتعم به الفائدة، مما يعتبر أول إنجاز علمي لطلبة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة، ليتلوه إنجازات لاحقة، وأعمال قيمة، لتقر عين صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى للاتحاد، حاكم الشارقة، الرئيس الأعلى للجامعة والأب الروحي لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية، لتقر عينه بهذا العمل، ويرى البواكير الأولى للغراس التي زرعها، والثمار للبذار الذي وضعه، فالله لا يضيع أجر من أحسن عملاً، ومن يعمل مثقال ذرة خيراً يره، ومن زرع حصد، ومن بنى سكن.

وأملنا بالله تعالى كبير بعودة الأمة لدينها وتراثها، وقرآنها وسنتها، وثقتنا غالية بطلابنا وطالباتنا لحمل هذه الرسالة التي وصلتنا عبر الأجيال الماضية، لنؤديه إلى الأجيال اللاحقة، فيستمر العطاء، وينبعث النور، ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله وتوفيقه.

والحمد لله رب العالمين

١٨ رمضان ١٤٢٢هـ الموافق ٤/١٢/٢٠٠١م.

الإمام النووي

IMAM NAWAWI
PERMATA DARI KOTA DAMSYIQ

الأستاذ خير الأنوار

ماليزيا

Oleh

Ustaz. Khairul Anuar Bin Ahmad

المقدمة الخامسة

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم لكتاب «الإمام النووي»

الحمد لله الذي أعز العلم والعلماء وفضلهم على كثير ممن خلق، والصلاة والسلام على رسول الله، إمام الأتقياء، ومعلم الناس الخير، ورضي الله عن الصحابة والتابعين ومن تبعهم إلى يوم الدين، وبعد:

فإن الإسلام دعا للعلم، ورفع مكانة العلماء، قال تعالى: ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ﴾ [المجادلة: ١١]، وقال عز وجل: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ [فاطر: ٢٨]، وقال تعالى: ﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ [طه: ١١٤]، وقال تعالى: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٦].

وأمر رسول الله ﷺ بالعلم، فقال عليه الصلاة والسلام: «طلب العلم فرضة على كل مسلم». ونبه إلى مكانة العلماء فقال: «العلماء ورثة الأنبياء»، وقال عليه الصلاة والسلام: «من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين».

وقام الصحابة، ثم التابعون بحمل الرسالة الإسلامية الخالدة، ونقلوها للأجيال، وأدوا الأمانة، وأناروا السبل للعالم، وأنشأوا أعظم حضارة في التاريخ.

وظهر في كل عصر أئمة أعلام، كانوا كالنجوم يهتدى بهم، وكانوا نوراً للشعوب يضئيون لهم السبيل، ويرشدونهم للخير، والبر، والصراط المستقيم، والدين القويم، ويقدمون لهم النصح، ويدرسون ويؤلفون ويكتبون، وتركوا لنا تراثاً زاخراً لا مثيل له في العالم.

ومن هؤلاء العلماء الأعلام الإمام أبو زكريا، محي الدين، يحيى بن شرف النووي، الفقيه الشافعي، الذي كان شعلة مضيئة في بلاد الشام، وشرح صحيح مسلم، وصنف أعظم الكتب، مع الزهد الشديد، والورع الكامل، والاشتغال بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومكاتبة الحكام والملوك في تطبيق شرع الله والالتزام به وإقامة العدل ومنع المظالم، وهو المعول على كتبه منذ عصره وحتى الآن في الفقه الشافعي، والحديث وسنده، وفقه الحديث، والرجال، حتى إن كتابه «رياض الصالحين» وكتابه «الأذكار» أكثر الكتب في العالم الإسلامي انتشاراً بعد القرآن الكريم وكتب السنة.

وقد قام الأستاذ خير الأنوار أحمد الماليزي بعرض صفحات من حياة الإمام النووي اعترافاً بفضله ووفاء لسيرته العطرة، ليقدمها لشباب المسلمين اليوم، ليقتدوا به، ويستفيدوا من علمه، ويعرفهم على كتبه ومكانته العلمية للتعويل عليها، والحرص على قراءتها ودراستها، والأخذ بها، ليكونوا خير خلف لخير سلف، وليستمر النور والعطاء في هذه الأمة، ويعرف الأحفاد فضل الآباء والأجداد، ويجددوا سيرتهم، لتعود الأمة إلى رشدها ودينها، وتعتز بشرعها وأحكامها، وتتبوأ المكانة المرموقة في العالم.

جزى الله الأستاذ خير الأنوار خير الجزاء، ونفع الله بعلمه وسدد خطاه في خدمة العلم والعلماء، ووفقه لمتابعة العطاء والإنتاج، وأرجو الله أن يكتب له هذا العمل في صحيفة أعماله ويبارك له.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، والحمد لله رب العالمين.

الأستاذ الدكتور محمد الزحيلي

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

جامعة الشارقة

المقدمة السادسة



تقديم لكتاب «الثقافة الإسلامية»

الحمد لله رب العالمين الذي أنعم علينا بالهدى والدين القويم، والصلاة والسلام على رسول الله المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد: فإن أعظم النعم علينا في الدنيا هو الإسلام الذي رضيه الله تعالى لنا ديناً، وأخرجنا فيه من الظلمات إلى النور، وهدانا إلى الصراط المستقيم، وشرعه لتحقيق مصالح الإنسان في الدنيا والآخرة، وتوفير السعادة في الحياة، والفوز برضا الله والجنة بعد الوفاة.

ومن فضل الله تعالى أن حفظ لنا الدين والإسلام من كل تغيير وتبديل حتى تقوم الساعة، قال تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩]، وتم نقل القرآن بالتواتر عن طريق الآلاف والملايين، وحفظ في الصدور والسطور، وتولى العلماء حفظ السنة التي وصلتنا -والحمد لله- صحيحة صافية، وقام العلماء في كل عصر بواجبهم في الدعوة والتبليغ، والتعليم والتدريس، والتأليف والتصنيف، حتى صارت الثروة الشرعية أكبر ثروة في العالم.

واليوم حصلت الصحوة الإسلامية المجيدة، وعاد الكثيرون إلى الإسلام والدين، واستقلت معظم الشعوب الإسلامية، وازدادت المساجد، وفتحت المعاهد الدينية، وكليات الشريعة وأصول الدين والدعوة، والجامعات الإسلامية، وأقبل الشباب عليها بشوق وحماس وإيمان.

وإن الله تعالى فرض العلم على كل مسلم ومسلمة، وأوجب تعلم الأحكام الشرعية التي تتعلق بكل مسلم ومسلمة، ثم فتح باب فرض الكفاية على المتخصصين في دراسة الشريعة وأصول الدين، وظهرت -والحمد لله- المؤلفات المعاصرة، بأسلوب قشيب، وثوب جديد، وصياغة سلسلة.

ومن هنا وجب على المسلمين الإقبال على طلب العلم، ودراسة الدين والإسلام، والقرآن والسنة، والدعوة والعقيدة، ولذلك كتب العلماء المعاصرون كتباً بعنوان «الفكر الإسلامي» أو «الثقافة الإسلامية» أو «نظم الإسلام» لتغطي بشكل عام ما يتضمنه الشرع والدين، والقرآن والإسلام من عقيدة وإيمان، وأخلاق وتربية، وعبادات وأحكام عملية.

وفي هذا الخصوص كتب الزميلان الفاضلان، والعالمان الجليلان الأستاذ الدكتور مصطفى مسلم، والأستاذ الدكتور فتحي الزغبي، كتاباً قيماً في «الثقافة الإسلامية» وتضمن أهمية الثقافة الإسلامية وأهدافها، وخصائصها، ثم مصادر الثقافة الإسلامية، وتاريخها، ومجالات الثقافة الإسلامية في العقيدة والعبادات بمعناها الخاص والعام، والأخلاق، ثم أضافا أبحاثاً مهمة في تحديات الثقافة الإسلامية ومنها الغزو الفكري، وشبهات المستشرقين، والعلمانية والعولمة، وبيّن المؤلفان -جزاهما الله خيراً- كيفية مواجهة الغزو الفكري، والشبهات، ومطاعن المستشرقين، والعولمة في مختلف المجالات.

ويمتاز الكتاب بحسن التأليف والتصنيف، والخطة الواضحة، وتخريج الأحاديث الشريفة، والإشارة إلى بعض المصادر والمراجع، كما يمتاز بحسن العرض، وتقسيم المعلومات إلى فقرات تسهل على القارئ المتابعة، وضبط الأفكار، والترقيم الذي يساعد الطالب والمطلع على التسلسل في الأفكار.

وقام أهل الخير والفضل بترجمته إلى اللغة القازاقية، ليعم النفع، وليكون العلم رحم بين أهله، ويتم التوصل بين المسلمين في أقطار الأرض، قال الله تعالى: ﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ﴾ [الزلزلة: ٧]، وقال عز وجل: ﴿ وَقُلِ ٱعْمَلُوا۟ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [التوبة: ١٠٥].

جزى الله كل فاعل للخير، ودال عليه، ومُساهم فيه، لنلقى الله تعالى تحت لواء سيدنا محمد ﷺ، والحمد لله رب العالمين.

الشارقة ١٤٣٣/٥/٢٨هـ

٢٠١٢/٤/٢٠م

الأستاذ الدكتور محمد مصطفى الزحيلي

أستاذ الفقه المقارن والدراسات العليا

عميد كلية الشريعة بجامعة الشارقة (سابقاً)

عضو وخبير المجامع الفقهية الإسلامية



المقدمة السابعة

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم لكتاب «تجويد القرآن الكريم»

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ليكون للعالمين نذيراً، والصلاة والسلام على رسول الله الذي أنزل عليه القرآن، وأمره سبحانه وتعالى بتبليغه، فقال عز وجل: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَ﴾ [المائدة: ٦٧]، ثم أمره تعالى بالبيان، فقال عز وجل: ﴿وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلذِّكۡرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ وَلَعَلَّهُمۡ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤]، ورضي الله عن صحابة رسول الله الذين كانوا خير جيل عرفه التاريخ، وتلقوا القرآن الكريم من رسول الله، وحفظوه، وحملوه، ونسخوه، وبلّغوه للناس، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وبعد:

فإن القرآن الكريم كلام الله تعالى المترل على سيدنا محمد ﷺ، باللفظ العربي، المنقول إلينا بالتواتر، المكتوب في المصاحف، المتعبد بتلاوته، المعجز بأقصر سورة منه، المبدوء بسورة الفاتحة المختوم بسورة الناس.

وإن القرآن الكريم كتاب الله الخالد، وهدية السماء للأرض، والمعجزة الكبرى للإسلام، والدستور العادل، وسر بقاء المسلمين، والموحّد بينهم، الحافظ لدين الله الصحيح، والمحفوظ في الصدور والقلوب، والمنتشر في العالم بدون تغيير ولا تبديل، والذي يسّره الله وسهّل تلاوته وحفظه.

وإن تلاوة القرآن عبادة، وكل حرف بعشر حسنات، وسخر الله العلماء والقراء لتعليمه وتحفيظه، وقال رسول الله ﷺ: «خيركم من تعلم القرآن وعلمه»

ولذلك يحرص المسلم على قراءته ليلاً ونهاراً، ولا تصح الصلاة إلا به، وهو الذي يوحد الأمة الإسلامية في مشارق الأرض ومغاربها، ويعكف عليه الملايين في كل لحظة، ويطبع منه الملايين، ويجب أن يكون في كل بيت ومسجد ومدرسة ومكان، ويبدأ الأطفال بالتلاوة والحفظ لصغار السور منذ نعومة أظفارهم، ليقوّم لسانهم، وتصح صلاتهم، ويحفظ لهم العقيدة والدين، والأخلاق والسلوك، ويفتح أذهانهم وعقولهم على ذكر الله تعالى وتسبيحه، ويتسابقون في ذلك، وتعقد له الندوات، وتخصص له الجوائز، حتى استقر في السنوات الأخيرة أن الأوائل في حفظ القرآن وتجويده وترتيله هم من المسلمين غير العرب.

وهذا القرآن الكريم يجب قراءته بشكل صحيح، وهو تجويد القرآن وترتيله، للنطق به بشكل سليم، وهو ما قام به جبريل، ثم الرسول الكريم، ثم الصحابة، ثم التابعون، واستمر التلقي والتعليم طوال التاريخ وحتى تقوم الساعة، وفتح المسلمون الدور لذلك باسم الكتاتيب، ودور حفظ القرآن المنتشرة في العالم، ويقبل عليه الفتية والفتيات، والشباب، والطلبة والمسنون، قال الله تعالى: ﴿وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا﴾ [المزمل: ٤]، وقال عز وجل: ﴿كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ ۖ وَرَتَّلْنَٰهُ تَرْتِيلًا﴾ [الفرقان: ٣٢]، وقال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَتْلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ﴾ [البقرة: ١٢١]، ولذلك يقوم القراء في جميع أنحاء الأرض بتعليم التلاوة، وصنفوا في ذلك الكتب المختصرة المفيدة، وأنشئت إذاعات القرآن الكريم لتستمر تلاوته بشكل صحيح ودقيق ليلاً ونهاراً وخصصت قنوات فضائية للتلاوة، وكل ذلك بفضل الله تعالى، وتسخير الناس له، ليبقى القرآن كما أراده الله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

ومن هذه الكتب «الملخص المفيد في علم التجويد» للشيخ محمد أحمد معبد رحمه الله تعالى، وهو لا يحتاج إلى تقديم، وتمت ترجمته إلى اللغة القازاقية، للتذكير، وليتم النفع به، والاستفادة مما فيه، ليحظى المسلم بخيري الدنيا والآخرة، ويتقن تلاوة القرآن العظيم، ويساعده على حفظه، وحسن النطق به، والمعرفة الصحيحة للمدود، ومكان الوقوف، وإخراج الحروف، والتغني بالقرآن، وحتى لا يبقى حجة لأحد في التقصير، وكل ذلك فضل كبير، وفيه أجر عظيم، فجزى الله المؤلف خير الجزاء، وتغمده برحمته، وجزى الله القائمين على الترجمة والطباعة والنشر خيراً، والمساهمين في خدمة القرآن فالدال على الخير كفاعله، وربنا يقول: ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡبِرِّ وَٱلتَّقۡوَىٰۖ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِۚ﴾ [المائدة: ٢]، ورسول الله ﷺ يقول: «أهل القرآن هم أهل الله وخاصته، وهم أشراف أمتي».

نسأل الله تعالى القبول والتوفيق للعمل، وحسن الختام، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، والحمد لله رب العالمين.

الشارقة ١٤٣٣/٥/٢٨هـ

٢٠١٢/٤/٢٠م

الأستاذ الدكتور محمد مصطفى الزحيلي

أستاذ الفقه المقارن والدراسات العليا

عميد كلية الشريعة- جامعة الشارقة (سابقاً)

عضو وخبير المجامع الفقهية



المقدمة الثامنة

نفحات إيمانية في محبة رسول الله

في تقديم كتاب «من كنوز النبوة»

الأستاذ الدكتور محمد الزحيلي

الحمد لله حق حمده، لما أنعم به علينا من نعم وأفضال، ومنها بعثة محمد ﷺ، وأنه الرسول الكامل المكمّل، الذي ختم به النبوات والرسالات، وجعله أفضل الأنبياء والرسل، وأفضل الخلق أجمع.

والصلاة والسلام على رسول الله، حبيب الله تعالى، والحبيب الأول في قلوب المؤمنين، والشفيع المشفّع لدى رب العالمين يوم يبعث الناس ليوم الدين.

ورضي الله عن الصحابة أجمعين الذين تربوا على يدي رسول الله ﷺ، ثم صاروا كالنجوم، فنشروا الإسلام في البلاد، وأضاءوا المعمورة بهدي خير العباد، وكانوا إحدى معجزاته في التربية والإعداد، وحققوا آماله فيهم في الخيرية والرشاد.

ورضي الله عن الآل والتابعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدّين، وبعد:

فإن محبة رسول الله ﷺ شعار المؤمنين، وعقيدة الصالحين، ونشوة المحبين، وزاد السالكين، وحقيقة صادقة لدى المسلمين، لأن فيه هذه المعاني الآتية:

محمد رسول الله...، إنها النبوة... ذلك رسول الله...

ولما وسوس الشيطان لبعض أعوانه الأوروبيين في الدانمارك وغيرها في الإساءة إلى رسول الله ﷺ بالصور الكرتونية، كانت صرخة المسلمين في العالم: إلا رسول الله، وكانت ردة الفعل مدوّية من النواحي العاطفية، والعقلية، والدينية، والعقدية.

ذلك أن محبة رسول الله في القلب والعقل، وفي العواطف والسلوك، وفي الأحلام واليقظة، وعند التدّين الكامل، أو حتى لمجرد الانتماء للإيمان والإسلام، إنها محبة قلبية، وعقلية، وعاطفية ووجدانية، وسلوكية وعملية.

إنها المحبة المنطلقة من قول الحق تبارك وتعالى الذي ربط محبته باتباع رسوله ﷺ، فقال: ﴿ **قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ** ﴾ [آل عمران: ٣١]، وهل يوجد اتباع صحيح وصادق لرسول الله إلا بعد محبته ومعرفة سنته، وسيرته، وفضائله، وخصائصه، وشمائله، وأخلاقه، وعطفه، ورحمته؟ كما وصفه ربه سبحانه بقوله: ﴿بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾ [التوبة: ١٢٨].

إنها المحبة الملبّية لحديث رسول الله ﷺ القائل: «لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده والناس أجمعين»[(١)]، ومحبة الوالد والولد فطرية، ومحبة رسول الله إيمانية.

وإنه المحبة الباعثة لحلاوة الإيمان لقوله ﷺ: «ثلاث من كنّ فيه وجد حلاوة الإيمان: أن يكون الله ورسوله أحبّ إليه مما سواهما، وأن يحبّ المرء لا يحبه إلا لله، وأن يكره أن يعود في الكفر كما يكره أن يقذف في النار»[(٢)]، قال النووي رحمه الله تعالى: «هذا حديث عظيم، أصل من أصول الإسلام، ومعنى حلاوة الإيمان: استلذاذ الطاعات، وتحمل المشقات في رضى الله عز وجل ورسوله، وإيثار ذلك على محبة عرض الدنيا، ومحبة العبد ربه سبحانه

---

(١) رواه البخاري رقم ١٤.

(٢) رواه البخاري رقم ١٦ ومسلم رقم ٤٣.

وتعالى بفعل طاعته وترك مخالفته رسول الله ﷺ» وهذا هو الهدف من المحبة المتمثل بالالتزام والطاعة والتحرز من المخالفة.

إنها المحبة المطلقة لرسول الله ﷺ، لأنه المعصوم عن الخطأ، وهو المقتدى به الذي جعله الله تعالى أسوة للمؤمنين، فقال تعالى: ﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا ﴾ [الأحزاب: ٢١]، وإنها المحبة المطلقة التي بلغت النهاية، ولا شيء يسمو عليها ويعلو إلا محبة الله تعالى ذي الفضل الكامل، والإنعام الواسع، والمتفضل على الكون والحياة والإنسان.

إنها المحبة الدئمة في الليل والنهار، وفي جميع الأوقات، وفي كل الأماكن التي يذكر فيها محمد رسول الله تحقيقاً لقوله تعالى: ﴿وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ﴾ [الشرح: ٤]، وأن الله رفع اسمه، وأعلى ذكره وشأنه، كلما ذُكر الله تعالى في الأذان والإقامة على مدار الساعات والدقائق.

إنها المحبة الشاملة في جميع مناحي الحياة، وفي جميع المجالس، وفي جميع المناسبات، لأن سنته المطهرة، وسيرته العطرة، تغطي جميع المجالات، وفي مختلف الأحوال الخاصة والعامة.

إنها المحبة المفروضة فرضاً مع محبة الله تعالى، فإن نقصت تعرض صاحبها للتهديد والخطر، مهما كان البديل من الآباء والأبناء، والإخوان والأزواج، والعشيرة والأموال، والتجارة والمساكن، وهو ما جاء صريحاً في قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ

ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٖ فِي سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُواْ حَتَّىٰ يَأۡتِيَ ٱللَّهُ بِأَمۡرِهِۦۗ وَٱللَّهُ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡفَٰسِقِينَ ﴾ [التوبة: ٢٤].

إنها المحبة التي لا تأتي من فراغ، بل هي مكافأة وثمن وعوض عما قدمّه رسول الله ﷺ من هداية ورشاد، وأنه الرحمة المهداة، وأنه رحمة للعالمين، وأنه أضاء الوجود برسالته ونوره، وتضحيته وجهاده، وحرصه على إنقاذ الأمة من الضلال والردى، والجاهلية والجهل، والظلم والظلام، وعما يقدمه رسول الله ﷺ من حياة للقلوب، وسعادة للأرواح، وأن الصلاة عليه تمنح صاحبها الرضى والرحمة والغفران من الله تعالى، ففي الحديث الصحيح «من صلّى عليّ صلاة صلّى الله عليه بها عشراً»[1]، وفي الحديث الحسن: «أولى الناس بي يوم القيامة أكثرهم عليّ صلاة»[2]، وأولى: أي أقرب وأحرى، وكذا فإن جزاء هذه المحبة عما سيقدمه رسول الله ﷺ في قادمات الأيام يوم العرض والحشر والحساب من شفاعته لأمته، فيناجي رب العزة: أمتي أمتي، ويجأر العباد إلى الأنبياء للشفاعة، فيعتذر كل منهم بعذر، حتى يلجؤوا إلى رسول الله ﷺ، فيلبي: أنا لها، أنا لها، ويشفع لهم عند الله تعالى.

وإن محبة رسول الله الحقيقية تتوقف على معرفة المحبوب، وصفاته وشمائله، وميزاته وخصائصه، لتكون محبة صادقة، ونابعة من القلب، لتؤتي ثمارها في الاتباع والطاعة، والتأسي والالتزام، بل والتضحية والفداء، وهذا يوجب تتبّع السنة المطهرة، والسيرة النبوية، حتى لا تكون المحبة ناشئة عن فراغ، أو لمجرد التقليد والمحاكاة، مما قد يدفع إلى الإنكار، كما قال تعالى:

---

(١) مسلم رقم ٤٠٨.

(٢) الترمذي رقم ٤٨٤.

﴿أَمْ لَمْ يَعْرِفُواْ رَسُولَهُمْ فَهُمْ لَهُۥ مُنكِرُونَ﴾ [المؤمنون: ٦٩].

وإن محبة رسول الله ﷺ تبعث في القلب الراحة، والسعادة، والطمأنينة، والأنس لقرب الله تعالى وقرب رسوله ﷺ، وتمدّ الإنسان بالطاقة الروحية، والشوق الخالص للاتباع واللقاء تحت لواء رسول الله ﷺ يوم القيامة، والشرب من حوضه الشريف، والارتشاف من يده الطاهرة.

وإن محبة رسول الله ﷺ دليل على كمال الإيمان، وحسن الإسلام، وصدق الاتباع، وعنوان الشوق، لأنها تغذي الأرواح، والقلوب، وبها تقرُّ العيون، وتفيد عند الشدائد والكربات، فكلما حلّ بالإنسان ما ينغصه ويؤلمه، صلى على رسول الله لتفريج الكرب والهم والحزن، فتعود النفس إلى الغبطة والسرور والانشراح.

وإن محبة رسول الله ﷺ توجب السعي إلى إحياء سنته، والحفاظ على دعوته، والتمسك بمنهجه، والحرص على آدابه وتوجيهاته.

وإن محبة رسول الله ﷺ تستوجب حبّ من أحبّه، لأنه لا يحب إلا المؤمن الصادق، والتقي الخالص، والمسلم العامل، وهي تستوجب حبّ ما أحبّه، لأنه لا يحب إلا الشهد الصافي، والخير المطلق، والعمل النافع، والفعل المفيد.

وإن محبة رسول الله ﷺ تؤدي إلى مرافقته في الجنة والفردوس الأعلى، لحديث الأعرابي قال: يا محمد، الرجل يحبّ القوم ولما يلحق بهم، فقال رسول الله ﷺ: «المرء مع من أحبّ»[1].

---

(١) رواه الترمذي وقال حسن صحيح رقم ٢٣٨٧، ورواه بلفظ آخر البخاري رقم ٥٨١٦، ومسلم رقم ٢٦٤٠.

وإن محبة رسول الله لا يسعها اللسان، ويعجز عنها البيان، ويجف عندها القلم والمداد، ولا تحيط بها الكتب والصفحات، ويلخصها قول الحق تبارك وتعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾ [الفتح: ٢٩]، وقوله تعالى: ﴿فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطور: ٤٨].

هذه لمحات ونفحات، ومعالم، ومشاعر في محبة رسول الله ﷺ جاش بها الفؤاد، وتحتاج إلى المزيد من طول النفس، وسيولة البيان، ومع ذلك تبقى حبيسة مع الروح، حتى تحظى بلقاء المحبوب يوم الدّين، في جنات النعيم، مع الأنبياء والصديقين والشهداء، وحسن أولئك رفيقاً، وأختم ذلك متمثلاً بأبيات من حكمة الشافعي رحمه الله:

تعصي الإله وأنت تظهر حبه ... هذا محال في القياس بديع
لو كان حبك صادقاً لأطعته ... إن المحب لمن يحب مطيع

وبعد: فإن هذه المشاعر والأحاسيس، وكتابة هذه الحقائق والعواطف، جاشت في نفسي حين طلب مني الأخ عامر محمد عثمان أن أكتب له مقدمة لكتابه، وليست بيننا معرفة سابقة، إلا أن العلم رحم بين أهله، وسألته عن عنوان كتابه فقال: «من كنوز النبوة» فلبيت الرغبة، واستجبت للطلب حباً برسول الله ﷺ، فإن كل ما درسناه، ويدرسه العلماء هو شيء من كنوز النبوة التي لا تنضب، وهي كنوز لا تقدر بثمن، وهي جانب من نور المصطفى ﷺ، لأنها تملأ الكون، وتجني الثمار اليانعة في مختلفة جوانب الحياة، ولذلك جاءت مفردات الكتاب وعناوينه الرئيسة والفرعية، من فيوضات النبوة في العقيدة والإيمان، والأخلاق والسلوك، والآداب والأحكام، مما وردت فيه الأحاديث الكثيرة، والسنة الشريفة، ولتكون نوراً وضياءً للقارئ، فيهتدي بها

من ظلمات الحياة، ودياجير الاتهامات والدعايات المسيئة لمقام النبوة، ليحـــقّ الله الحقّ، ويُبطل الباطل، وليقوم الدعاة والعلماء والخطباء والكتّاب بكـــشف الحقائق، ووضع النقاط على الحروف، وإضاءة الشموع علـــى الطرقـــات، ليهتدي بها الناس، ويزداد الذين آمنوا إيماناً وثباتاً ويقيناً، وحباً لمقام النبـــوة، وشوقاً للمزيد من معرفة سيرته وكنوزه.

واطلعت على كتاب «من كنوز النبوة» عند الإخراج الأوليّ له، ورأيتـــه يحتاج إلى إعادة ترتيب، ووضعه في فصول متتالية، لتأخذ بيد القارئ إلى تحقيق المقصود، وتساعده على الإفادة والربط بين الموضوعات المتقاربة والمتشابهة، مع الالتزام بمنهج واحد في تخريجه الأحاديث وعزوها لكتب السنة المطهرة.

وإن ما قدّمه الأخ عامر يمثل جزءاً من كتر النبوة التي صدعت بها نفسه، وخطّه يراعه، ليساهم في نشر الدعوة، ويقدمه للناس ليعمّ بها الانتفاع، فجزاه الله خير الجزاء، وبارك الله في عمله، ونفع بعلمه، وأعانه على زيادة الإنتـــاج والعطاء، والله من وراء القصد، والحمد لله رب العالمين.

الشارقة في ٢٣/ شعبان ١٤٣٣هـــ

١٣/ تموز ٢٠١٢م

الأستاذ الدكتور محمد الزحيلي

أستاذ الفقه المقارن والدراسات العليا



شرح
المُعتمد في أصول الفقه

نظم وشرح
الدكتور محمّد الحبش

تقديم
الدكتور محمّد الزحيلي

المقدمة التاسعة

تعريف عام بعلم أصول الفقه

بقلم: الأستاذ الدكتور محمد الزحيلي

الحمد لله رب العالمين، حمداً يوافي نعمه، ويكافئ مزيده، والصلاة والسلام على رسول الله، معلم الخير، ومرشد الناس إلى دين الله بالحكمة والموعظة الحسنة، القائل: «طلب العلم فريضة على كل مسلم».

ورضي الله عن الآل والصحابة والتابعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وعن العلماء العاملين، والدعاة المخلصين، وبعد..

فإن الأمة الإسلامية تميزت عن بقية الأمم بميزات كثيرة في العلوم والثقافة، والحضارة والإبداع، وفي مجالات متنوعة، ومن هذه الميزات التي انفردت بها على بقية الأمم والشعوب في الجانب العلمي والتطبيقي والمنهجي إبداعها لبعض العلوم التي لم يسبق لها مثيل في التاريخ، ولم يلحقها فيها أحد حتى الآن، ومن ذلك علمان أساسيان، وهما:

١- علم مصطلح الحديث أو علم أصول الحديث ومصطلحه الذي وضعه العلماء المسلمون، ليكون أدق منهج علمي في النقد والتراجم والرجال ونقل الأخبار والروايات.

٢- علم أصول فقه في مجال التشريع والحكم، والأنظمة والشرائع، وفي دائرة الاجتهاد والفتوى والقضاء والإدارة، والمحاماة والبحث، وتفسير النصوص وفهمها.

لذلك يشكل علم أصول الفقه المنارة الوضاءة بين العلوم الشرعية، ويعتبر مفخرة الأمة في حضارتها وعلومها.

وهو علم فريد في تاريخ الأمم والشرائع القديمة والحديثة، وهو مما انفرد به المسلمون بين الأمم.

قال ابن خلدون: (واعلم أن هذا الفن من الفنون المستحدثة في الملة) وعلم أصول الفقه عبارة عن القواعد والمبادئ التي سار عليها الفقهاء في استنباط الأحكام من المصادر الشرعية، وبيانها للناس، ويتكون من الضوابط التي يلتزم بها الفقيه أو المجتهد، بقصد أن يكون طريقه مستقيماً واضحاً، لا يعتريه وهن أو انحراف، ولا خبط أو اضطراب، ويوصل إلى الهدف المقصود.

وهذا العلم هو المصباح الذي ورثته الأجيال، وحمله العلماء لبيان الأحكام الشرعية لكل جديد في كل عصر، ومعالجة المبادئ والأحداث التي تطرأ، وغير ذلك وفق منهج محدد، يسير عليه العالم في الاستنباط والاجتهاد.

وعلم أصول الفقه من العلوم الأساسية في الدين لضبط الخلاف، وتمييز الغث من الثمين، وكشف مناهج الأئمة والعلماء في الاجتهاد والاستنباط والاستدلال، لذلك بيَّن ابن خلدون أهمية أصول الفقه، فقال: (اعلم أن أصول الفقه من أعظم العلوم الشرعية، وأجلها قدراً، وأكثرها فائدة... وهو في الأدلة الشرعية من حيث تؤخذ منه الأحكام)[1].

وكان الإمام الشافعي، رحمه الله تعالى أول من دوّن علم أصول الفقه وكتب فيه رسالته المشهورة (الرسالة) التي تعتبر أصل الأصول، ثم وضعها

(١) مقدمة ابن خلدون ص٤٥٥، وانظر التعريف بعلم أصول الفقه، وبيان أهميته، ونشأته، وتطوره، وأشهر علمائه، وأهم كتبه في كتاب «أصول الفقه الإسلامي» وكتاب «تعريف عام بالعلوم الشرعية» وكتاب «مرجع العلوم الإسلامية» وكلها للدكتور محمد الزحيلي.

مقدمة لكتابه الفقهي العظيم (الأم) واتخذها منهاجاً للاستنباط والاجتهاد وبيان الأحكام، قال الرازي: (اعلم أن نسبة الشافعي إلى علم الأصول كنسبة أرسطو إلى علم المنطق، وكنسبة الخليل بن أحمد إلى علم العروض) وقال ابن خلدون: (وكان أول من كتب فيه الشافعي).

وشمّر العلماء والفقهاء من مختلف المذاهب عن سواعدهم في التأليف والتصنيف في علم أصول الفقه، وتعددت طرق التأليف فيه، وظهرت المؤلفات العظيمة، والكتب القيمة في الأصول، واستمر هذا العمل المبارك طوال العصور الإسلامية، وصار علم أصول الفقه من أوائل العلوم الشرعية التي تدرس في جميع المدارس والمعاهد الشرعية، وأصبح مقرراً أساسياً في جميع الجامعات الإسلامية وكليات الشريعة والدعوة، ولمست الجامعات الأخرى أهميته وفائدته وخواصه، فأصبح علم أصول الفقه أحد المقررات في جميع كليات الحقوق في العالم العربي والإسلامي.

وصنفت كتب كثيرة على طريقة المتأخرين، ومنهج التأليف المعاصر، الذي يتناسب مع الدراسة والتدريس في الجامعات الإسلامية، وكليات الشريعة والدعوة، وكليات الحقوق، وهي كتب قيمة ومفيدة.

كما نشرت في ربع القرن الأخير أهم كتب الأصول القديمة، وهي المراجع القيمة لهذا العلم، والمصادر الأصلية له، مما يبشر بخير عميم في دعوة هذه الأمة إلى تراثها، وحضارتها، وشريعتها، وعلومها لتكون بمشيئة الله تعالى خير خلف لخير سلف، وأصبحت مكتبة علم أصول الفقه عامرة والحمد لله، ولكنها تحتاج إلى التطبيق والممارسة للاستفادة الكاملة منه.

وكنت قد صنفت كتاباً في (أصول الفقه الإسلامي) لطلاب السنة الثانية من كلية الشريعة بجامعة دمشق، وطبع عدة مرات، وقام الشاب المؤمن

النشيط الأستاذ محمد الحبش بنظمه بطريقة مفيدة، ونافعة، وميسرة، ثم رجع إلى المنظومة فشرحها ملتزماً بذلك خطة الكتاب الأصلي ومنهجه في الترتيب والتبويب والبيان، وها هو يقدمه للناس وطلاب العلم ليستفيدوا منه، وينتفعوا به، فجزاه الله خير الجزاء، ونفع الله به، وزاده علماً وأدباً وخلقاً.

نسأل الله العلي القدير أن يسدد خطانا لما فيه الخير والبركة، وأن يأخذ بيدنا إلى سواء السبيل، وأن يبارك لنا في العلم، وأن يمنحنا الفضل والقدرة على العمل والالتزام، وأن يردنا إلى ديننا رداً جميلاً، ويلهم المسلمين العمل بكتاب الله، وسنة رسول الله ﷺ على الوجه الذي يرضاه، ويتفق مع التفسير الصحيح لكتاب الله تعالى، والفهم الدقيق للسنة، وأحكام الشرع، ومصادر التشريع.

والله ولي التوفيق، وهو نعم المولى ونعم النصير، والحمد لله رب العالمين.

الأستاذ الدكتور محمد الزحيلي

وكيل كلية الشريعة للشؤون العلمية بجامعة دمشق

رئيس شعبة الفقه المقارن في قسم الدراسات العليا

بمجمع أبي النور الإسلامي



الموسوعة الشّاملة
في الفرائض والمواريث
المُسمَّى
الدُّرَّة اليتيمة في علم الفرائض

بقلم

الشيخ جمال كمال لطيف كوبرلي

قدَّم له

الأستاذ الدكتور العلامة

محمّد الزحيلي

دار وحي القلم

المقدمة العاشرة



معجزة القرآن والإسلام في علم الفرائض والمواريث

تقديم لكتاب الدرة اليتيمة في علم الفرائض

للشيخ جمال كمال لطيف كوبرلي

بقلم الأستاذ الدكتور محمد الزحيلي

الحمد لله رب العالمين، الذي يستحق الحمد والثناء والشكر، والصلاة والسلام على رسول الله إمام الأنبياء، والأتقياء، سيد ولد عدنان، المبعثو رحمة للعالمين، والمبين عن الله شرعه القويم، ورضي الله عن الآل والأصحاب أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فإن القرآن الكريم معجزة الإسلام الخالدة، الذي أنزله الله على نبيه ورسوله محمد ﷺ كباقي المعجزات للأنبياء والمرسلين، لتأييدهم، وبيان صدقهم، وأنهم مبعوثون ومرسلون من عند الله تعالى، بدليل المعجزة التي يؤيدهم الله تعالى بها، وهي أمر خارق للعادة تظهر على يد نبي أو رسول، لبيان صدقه، وتأييده من الله تعالى.

ومعجزات الأنبياء والرسل السابقين ثابتة، وأخبرنا القرآن الكريم عن أهمها، ولكنها معجزات مادية لمن يراها، ويحضر وقوعها، وهي معجزات مؤقتة في زمنها، لأن رسالة الأنبياء والرسل السابقين مؤقتة لزمنهم، وخاصة لأمتهم.

وأيد الله تعالى رسوله محمداً ﷺ بمعجزات كثيرة، مادية ومعنوية، تصل إلى ثلاثمائة وسبع عشرة معجزة، عرضها علماء السيرة، وأصحاب الصحاح

والسنن والمسانيد والمستدركات والمستخرجات، وفصَّلها بعضهم بكتاب، أو بفصل بعنوان شمائل رسول الله ﷺ، وهي تستحق الدراسة والتعرف عليها، ليزداد المؤمن إيماناً بالله وبرسوله ﷺ وبالإسلام وشرعه ودينه، ثم يزداد حباً لرسول الله ﷺ، وهو ما يدفعه عملياً للاتباع والاقتداء والالتزام بالأحكام الشرعية، لنيل محبة الله ورسوله، والانضواء في ظلال القرآن والسنة والشرع كافة، ويحقق السعادة والراحة والطمأنينة في الحياة الدنيا، ثم يكسب الرضا والأجر والثواب والفوز برضوان الله تعالى يوم القيامة.

ونحصر الحديث عن معجزة القرآن الكريم، وهي أعظم معجزات الله تعالى لرسوله محمد ﷺ، وهو كلام الله تعالى المنزل على محمد باللغة العربية، المعجز بأقصر سورة منه، المتعبد بتلاوته، المحفوظ في المصحف حتى تقوم الساعة، المبدوء بسورة الفاتحة المختوم بسورة الناس.

ومعجزة القرآن الكريم معجزة مادية ملموسة، تدرك بالعين، والأذن، واليد، كما أنها معجزة معنوية دائمة خالدة من زمن البعثة، وأمام المشركين والوثنيين في مكة والجزيرة لإقامة الحجة عليهم، وأمام الصحابة رضي الله عنهم الذين أيقنوا بهذه المعجزة، وكانت سبباً في إسلام العديد منهم، فعكفوا على القرآن الكريم، وعملوا بأحكامه ثم حفظوه، وجمعوه كتابةً، ثم نسخوه، ونشروه في الأقطار، ودعوا إليه في الآفاق، حتى عمّ الإسلام معظم المعمورة، وبقيت هذه المعجزة قائمة ومستمرة في عهد التابعين ومن تبعهم، وظهرت عظمة هذه المعجزة وآفاقها في العصر الحاضر، وفي المجال العلمي حتى دخل كثير من علماء الكون في العالم بالإسلام بسبب معجزة القرآن وما ورد فيه.

وإن مظاهر الإعجاز في القرآن عديدة ومتنوعة، ولعل أبرزها الإعجاز في الفصاحة العربية، والبيان، مما أعجز العرب الفصحاء والبلغاء على أن يأتوا

بمثله، أو بعشر سور من مثله، أو بسورة من مثله، مما لا مجال للتوسع فيه، ولكن التحدي في القرآن الكريم بالإعجاز لم يكن متقصراً على العرب، أو جانب اللغة والفصاحة والبيان، بل شمل التحدي للإنسان والجن حتى تقوم الساعة، وهذا يوجب معرفة جوانب الإعجاز الأخرى، كالإخبار عن المغيبات، العقدية والتاريخية والأحدث المستقبلية، وجاءت الوقائع مطابقة لما جاء في القرآن، وكذلك الإعجاز العددي، والأهم اليوم الإعجاز العلمي الذي تكونت له المؤسسات المعاصرة لبيان المعجزات العلمية التي أشار إليها القرآن في الكون والإنسان والحياة، ومن ذلك الإعجاز التربوي للفرد والمجتمع والأمة لتكوين المجتمع الفاضل، وإعداد الأمة لتكون خير أمة أخرجت للناس.

ويرافق كل ذلك الإعجاز التشريعي في عظمة الأحكام العملية التي جاء به الشرع الحنيف، لتأمين السعادة للناس في الدنيا والآخرة، وتحقيق مصالح الناس بجلب النفع لهم ودفع الشر والفساد عنهم، وذلك في العبادات، والمعاملات، والأخلاق، ومختلف جوانب التشريع في الأسرة، والمجتمع، والشورى، والعدل، والحكم، وحِلِّ البيع وحرمة الربا، والرضا في العقود والمعاملات، والجهاد والحب والسلام، وحقوق الإنسان، والعمران، وإحياء الأرض، والسنن الكونية وغيرها.

ومن مفردات الإعجاز التشريعي تأتي معجزة القرآن، والإسلام في الفرائض والمواريث، التي تكفلت بأعظم نظام نادر وفريد في توزيع التركة بعد وفاة صاحبها، وجاء علم الفرئض والمواريث كله في سبع آيات، ثلاث منها عامة الأولى ممهدة لعلم الميراث، وموطئة لإبطال عادات الجاهلية ونظامه في الميراث الجائر المتحيز لأكبر الأولاد، أو حصره بالرجال دون الصبيان والصغار، وحرمان المرأة من الميراث ﴿لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ ٱلْوَٰلِدَانِ وَٱلْأَقْرَبُونَ

﴿وَلِلنِّسَآءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ ٱلْوَٰلِدَانِ وَٱلْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَۚ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا﴾ [النساء: ٧] والآيتان الأخريتان جاءت بعد آيات الميراث لتأكيد عدالة الميراث الإسلامي، وبيان وجوبه وتطبيقه، مع التحذير والتهديد لمن يخالفه أو يتجاوز أحكامه ﴿تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِۚ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَاۚ وَذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١٣﴾ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُۥ يُدْخِلْهُ نَارًا خَٰلِدًا فِيهَا وَلَهُۥ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ [النساء: ١٣-١٤] ثم تأتي ثلاث آيات فقط لتفصيل أحكام الميراث، آياتان في أوائل سورة النساء في أحكام عدد من الورثة ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَٰدِكُمْۖ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِۚ فَإِن كُنَّ نِسَآءً فَوْقَ ٱثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَۖ وَإِن كَانَتْ وَٰحِدَةً فَلَهَا ٱلنِّصْفُۚ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُۥ وَلَدٌۚ فَإِن لَّمْ يَكُن لَّهُۥ وَلَدٌ وَوَرِثَهُۥٓ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ ٱلثُّلُثُۚ فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُۚ مِنۢ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِى بِهَآ أَوْ دَيْنٍۗ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًاۚ فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿١١﴾ ۞ وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَٰجُكُمْ إِن لَّمْ يَكُن لَّهُنَّ وَلَدٌۚ فَإِن كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمُ ٱلرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْنَۚ مِنۢ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِينَ بِهَآ أَوْ دَيْنٍۚ وَلَهُنَّ ٱلرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ إِن لَّمْ يَكُن لَّكُمْ وَلَدٌۚ فَإِن كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ ٱلثُّمُنُ مِمَّا تَرَكْتُمۚ مِّنۢ بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَآ أَوْ دَيْنٍۗ وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَٰلَةً أَوِ ٱمْرَأَةٌ وَلَهُۥٓ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُۚ فَإِن كَانُوٓا۟ أَكْثَرَ مِن ذَٰلِكَ فَهُمْ شُرَكَآءُ فِى ٱلثُّلُثِۚ مِنۢ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَىٰ بِهَآ أَوْ دَيْنٍ غَيْرَ مُضَآرٍّۚ وَصِيَّةً مِّنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ﴾

[النساء: ١١-١٢] والآية الأخيرة في سورة النساء في ميراث الإخوة والأخوات حصراً، الأشقاء والشقيقات أو الإخوة لأب والأخوات لأب ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِى ٱلْكَلَـٰلَةِ ۚ إِنِ ٱمْرُؤٌا۟ هَلَكَ لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَهُۥٓ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ ۚ وَهُوَ يَرِثُهَآ إِن لَّمْ يَكُن لَّهَا وَلَدٌ ۚ فَإِن كَانَتَا ٱثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا ٱلثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ ۚ وَإِن كَانُوٓا۟ إِخْوَةً رِّجَالًا وَنِسَآءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ ۗ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا۟ ۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌۢ﴾ [النساء: ١٧٦] ثم جاءت آية سابعة للإشارة إلى توريث ذوي الأرحام، وإلغاء الإرث بالنصرة والتعاقد ﴿ٱلنَّبِىُّ أَوْلَىٰ بِٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ ۖ وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَـٰتُهُمْ ۗ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِى كِتَـٰبِ ٱللَّهِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُهَـٰجِرِينَ إِلَّآ أَن تَفْعَلُوٓا۟ إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِكُم مَّعْرُوفًا ۚ كَانَ ذَٰلِكَ فِى ٱلْكِتَـٰبِ مَسْطُورًا﴾ [الأحزاب: ٦].

وتضمنت الآيات الثلاثة المفصلة لأحكام الميرث أسس الإرث، وأسبابه، وموانعه، والحجب فيه، ونصيب كل وارث من أصحاب الفروض، وميراث العصبة، ثم جاءت السنة النبوية للبيان والتفصيل.

ومن هذه الآيات المحصورة لتكوين فرع كبير في الفقه الإسلامي، وجانب مهم خطير في الأحكام الشرعية العملية، ثم أفرده العلماء بالدراسة، وصار علماً مستقلاً كاملاً، ليدرس في المساجد وحلقات العلم، والمعاهد والكليات والجامعات، ويقنن في قوانين الأحكام الشخصية أو في قانون مستقل، ويطبق على المسلمين منذ البعثة، حتى اليوم وإلى أن تقوم الساعة، ورضيته بعض الطوائف غير الإسلامية للتطبيق عليها، واقتبست سائر الدول والتشريعات بعض أحكامه.

وقد درستُ علم الفرائض منذ خمسين سنة، وقمت بتدريسه طوال ثلاثين سنة، وصنفت فيه كتاب «الفرائض والمواريث والوصايا» وكتبت عدة مقالات وبحوث عنه، وخاصة في ميزاته وخصائصه، والرد على الشبهات المثارة حوله، وعلى الأخص ميراث المرأة، ووصلت إلى اليقين الجازم بعظمة هذا العلـــم في القرآن والإسلام، وأنه يُعدُّ إحدى معجزات القرآن والإسلام، مما يعجز البـــشر على الإتيان بمثله في الدقة والعدل والتوازن والإحاطـــة والمـــساواة، ومراعـــاة الإنصاف والحاجات ودرجة القرابة، فالأقربون أولى بالمعروف.

وتظهر معجزة القرآن والإسلام في علم الفرائض إذا قـــورن بالأنظمـــة والتشريعات الأخرى، وحتى في الديانات السابقة، مما لا مجال لعرضه والتوسع فيه، ويظهر ذلك خاصة في العصر الحاضر فيما نسمعه من العبث والتندر في تصرف الأغنياء بأموالهم في حياتهم بالوصية للكـــلاب والقطـــط ونحوهـــا، وحرمان الأقارب والفقراء والجياع من التركة، مما يؤكد عظمة الإســـلام في أحكامه، وعدالته في الميراث وتوزيع التركة، فبضدها تتميز الأشياء.

وقد صُنفت كتب عديدة في الفرائض والمورايث، قديمة ومعاصرة، وفي شروح قوانين الأحوال الشخصية، وتعقد الحلقات الدراسية الخاصة والعامـــة لتدريسه وتعليمه، ثم لتطبيقه عملياً وتنفيذ أحكامه، فردياً، أو رسمياً عن طريق قضاة الشرع والأحوال الشخصية.

وجاء كتاب «الدرة اليتيمة في علم الفرائض» للشيخ جمال كمال لطيف ليساهم في خدمة هذا العلم، والحرص على دراسته وإتقانه تنفيـــذاً لوصـــية الرسول ﷺ به، وخوفاً من نسيانه، أو ضياع أحكامه.

وتحرص دار وحي القلم بدمشق على طباعة هذا الكتاب ونشره للاستفادة من أهم ميزاته، وطلبت مني تقديماً له، وهو عرض مسائل الفرائض والمواريـــث

بإسهاب وتفصيل وإحاطة، ليساعد القارئ والطالب والقاضي على حل المسائل عملياً، لتوصيل الحقوق إلى أصحابها، وتطبيق الشرع كاملاً دقيقاً بين الورثة والأقارب وذوي الأرحام، لتستمر المودة والوئام، والمحبة والتعاون، والصلة والإخلاص فيما بينهم، ويأخذ كل منهم ما قسمه الله له دون تعدٍ أو إفراد أو تفريط أو حرمان.

وبلغت المسائل المحلولة أو العملية حوالي خمسة آلاف مسألة، لتغطي جميع الحالات، ومختلف الصور في الحياة.

وجزى الله المؤلف خيراً، ونفع الله بعمله، وبارك الله في الدار الناشرة لمساهمتها في هذا المجال الطيب المبارك في الفقه الإسلامي، مع الالتزام بالشرع الحنيف.

ونسأل الله تعالى أن يردنا إلى ديننا رداً جميلاً، وأن يرزقنا فهم شرعه ودينه، للالتزام بتطبيقه لنحظى بالجزاء الذي قرره القرآن الكريم بعد آيات الميراث، فقال تعالى: ﴿ تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ ۚ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ وَذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴾ [النساء: ١٣].

وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

دمشق: يوم الجمعة الواقع في ١٤٢٩/٨/٦هـ

٢٠٠٨/٨/٨م

الأستاذ الدكتور محمد الزحيلي

أستاذ الفقه المقارن والدراسات العليا- حالياً جامعة الشارقة

عميد كلية الشريعة والدرسات- جامعة الشارقة سابقاً

وكيل كلية الشريعة للشؤون العلمية بجامعة دمشق- سابقاً

فقه الموازنات
في الشريعة الإسلامية

تأليف

الدكتور عبد المجيد محمد السوسوة

أستاذ بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية

بجامعة الشارقة وجامعة صنعاء

تقديم

الأستاذ الدكتور محمد مصطفى الزحيلي

عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

جامعة الشارقة

المقدمة الحادية عشرة



تقديم لكتاب «فقه الموازنات في الشريعة الإسلامية»

الأستاذ الدكتور محمد الزحيلي
عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة الشارقة

الحمد لله رب العالمين، الذي أحكم شرعه، والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ المبعوث رحمة للعالمين، والمبين للناس دينهم وأحكامهم، ورضي الله عن الصحابة والتابعين والعلماء العاملين، وبعد:

فإن فقه الموازنات فرع عن فقه الأوليات، ويقوم على أساس التفاوت بين الأشياء والأحكام، وتقديم الأهم على المهم، والمهم على غيره.

وهذا ثابت في اللغة بوجود أفعل التفضيل في الصفات والأخلاق والأعمال، وثابت في العقيدة، لقول رسول الله ﷺ: «أفضل كلمة قلتها أنا والنبيون من قبلي: لا إله إلا الله» وثابت في منهج الدعوة إلى التوحيد أولاً، وإعلان الشهادتين «أشهد ألا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً رسول الله»، حتى جعل الله تعالى الجنة مائة درجة، وكل درجة تتناسب مع فعل معين، وهُيِّئت لصنف معين.

وهذه الموازنة في التفضيل والأولويات ثابت في الأعمال المطلوبة من المسلم، فهناك أركان الإسلام، ثم سائر الأحكام التي تتفاوت أيضاً فيما بينها، وثبت ذلك في الأحاديث الصحيحة الكثيرة الواردة بلفظ «أفضل الأعمال...» فقد سُئل رسول الله ﷺ كثيراً عن أفضل الأعمال، وذلك لتقديمها ورعايتها

والاهتمام بها والبدء بتطبيقها، وتعـدَّد جـواب رسـول الله ﷺ بحـسب الأشخاص، أو بحسب المناسبات، فقال:«الإيمان بالله ثم الجهاد» وقال: «بـر الوالدين» وقال: «الصلاة على وقتها» وقال:«الإيمان بالله وبر الولدين».

وهذه الموازنة والتفضيل والأوليات ثبت في المنهيات والمحرمات، ولذلك قال رسول الله ﷺ: «أكبر الكبائر: الإشراك بالله، وعقوق الوالدين، واليمين الغموس» وقال أيضاً: «اجتنبوا السبع الموبقات... وعددها» وقـال: «ألا أخبركم بأكبر الكبائر؟».

وكذلك نص الفقهاء على الموازنات والأوليات في الأحكام الـشرعية، وقسموها إلى أحكام لحفظ الضروريات، وأحكام لحفظ الحاجيات، وأحكام لحفظ التحسينيات.

وقرر علماء الفقه القواعد الفقهية التي تؤكد هذه المعاني، فمـن ذلـك قاعدة «درء المفاسد مقدم على جلب المنافع» وقاعدة «يُحتمل أدنى الضررين بتفويت أكبرهما» و«المصلحة العامة تقدم على المصلحة الخاصة»، ومن ذلك القاعدة المشهورة «الضرورات تبيح المحظورات» فمن ترك الواجب كالصلاة والصيام فهو آثم، ويعاقب إلا للضرورة فلا إثم عليه، ومن فعل محرماً كشرب الخمر والنطق بكلمة الكفر، وأكل الميتة، والربا، فإنـه يعاقـب، إلا عنـد الضرورة فلا إثم على فعله.

وهكذا قرر الفقهاء بإجماعهم أن جميع التصرفات التي تتعلق بها الأحكام الشرعية لها أركان وشروط انعقاد وصحة، فإذا فُقد واحد منها بطل العمل، ولا يترتب عليه حكم شرعي، لكن لها أحكام مكملة تـنقص العمـل ولا تبطله، وهي شروط اللزوم والنفاذ.

وأجمع العلماء على تقسيم الأحكام إلى فروض ومندوبات ومباحات فيما يجوز فعله، أما ما يطلب تركه فهو المحرم والمكروه.

ومن هنا يجب على كل مسلم أن يعرف فقه الموازنات، ويعرف ترتيب الأوليات، ويدرك الأهم والمهم للبدء بالأعلى، فإن قدر، وسمحت له الظروف، بإتمام الجميع فهو الأولى والأفضل والأكمل، ولكن لا يقبل منه فعل المندوب مع ترك الفرض، ولا أداء السنة مع ارتكاب المحظور والحرام، كما يفعل كثير من الناس اليوم في الصدقات وفعل التطوع، ويتجلى ذلك عند أداء مناسك الحج من كثير من الحجاج، فإن ضاق الأمر، أو الوقت، أو الطاقة والمقدرة، وجب حتماً الاختيار والتفضيل والتقديم بحسب منهج شرعي صحيح، وليس بحسب الهوى أو التشهي أو العشوائية، ويتأكد هذا الأمر أو أكثر بالنسبة للدولة والإمام والولاة فيما تقتضيه السياسة الشرعية، وترجيح ما يحقق مصلحة الأمة والمجتمع، ويتفق مع الشرع.

كما يدخل في فقه الموازنات والأوليات المبدأ المقرر شرعاً، والمتفق عليه علماً وعملاً، وهو التدرج في الدعوة والتشريع، وأن رسول الله ﷺ حرص طول ثلاثة عشر عاماً في مكة المكرمة على غرس الإيمان وتنميته، وتثبيت العقيدة، وترسيخ اليقين، ولم يتزل من أركان الإسلام في مكة المكرمة إلا الشهادة في أول الدعوة، وفرض الصلاة في السنة العاشرة للبعثة، وبعد الهجرة بدأ عليه الصلاة والسلام بتشييد الدولة والمجتمع لبنة لبنة، مبتدئاً بالأهم فالأهم، ونزلت بقية أركان الإسلام بالتدرج في المدينة المنورة، وشُرع الجهاد، ونزلت أحكام المعاملات... وهكذا.

وأرشد رسول الله ﷺ إلى فقه الموازنات والأوليات في حديثه الشريف لمعاذ رضي الله عنه عندما أرسله إلى اليمن داعياً ومبلغاً ورسولاً، فقال له:

«ادعهم إلى شهادة ألا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، فإن هـــم أجـــابوك لذلك، فادعهم إلى إقامة الصلاة، فإن هم أقاموها، فأعلمهم أن الله افترض على أغنيائهم صدقة تُردُّ على فقرائهم» والتزم معاذ رضي الله عنه بالمنهج النبـــوي الرشيد، وحقق أعظم النتائج، ودخل أهل اليمن جميعـــاً في ديـــن الله تعـــالى، ورسخ فيهم الإيمان والحكمة، وسار على هذا المنهج سائرُ الصحابة والخلفـــاء والتابعين والعلماء. وهذا هو منهج الدعاة والمصلحين من العلمـــاء العـــاملين، والحكام الراشدين، وهو ما طبقه عملياً الخليفة الأموي عمر بن عبـــد العزيـــز لإصلاح ما فسد، وتقويم ما اعوجَّ، وتثبيت الإسلام، ونشره في الأرجاء.

وتصدى لعرض هذا الموضوع الأخ الفاضل الدكتور عبد المجيد السوسوة الأستاذ المشارك في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة، وبـــيَّن الأصول والقواعد والضوابط التي يُبنى عليها فقه الموازنات والأولويات، مع ذكر الأدلة الشرعية، والأمثلة العلمية من القرآن الكريم والسنة الشريفة، ومن أحكام الفقه وحياة الناس، ورسم المنهج القويم للمسلم في اتباع السبيل الصحيح الذي يتفق مع الشرع أولاً، ويحقق له مصالحه ثانياً، ويدفع عنه الـــشُّقة والعنـــت في التكليف، والحرج في الأعمال، والمسؤولية في السلوك، ليكون المؤمن مطمـــئن البال، مرتاح الضمير، وتزيد ثقته بدين الله وشرعه، وتنسجم تصرفاته مع الواقع والحياة، وجاء ذلك في خطَّة سديدة واضحة، وذلك في خمسة فـــصول، الأول عن مفهوم فقه الموازنات ومشروعيته والحاجة إليه ومؤهلات المُوازن، والفـــصل الثاني في معايير الموازنة بين المصالح المتعارضة، والفصل الثالث في معايير الموازنة بين المفاسد المتعارضة، والفصل الرابع في معايير الموازنة بين المصالح المتعارضة مع المفاسد، والفصل الخامس في تطبيقات عامة لفقه الأولويات والموازنات، وتـــأتي الخاتمة بتلخيص البحث وبيان نتائجه المهمة.

وقد عرفنا الأخ الدكتور عبد المجيد السوسوة بهدوئه والتزامه، وسلوكه القويم، ومعاملته القويمة، ودماثة خلقه، ودأبه على البحث والاطلاع، وعرفناه بدراساته العميقة، وأسلوبه الرزين، وتأصيله للأحكام، ومارس ذلك في أطروحته للدكتوراه، ثم في بحوثه اللاحقة، وكتبه المؤلفة. فجزاه الله خير الجزاء، وأثابه على عمله، ونفع الله به الأمة، وسدَّد خطاه، وزاده إنتاجاً وعلماً.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين،

والحمد لله رب العالمين.

الأستاذ الدكتور محمد مصطفى الزحيلي

عميد كلية الشريعة والدرسات الإسلامية

الشارقة في ١٥ صفر ١٤٢٣هـ

الموافق ٢٨/٤/٢٠٠٢م



المقدمة الثانية عشرة



موسوعة الليث بن سعد

تقديم لأطروحة «الليث بن سعد وأثره في الفقه الإسلامي»

الأستاذ الدكتور محمد الزحيلي

عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية (سابقاً)

جامعة الشارقة

الحمد لله الذي دعا إلى العلم، وأعز العلماء، وجعل مداد العلماء كدماء الشهداء، والصلاة والسلام على رسول الله الداعي إلى الاجتهاد، والمبين عن ربه الأحكام، وعلى آله الأطهار وصحابته الغر الميامين أجمعين، وبعد:

فإن الإسلام هو دين الله تعالى الذي ختم به رسالات السماء، وجعله عاماً للبشرية، وصالحاً لكل زمان ومكان، ليحقق مصالح الناس في دينهم ودنياهم، بجلب كل نفع لهم، ودفع كل ضرر عنهم، وذلك عن طريق الفقه، وهو العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسبة من الأدلة التفصيلية، وهذه الأحكام نور من الله تعالى، وضياء للإنسان في مجرى حياته كلها من الولادة وحتى الوفاة، بل قبل الولادة وبعد الوفاة، وفي جميع المجالات في صلته بالله تعالى، وصلته بنفسه، وصلته بأخيه الإنسان، في العبادات والسلوك والمعاملات المالية، والأحوال الشخصية، والأحكام السلطانية في الجهاد والعقوبات، والأقضية والإثبات، مما قرره العلماء: أن لله تعالى حكماً شرعياً في كل ما يقع ويجري في الحياة.

ومصادر الأحكام الشرعية الأصلية والأساسية هي: كتاب الله تعالى الخالد (القرآن الكريم)، والسنة النبوة الشريفة (الأحاديث الصحيحة

والحسنة)، والاجتهاد، وهو ما قرره رسول الله ﷺ في حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ لما أراد أن يبعث معاذاً إلى اليمن قال: «كيف تقضي إذا عرض لك قضاءٌ؟» قال: أقضي بكتاب الله، قال: «فإن لم تجد في كتاب الله؟» قال: فبسنَّة رسول الله ﷺ، قال: «فإن لم تجد في سُنَّة رسول الله ﷺ ولا في كتاب الله؟» قال: أجتهد رأيي ولا آلو -أي لا أقصر-، فضرب رسول الله ﷺ صدره وقال: «الحمد لله الذي وفَّق رسول رسول الله لِمَا يُرضي رسول الله ﷺ»[1].

والكتاب محفوظ، وثابت وقطعي بالتواتر، ومنقول إلينا كاملاً، وهو بين أيدي المسلمين أجمعين، والسنة حفظها الجهابذة والمحدثون والحفاظ، ودونت في الكتب، ووصلت إلينا، وطبعت ونشرت، وتوفرت في كل مكان، وبقي الاجتهاد الذي هو بذل الفقيه وسعه في درك الأحكام الشرعية من أدلتها بالاستنباط والاعتماد على المصدرين السابقين، وما أشارا إليه من المصادر التبعية، مع إعمال مقاصد الشريعة وتطبيق قواعد علم أصول الفقه، لبيان الأحكام الشرعية العملية لكل ما يحدث في الحياة، وما يستجد وما يطرأ.

ومن هنا شمر الصحابة رضوان الله عليهم عن ساعد الجد في الاجتهاد، وقاموا بهذا العلم الجليل، بعد أن تخرجوا من مدرسة النبوة، وعن طريق الفتوى والقضاء والتدريس والخلافة، وجاء التابعون رحمهم الله تعالى فتلقوا ما اجتهد به الصحابة، وتابعوا الطريق السوي، وظهر منهم أيضاً الفقهاء والعلماء والمجتهدون والأئمة في مختلف الأصقاع الإسلامية، ومنهم الليث بن

(١) هذا الحديث أخرجه أبو داود (٢/٢٧٢)، والترمذي (٤/٥٥٧)، وأحمد (٥/٢٣٠، ٢٤٢، ٢٣٦)، والدارمي (١/٦٠)، والبيهقي (١٠/١١٤).

سعد رحمه الله تعالى في مصر العامرة، التماساً بالحصول على الثواب والبركة في الحديث الشريف: «من يُرد اللهُ به خيراً يفقهُ في الدِّين»[1]، وإن عدد الفقهاء والعلماء وتابعيهم يفوق الحصر في كل قطر إسلامي وامتازوا بميزات كثيرة، منها أنهم نقلوا اجتهادات الصحابة وفقههم، ومنها بروز عدد كبير منهم كأئمة ومجتهدين، كسفيان الثوري، وسعيد بن المسيب، وزين العابدين، وسعيد بن جبير، وعطاء، والشعبي، ومجاهد، وفقهاء المدينة السبعة، والحسن البصري، والزهري، وربيعة الرأي، وابن شبرمة، وابن أبي ليلى، والأوزاعي، وحماد، وإبراهيم النخعي، ومن بين هؤلاء الليث بن سعد.

وفي هذه الفترة ظهرت المذاهب الفقهية، وتكونت، وتميزت، وحظي بعضها بالعناية الإلهية، وتوافر تلاميذ لها، وهي المذاهب الثمانية القائمة حتى اليوم، وكثير منها اندرس، وانقرض، لعدم توافر الأتباع، ولعوامل متنوعة، وأسباب كثيرة، ومنها، مذهب الأوزاعي، ومذهب ابن جرير الطبري، ومنها صاحبنا الإمام المجتهد، الليث بن سعد، شيخ الديار المصرية وعالمها ورئيسها، وإمام أهل عصره في مصر فقهاً وحديثاً، تفقه على الزهري وحدث عنه، ثم صار فقيه النفس، عربي اللسان، يحسن القرآن والنحو، ويحفظ الحديث والشعر، وكان حسن الذاكرة، ثقه في الحديث، كثير التحديث والرواية، وأجمع العملاء على علو مرتبته في الفقه والحديث وأخرج أحاديث أصحاب الكتب الستة وغيرهم، وقال فيه الإمام الشافعي رحمه الله تعالى: «الليث أفقه

(١) هذا الحديث رواه البخاري (٣٩/١ رقم ٧١)، ومسلم (١٢٧/٧ رقم ١٠٣٧)، وأحمد (٣٠٦/١)، (٩٤/٣) عن معاوية رضي الله عنه، وأخرجه أبو نعيم في الحلية عن ابن مسعود رضي الله عنه (الفتح الكبير ٦٣٢/٣).

من مالك غير أن أصحابه لم يقوموا به». وقال عنه أيضاً: «كان أتبع للأثر من مالك». وكفي به مدحاً من الإمام الشافعي القرشي المطلبي، ولا يعرف الفضل لأهله إلا ذووه، وأخذ الشافعي رحمه الله فقه الليث عن تلاميذه، وكان بين الليث ومالك مراسلات علمية، ومشاورات كثيرة، وطلبه الخليفة أبو جعفر المنصور رحمه الله أن يكون والياً على مصر، فرفض، واستقل بالفتوى في زمانه بمصر، حتى توفي، ودفن بالقرافة الصغرى[1]، ومما ذكر في الليث بن سعد أنه كان غنياً، وعنده دخل كبير من أملاكه وعقاراته، ولكنه لم يخرج الزكاة في حياته، لأنه كان يوزع كل ذلك على المحتاجين عامة، وطلبة العلم خاصة، وضيافة العلماء والفضلاء، فهو فقيه أهل مصر وعالمها وإمامها بكل فخر وجدارة، كما سيأتي مفصلاً في سيرته وحياته الشخصية والعلمية.

ولكن تراث هؤلاء الأئمة والمجتهدين والمذاهب المنقرضة حفظ في كتب المذاهب الباقية ومصادرها، وفي غيرها، واستفاد منها أئمة المذاهب الموجودة وفقهاؤها، وعلماؤها، ثم عادت للظهور في العصر الحاضر عن طريق الدراسات المعاصرة، ودراسة المستجدات الفقهية، والمسائل الطارئة للاستعانة بها، وإحياء العمل بها، ورادف ذلك عمل جليل في جمع هذا التراث الزاخر للصحابة والتابعين والأئمة المجتهدين الذين انقرضت مذاهبهم.

وكان الرائد في ذلك الأستاذ الدكتور محمد رواس قلعه جي الذي أحيا جمع هذا التراث الفقهي، واقتصر على تصنيفه على طريقة الموسوعات الفقهية بجمع الأقوال والاجتهادات لكل صحابي أو تابعي أو إمام مجتهد، وأصدر

---

(١) مرجع العلوم الإسلامية، الدكتور محمد الزحيلي (١٣١ ط١)، دار المعرفة- دمشق ١٤١١هـ/ ١٩٩١م، والمراجع المشار إليها في هامشه.

عدداً منها تحت عنوان «سلسلة موسوعات فقه السلف» كموسوعة أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وابن عباس، وابن مسعود، وزيد بن ثابت، وأبي هريرة رضي الله عنهم، وموسوعة سفيان الثوري، وإبراهيم النخعي، والحسن البصري، والليث، والطبري، وأبي ثور، وحماد بن أبي سليمان، ثم أتبعها بموسوعة فقه ابن تيمية رحم الله الجميع، وتبعه بعض علماء العصر في «موسوعة عائشة» للدخيل، ولا يزال العمل مستمراً.

وجاء العصر الحديث بالتأليف والتصنيف لأغراض متعددة، ومنها الكتابة والتأليف لتسجيل أطروحات الدكتوراه في الدراسات العليا بالجامعات، والتي يبذل فيها الباحث والطالب أكبر جهد ممكن، وخاصة أنه يتفرغ غالباً لذلك، ويكتب الأطروحة تحت إشراف أستاذ متخصص، من أعلى المستويات في الجامعات، وأن هذه الأطروحة تحمل اسم الجامعة التي تناقش فيها، ولذلك يحرص الباحث على الإتقان والجودة وبذل أقصى جهد مستطاع، ثم تكون أطروحته عنواناً له ورائداً في كل مكان، وفي جميع المجالات، ومنها السير على منهجها في الكتابة والتأليف لما بعده في الأيام القادمة.

وإني -شخصياً- كتبت أكثر من أربعين كتاباً في الفقه أصول الفقه والقانون والتربية والفقه والثقافة، ولكن تبقى رسالتي للدكتوراه في القمة لما بذلت فيها من جهد، مع التعمق، ثم التزم بمنهجها في التأليف.

ومن هنا جاء الأخ الدكتور محمد حسن عبد الغفار لينهض بهذل العبء الجسيم في أطروحة الدكتوراه، ويتناول أحد الأئمة المجتهدين الذي اندرس مذهبه، وجاءت آراؤه واجتهاداته مبثوثة في بطون الكتب، ومبثوثة في المصنفات، ليحيي الذكرى الخالدة لإمام مصر وعالمها وفقيهها «الليث بن

سعد»، ويؤدي فرض الكفاية في ذلك عن المسلمين عامة، وعن أهـــل مـــصر خاصة، فقدم دراسة مختصرة عن حياته، ثم جمع فقهه، لكنه لم يلتـــزم بالمنـــهج الموسوعي بترتيب الأحكام والاجتهادات والآراء الخاصة به حـــسب أحـــرف الهجاء للأحكام، ولكن رتبه حسب طريقة الفقهاء للأبواب والكتب الفقهيـــة، وأضاف جهداً كبيراً، وعملاً شاقاً في المقارنة بينها وبين أقوال أئمة المـــذاهب الأربعة، فجاءت أطروحته في هذا السفر الضخم (٣ مجلدات) الذي يحتـــاج إلى جهود عدد من الباحثين، وفي ذلك «الديوان الواضح المعالم» كما قال الباحث.

وجاءت الخاتمة مختصرة جداً ويحسن الإضافة إليها بعض نتائج الدراســـة والبحث، مع التلخيص العام، والتنسيق للآراء، وكان الباحث موفقاً ومخلصاً بطلب بعض التوصيات الموجزة في نهاية الرسالة، بالقيام بدراسات متعـــددة لمذهب الليث بن سعد وفقهه وآرائه واجتهاداته، وقواعده وأصوله، لتكـــون صدقة جارية له، كما قال رسول الله ﷺ: «إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاثٍ صدقةٌ جاريةٌ وعلمٌ يُنتفع به وولدٌ صالحٌ يدعو له»[1].

وإن كانت لي ملاحظة ليست من الناحية الموضوعية والفقهية التي بينها الباحث في المقدمة «الجديد في الرسالة» ولكن في المنهج والـــشكل، وذلـــك بوجوب إعادة الترتيب للأطروحة لتكون تمهيداً -كما جـــاء- عـــن الفقـــه وتطوره، وحياة الليث بن سعد، ثم التطبيق في الأحكام الفقهية، ويقسمه إلى قسم الطهارة والعبادات وما يلحق بها وقسم المعاملات المالية، وقسم الأحوال شخصية (أحكام الأسرة)، وقسم الجهاد والسير وقسم العقوبـــات، وقـــسم

---

(١) هذا الحديث رواه مسلم (٨٥/١١ رقم ١٦٣١)، وأبو داود (١٠٦/٢)، والنسائي (٢١٠/٦)، وأحمد (٣٧٢/٢).

القضاء والدعوى والإثبات، ويأتي في كل قسم أبواب وفصول ومباحث، كما يجب إعادة ترتيب عنوان بارز في التمهيد لحياة الليث بن سعد وسيرته الشخصية والعلمية.

وبعد: فإن العلم رحم بين أهله، وأسأل الله تعالى أن يجمع بيني وبين المؤلف على الخير، ويوفقنا على حمل الرسالة، وأداء الأمانة، وبتليغ الدعوة، وأن يرزقنا القبول، والاجتماع تحت لواء الرسول الكريم في جنات النعيم، وأن يبارك للمؤلف في جهده، وعمله، ووقته للعطاء الدائم والإنتاج النافع، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، والحمد لله رب العالمين.

الشارقة

١٣/٦/١٤٣١هـ

٢٧/٥/٢٠١٠م





مقدمات المؤتمرات والندوات

كتاب الوقائع

الجزء الأول

وقائع ندوة

مقتضيات الدعوة في ضوء المعطيات المعاصرة

٢٣-٢٥ محرم ١٤٢٢هـ الموافق ١٧-١٩ أبريل ٢٠٠١م

إصدار ٢٠٠٣م/١٤٢٤هـ

تنظيم
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة الشارقة

بالتعاون
مركز البحوث والدراسات
(جامعة الشارقة)

المقدمة الأولى

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

لبحوث ندوة (مقتضيات الدعوة في ضوء المعطيات المعاصرة)

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسول الله المبعوث رحمة للعالمين، وبعد:

فإن الله أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون، فأدى الأمانة، وبلغ الرسالة، ونصح الأمة، وتركها على بيضاء نقية ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها إلا هالك، وقال قبيل وفاته: «اللهم هل بلغت؟» فقال الصحابة رضوان الله عليهم (اللهم قد بلغت) فقال عليه الصلاة والسلام «اللهم فاشهد» ثم قال للصحب الكرام: «بلغوا عني ولو آية» وحملهم على مسؤولية الدعوة والتبليغ، فقاموا بها خير قيام، ونشروا الإسلام في العالم، ونقلوا الأمانة لمن بعدهم جيلاً بعد جيل، حتى وصلتنا الأمانة والرسالة صافية نقية، ونهض العلماء والدعاة في هذا العصر بواجبهم، وتولت المؤسسات والمراكز الإسلامية وكليات الشريعة والدعوة وأصول الدين والجامعات الإسلامية بهذا العبء الثقيل، وعقدت لذلك الندوات والمؤتمرات، وتفاعل الناس والجمهور من مختلف المستويات والجنسيات بهذا العمل المبارك، وتحقق القصد إلى حد ما.

وساهمت كلية الشريعة والقانون بجامعة الشارقة بهذا الواجب المقدس، وعقدت تحت رعاية صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى للاتحاد، حاكم الشارقة، الرئيس الأعلى لجامعة الشارقة ندوة بعنوان (مقتضيات الدعوة في ضوء المعطيات المعاصرة) في الفترة الواقعة في

٢٣-٢٥هـ الموافق ١٧-١٩ أبريل ٢٠٠١م واشترك مركز البحث العلمي في الجامعة في تنظيم الندوة، وتمت المساهمة من العديد من العلماء والدعاة والمفكرين من البلاد العربية والإسلامية، ومن آسيا وإفريقيا، ومن أوروبا وأمريكا، ومن الجامعات والكليات والمعاهد والوزارات، وكانت الندوة مناسبة لتلاقح الأفكار، والبحث عن أحسن الوسائل التقنية والعلمية لتبليغ الدعوة الإسلامية بما يتناسب مع هذا العصر ومع التقدم العلمي فيه، مع دراسة واقع الدعوة، ومعوقاتها، وحلولها، والتركيز على العمل المؤسسي للدعوة في العصر الحاضر، وقدم ما يربو عن خمس وخمسين بحثاً وورقة عمل، ورغم أنه خصص للندوة ثلاثة أيام فقد تبين أن الوقت ضيق، ولم يفتح المجال الكافي للمناقشات والمداخلات، وختمت الندوة بتوصيات عديدة، نرجو الله تعالى أن تأخذ طريقها إلى التطبيق والتنفيذ والعمل، مع أنها متواضعة ومتوازنة ومعتدلة وواقعية.

وبعد الندوة عقدت اللجنة العلمية في الكلية عدة جلسات لدراسة البحوث المقدمة، واختارت قسطاً كبيراً منها للنشر، وبعضها للتعديل، وبعد اكتمال العمل قدمت هذه البحوث للطباعة لتأخذ مكانها في النشر، والتوزيع، ولتتم الاستفادة منها إن شاء الله تعالى، والرسول ﷺ يقول: «ليبلغ الشاهد منكم الغائب، فرب مبلغ أوعى من سامع».

وهذه هي بحوث الندوة المختارة، وكلنا أمل أن يتم نشر سائر البحوث في وسائل النشر المختلفة لترى النور، ويعم النفع بها، ونسأل الله التوفيق والسداد، والعمل فيما يحبه الله ويرضاه، والحمد لله رب العالمين.

أ.د. محمد الزحيلي
عميد كلية الشريعة والقانون
رئيس اللجنة التنظيمية للندوة

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة اللجنة التنظيمية لندوة مقتضيات الدعوة

الأستاذ الدكتور محمد الزحيلي

عميد كلية الشريعة والقانون- رئيس اللجنة التنظيمية

الحمد لله الذي اختار لنا الإسلام ديناً، وأمرنا بالدعوة إليه، فقال عز وجل: ﴿ ٱدۡعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلۡحِكۡمَةِ وَٱلۡمَوۡعِظَةِ ٱلۡحَسَنَةِۖ ﴾ [النحل: ١٢٥]، وأعلى مقام الدعاة، فقال تعالى: ﴿وَمَنۡ أَحۡسَنُ قَوۡلٗا مِّمَّن دَعَآ إِلَى ٱللَّهِ وَعَمِلَ صَٰلِحٗا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ ٱلۡمُسۡلِمِينَ ﴾ [فصلت: ٣٣] والصلاة والسلام على رسول الله المبعوث رحمة للعالمين، وهو أول الدعاة حين لبى نداء ربه ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُدَّثِّرُ ١ قُمۡ فَأَنذِرۡ ٢ وَرَبَّكَ فَكَبِّرۡ ٣ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرۡ ﴾ [المدثر: ١-٤] متمثلاً قول ربه ﴿ وَأَنذِرۡ عَشِيرَتَكَ ٱلۡأَقۡرَبِينَ ﴾ [الشعراء: ٢١٤]، ثم أمر رسول الله ﷺ كل مسلم بالدعوة، فقال عليه الصلاة والسلام بصيغة خطاب الجماعة: «بلغوا عني ولو آية» ودعا بالنضارة والحسن لمن بلغ عنه، فقال عليه الصلاة والسلام: «نضر الله أمراً سمع مقالتي فوعاها، فأداها كما سمعها».

صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى، حاكم الشارقة الرئيس الأعلى للجامعة، راعي الندوة

سمو الشيخ سلطان بن محمد بن سلطان القاسمي ولي عهد ونائب حاكم الشارقة

أصحاب السمو والشيوخ الأماجد

سعادة الأستاذ الدكتور مدير جامعة الشارقة

أصحاب المعالي، والسماحة، السادة الأفاضل

السادة رؤساء الجامعات، وعمداء الكليات

الإخوة الضيوف الكرام، الإخوة المشتركين

الإخوة الزملاء

أبناءنا الطلاب والطالبات

أحييكم بتحية الإسلام السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد:

فقد أكمل الله لنا الدين، ورضي لنا بالإسلام، وكان رسول الله ﷺ الترجمان العملي لمنهج الدعوة الصحيح، فبلغ الرسالة، وأدى الأمانة، ونصح الأمة، وبشر بانتشار الإسلام إلى المشارق والمغارب، فكانت بشارته معجزة غيبية، تحققت في القرن الرابع عشر والخامس عشر الهجري، ولم تقتصر الدعوة على الخروج من الجزيرة العربية، واستقرارها في بلاد العالم، بل جعلت المسلمين الجدد في كل بلد وصلته رعاة للدعوة والتبليغ ونشر الإسلام ليكون كل مسلم داعية للإسلام بفكره، وعلمه، وسلوكه.

أيها الإخوة والأخوات:

لقد كان لتوجيهات صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي -عضو المجلس الأعلى للاتحاد، حاكم الشارقة، الرئيس الأعلى للجامعة، تطلعه الثاقب، ونظرته الإسلامية الواعية والمعاصرة، في الدعوة لعقد (ندوة مقتضيات الدعوة في ضوء المعطيات المعاصرة) للجمع بين عالمية الدعوة وأهميتها، وضرورتها واستمرارها، وبين المعطيات المعاصرة وحال الدعوة

والدعاة في العصر الحاضر، ومع وجوب الاستفادة من المبتكـــرات العلميـــة والتقنية في نشر الدعوة.

وأسرع إلى القول أن حال الدعوة الإسلامية في العالم اليـــوم حـــسنة وممتازة في جانب، وأن الدعاة يغتنمون الفرص لنشرها وتبليغها، وأن المسلمين في أنحاء العالم يستخدمون التقنية الحديثة لمعرفة أحكام دينهم، ويكفي أن أشير إلى البرامج الدينية في القنوات الفضائية والإقبال الشديد عليهـــا، وحـــرص المسلمين في بلاد العالم على الاستفـــسار والمداخلـــة، والأســـئلة والبيـــان والتوضيح، والمناقشة، وطرح المشاكل والمصاعب التي يلاقونها ليسألوا العلماء والدعاة عنها، كما أشير إلى آخر ما وصل إليه العلم الحديث في الإنترنـــت وفتح صفحات مشرقة فيه باسم الإسلام عامة، وباســـم الـــدعاة والعلمـــاء خاصة، مع الانتشار الطيب والمتميز للكتاب الإسلامي.

كل ذلك يبشر باستمرار الصحوة الإسلامية التي ظهـــرت في القـــرن الماضي، وتأخذ طريقها الواسع، وتحافظ على حيويتها في هذا القرن، فنـــشعر بالغبطة والسرور لهذه الأبواب الجديدة في الدعوة.

ولكن ذلك يجب ألا يطمس أعيننا عن الجانب الآخر الذي يحمل المآسي والويلات التي تلاقيها الدعوة، وأن نذكر بالمخططات الماكرة، والمـــؤامرات الخسيسة، والنشاط المحموم الذي يقوم به أعداء الإسلام، وما يترلـــه الطغـــاة والجبابرة والمتكبرون في شتى البقاع، وهو ما صور الشاعر طرفاً منه فقال:

أين اتجهت إلى الإسلام في بلد ... تجده كالطير مقصوصاً جناحاه

أما الجانب الثالث فهو أن الدعوة الإسلامية في بعض البلاد تعيش على الرمق الأخير وتستغيث المسلمين عامة والأغنياء، والحكام، والعلماء، والدعاة،

والمفكرين خاصة لإمدادها بما يسد الفاقه، أو يرفع الضائقة، وهو ما أظهرته البحوث المقدمة عن الدعوة في البلاد غير الإسلامية، وبين الأقليات المسلمة.

ولنا الأمل أن تكون هذه الندوة تذكيراً، وبارقة أمل، للإخوة المسلمين، ليجدوا المسعف والمجير، إن في ذلك لذكرى لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد.

فعندنا صورة زاهية للدعوة في مواطن، وواقع حزين لها في حالات، ونشاط متواضع في بلدان، مع حرب حقيقية وغير معلنة على الدعاة من جهة، وفيما بينهم من جهة أخرى.

إن هذه الندوة تحظى بنخبة ممتازة من كبار العلماء والدعاة في العالم الإسلامي، وفي البلاد غير الإسلامية ليتباحثوا في أمور الدعوة، ويساهموا في تطورها، ونشرها، ومعوقاتها، ومؤسساتها، وفي مناهج إعداد الدعاة وبيان المؤسسات الإعلامية والاجتماعية والمحلية والدولية التي تمارس الدعوة للاستفادة من تجارب السابقين، واللاحقين، فالحكمة ضالة المؤمن أينما وجدها التقطها، مع وضع اليد على الأخطاء والسلبيات ليتم تجنبها وعدم تكرار وقوعها، فالخطأ أبو الصواب، ولولا الخطأ لما أشرق نور الصواب.

وقد تلقت اللجنة التنظيمية استجابة عارمة، وتشجيعاً كثيراً، واستعد عدد كبير للمشاركة، ثم حالت أمام بعضهم، وتقدم للندوة أكثر من سبعين بحثاً، ما يدل على التجاوب الطيب، والشعور بالأهمية.

وهذه الندوة فرصة طيبة مباركة للاطلاع علمياً على حال الدعوة في أقطار المعمورة، والتعرف على ظروفها في مختلف البلاد، وسوف يتم نشر هذه البحوث ليستفيد منها سائر الناس والمهتمين بالدعوة، ولتكون وثيقة

خالدة، وصورة موثقة للأجيال القادمة لبيان حال الدعوة في هذا العصر في مطلع القرن الحادي والعشرين.

وإنني باسم اللجنة التنظيمية للندوة أرفع آيات الشكر والتقدير والثناء لصاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى للاتحاد، حاكم الشارقة، الرئيس الأعلى للجامعة، على رعايته وتعاطفه لعقد هذه الندوة وتمويلها والمشاركة فيها، كما أشكر الأستاذ الدكتور عصام زعبلاوي، مدير جامعة الشارقة على رعايته وتعاونه، ومتابعته لأعمال الندوة بشكل متواصل.

والشكر موصول للإخوة أعضاء اللجان، وجميع من ساهم من الأساتذة والإداريين والفنيين على جهودهم المباركة، وتحملهم للأعباء الجسيمة التي ألقيت على عاتقهم، إضافة لأعمالهم العلمية والإدارية، وقد تجشموا المشاق الكثيرة، و لم يدخروا جهداً للإعداد، وأرجو أن يكتب في ميزان حسناتهم، لمساهمتهم علمياً؟ وعملياً بالدعوة إلى الله تعالى.

وأحيي الضيوف الأفاضل، والمشاركين الأماثل، والزملاء الأكارم، على حضورهم وتجشمهم أعباء السفر وإعداد البحوث، لتكون كل خطوة لهم رفعاً للدرجات، وتطبيقاً عملياً لأداء الدعوة ونشرها، والله سبحانه يقول: ﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِى عِلْمًا﴾ [طه: ١١٤] ويقول: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾ [يوسف: ٧٦] ويقول: ﴿أَنِّى لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَٰمِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ ﴾ [آل عمران: ١٩٥] ويقول سيدنا علي كرم الله وجهه: (لا خير في يوم طلعت فيه الشمس لم أزدد فيه علماً) وورد في الأثر (اطلب العلم من المهد إلى اللحد) ليزداد المؤمن علماً، ثم يترجمه إلى عمل، ويمارسه في الدعوة،

لينال الحظوة عند الله تعالى، ويحقق قول الله تعالى: ﴿فَذَكِّرْ إِنَّمَآ أَنتَ مُذَكِّرٌ﴾ [الغاشية: ٢١] وقوله ﷺ: «بلغوا عني ولو آية».

أيها الأخوة والأخوات:

لقد كان لتخطيط الندوة وتحديد محاورها أثر بارز في استيعاب الجوانب المختلفة.

فالمحور الأول لبيان المنهج الأقوم للدعوة، كما بينه القرآن الكريم، ورسمه رسوله الأمين، وانتهجه العلماء في مختلف العصور والبلدان.

والمحور الثاني عن الدعوة الإسلامية المعاصرة، لبيان واقعها الراهن، ومعوقاتها المختلفة، كشف الحلول لها، على صعيد العالم العربي والإسلامي، وفي البلاد غير الإسلامية، وخاصة عند الأقليات الإسلامية، التي تعاني الثالوث الخبيث: الجهل والمرض والفقر. ويضاف إليها أجنحة المكر الثلاث: التبشير، والصهيونية، والاستعمار الفكري والثقافي، مع فقدان الأئمة والدعاة والعلماء في بعض البلاد، أو وجود أنصاف وأعشار العلماء الذين يسيؤون أكثر مما يصلحون، ومع شيوع الاضطهاد والاستعباد وكبت الحريات الدينية، ومطاردة المسلمين في عقيدتهم وشريعتهم وأخلاقهم وشعائرهم، ويكفينا ما نسمع يومياً عن حالة البؤس والتنكيل والتذبيح والتدمير في فلسطين الحبيبة الجريحة مهوى القلوب والأفئدة، وفي غيرها من البلاد.

والمحور الثالث في بيان الربط بين الدعوة، والتقنية الحديثة والتطور الإعلامي والفكري والمؤسساتي، وأثر العصر على الأداء الدعوي، لبيان مدى استفادة المسلمين في إبلاغ الدعوة من المؤسسات الثقافية والعلمية والإعلامية والاجتماعية، ومن أجهزة المعلوماتية والإنترنت، مع مواجهة التيارات الفكرية

والاقتصادية والعسكرية في الاستعمار العسكري والثقافي والفكري والاقتصادي، ومجابهة الفكر الاستعماري الجديد في العولمة والهيمنة والاستعباد، ومعالجة ظاهرة التطرف الديني، وبيان أسبابه، وسبل الوقاية منه، ومعرفة آثاره السلبية، واعتبارها مجرد ردة فعل، وأنه يترك من الأضرار ما لا يحمد عقابه.

أيها الأخوة والأخوات:

وأخيراً: فإن لنا الأمل الوطيد في إنشاء مركز إعلامي للدعوة ولنا الأمل أن تحتضنه إمارة الشارقة المشرقة التي تميزت على غيرها عملياً بجوانب دعوية مضيئة، في القناة الفضائية، والإذاعية، ومنع أم الخبائث، ورعاية الشؤون الإسلامية في الأوقاف، والمدارس، والجامعة، وسائر الدوائر.

ويهدف المركز العالمي للدعوة إلى التنسيق بين مراكز الدعوة ومؤسساتها، والتعاون فيما بينها، والتضافر نحو هدف واحد، وإن تعددت الوسائل والأساليب، واختلفت المناهج، وبذلك تكون من حملة الرسالة، لأداء الأمانة التي وصلت إلينا، لينطبق علينا قول الحق تبارك وتعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠].

أيها الأخوة والأخوات:

إن المسؤولية كبيرة جداً، والأمانة ثقيلة، والتحديات كثيرة، ويبقى وعد الله تعالى والثقة بدينه ونصره أعون رصيد، ومبعث أمل، وبارقة رجاء.

﴿وَقُلِ ٱعْمَلُوا۟ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [التوبة: ١٠٥].

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وقائع ندوة
الاحتشام والسلوك العام
وأثره في المجتمع

٦-٧ شعبان ١٤٢٢هـ الموافق ٢٣-٢٤ أكتوبر ٢٠٠١م

١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م

تنظيم
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة الشارقة

بالتعاون مع
مجلة الشقائق

المقدمة الثانية



تقديم لندوة الاحتشام

الأستاذ الدكتور محمد الزحيلي

عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

الحمد لله الذي خلق الإنسان، وجمله بالحياء واللباس والاحتشام، والصلاة والسلام على رسول الله، المبعوث رحمة للعالمين، والقائل: «إنما بعثت لأتمم صالح الأخلاق، أو مكارم الأخلاق».

وبعد: فحرصاً من كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة على المشاركة في خدمة المجتمع، والتفاعل مع القررات السديدة التي تخدم المجتمع والأمة والدين، وبمناسبة صدور القرار الحكيم عن الاحتشام من صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي، عضو المجلس الأعلى للاتحاد، حاكم الشارقة، الرئيس الأعلى لجامعة الشارقة، فقد عقدت الكلية العزم على عقد ندوة بعنوان «الاحتشام والسلوك العام، وأثره في المجتمع» بالتعاون مع «مجلة الشقائق» بالشارقة.

وعقدت الندوة تحت رعاية سموه بتاريخ ٦-٧ شعبان ١٤٢٢هـ الموافق ٢٣-٢٤ أكتوبر ٢٠٠١م، وحضرها عدد من العلماء والمفكرين والباحثين، وقدموا في الندوة ثلاثاً وثلاثين بحثاً وورقة عمل، وألقى أصحابها فكرة عنها، وتم مناقشتها، وتقديم المداخلات عنها، واختارت اللجنة العلمية للندوة اثني عشر بحثاً كنماذج عن محاور الندوة لطباعتها.

وتم توزيع مطوية قبل الندوة تتضمن ما يلي:

١- المقدمة:

فقد دعت جميع الشرائع السماوية إلى مكارم الأخلاق، وإلى حميد الخصال، واجتناب ذميمها، والاحتشام هو الحياء، والاستحياء حسن الأدب في السلوك والحديث واللباس والتعامل، والمظهر، والاحتشام يدعو إلى الرفق والخير وإلى ترك كل قبيح، ويمنع من التقصير في حق كل ذي حق، وهو صورة من صور التحضر والتقدم والرقي، ومظهر الأناقة واللطف، والسلامة من كل ما يستقبحه الإنسان في تصرفاته الخاصة، وسلوكه الشخصي، وتصرفه مع غيره في أداء الواجبات، والأخذ والعطاء، في أوساط الأسرة والمدرسة والمجتمع بجميع مؤسساته.. لتحقيق غاياتها النبيلة، وأداء دورها على أحسن وجه..

والحياء من خصائص الإنسان المتزن، فمن لا يتمتع بالحياء ينسلخ عن إنسانيته، ولولا الحياء لم يؤد حق، ولم يوف بوعد، ولا ترد أمانة، ولا يحترم كبير، ولا يرحم صغير.

لكل هذا، وشعوراً من جامعة الشارقة بدورها وبمسؤولياتها تدعو إلى عقد ندوة الاحتشام والسلوك العام وأثره في المجتمع.

٢- أهداف الندوة:

تهدف هذه الندوة إلى تحقيق جملة من الغايات أبرزها:

١- بيان أهمية الأخلاق في حياة الأمة.

٢- بيان مفهوم الاحتشام وهو الحياء، والتأدب بما تدعو إليه الشرائع، والفطرة والعقل.

٣- بيان مظاهر الاحتشام في السلوك العام وفي اللباس وما يلحق به.

٤- تعاون الرعاة والرعية في بناء الأخلاق، وتقويم السلوك.

٥- توضيح أثر الاحتشام في حياة الفرد والمجتمع.

٦- بيان طرق ترسيخ الاحتشام، وأصوله الأخلاقية في الفرد والمجتمع.

٧- بيان دور المؤسسات المتخصصة، في المحافظة على الاحشام والآداب العامة.

٨- توضيح أهمية صدور قرار صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة، الرئيس الأعلى للجامعة في هذه الفترة التي تحف بأمتنا تحديات مادية وأخلاقية عن الاحتشام والسلوك العام.

٣- محاور الندوة:

١- مفهوم الاحتشام ومظاهره (اللباس الشرعي ومواصفاته وحدوده).

٢- مسؤولية الراعي في تطبيق الاحتشام.

٣- أثر الاحتشام في المجتمع.

٤- دور المؤسسات المتخصصة في تطبيق الاحتشام.

٤- الجهات المشاركة:

- كلية الشريعة والدراسات الإسلامية.
- مجلة الشقائق.
- المجلس التنفيذي.
- شرطة الشارقة.
- منطقة الشارقة التعليمية.
- دائرة الأوقاف بالشارقة.

- تلفزيون الشارقة.
- دائرة الثقافة والإعلام.
- المجلس الأعلى للأسرة.

ونسأل الله أن تحقق هذه الندوة أهدافها، وأن تساهم في إقامة المجتمع الفاضل، وأن تنير الطريق القويم للأمة لتطبيق شرع الله ودينه، ليحظى الناس بسعادة الدنيا والآخرة.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين





كلمة اللجنة التنظيمية لندوة الاحتشام

الأستاذ الدكتور محمد الزحيلي
عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
رئيس اللجنة التنظيمية

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسول الله، المبعوث رحمة للعالمين، والقائل: «إنما بعثت لأتمم صالح الأخلاق، أو مكارم الأخلاق».

صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي، عضو المجلس الأعلى للاتحاد حاكم الشارقة، الرئيس الأعلى لجامعة الشارقة.

سعادة الأستاذ الدكتور عصام زعبلاوي مدير الجامعة.

الأخوة العمداء، الأخوة الزملاء، الأخوة المشاركون والمشاركات، الأخوة الزملاء والحضور:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

فقد عشنا في الشارقة المشرقة مع صاحب السمو في الأشهر القليلة الماضية، وهو يبني صرح الدولة، ويشيد بناءها، ويرسخ أركانها على الأسس الإسلامية الخالدة، وأصدر عدة قرارات أساسية أثلجت الصدر، أهمها ثلاثة:

الأول: إنشاء مؤسسة القرآن الكريم في مجالاتها المتعددة التي نحرص على المساهمة فيها.

الثاني: تحويل بنك الشارقة الوطني إلى بنك إسلامي ولذلك قررنا عقد ندوة علمية عن المصارف الإسلامية في الفصل القادم إن شاء الله تعالى.

الثالث: الحرص على الاحتشام والسلوك العام الذي يربط هذه الأمة بدينها، وعقيدتها، وشريعتها، وقيمها، وأخلاقها، وسلوكها، وذلك بأسلوب عصري، ومنهج إسلامي حكيم وتعاون بين سائر الجهات، فإن الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن.

وتسعد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بالتعاون مع مجلة الشقائق بعقد هذه الندوة للإشادة بهذا القرار الأخير، لبيان مقاصده وأهدافه، وتحديد المسؤولية في تطبيق وتعزيز السبل والوسائل لتفعيله، وعرض أثره الطيب المبارك على المجتمع، وترشيد دور المؤسسات المتخصصة في تنفيذه، لتأكيد مشاركة جامعة الشارقة في خدمة المجتمع، وتفاعلها مع قضايا الأمة، وتوعية الشباب والطلاب وسائر الناس لما يعود عليهم بالخير والنفع، والسؤدد والفضيلة والكرامة، بالتنسيق مع مركز البحوث والدراسات في الجامعة ويشارك في الندوة والأوراق والبحوث أكثر أعضاء هيئة التدريس في الكلية، وبعض الزملاء من كليات جامعة الشارقة، وممثلون عن المجلس التنفيذي، وقيادة الشرطة، والمنطقة التعليمية في الشارقة، ودائرة الأوقاف، والأمانة العامة للأوقاف، وتلفزيون الشارقة، ودائرة الثقافة والإعلام، ولجنة الأسرة، مع بعض الضيوف الأكارم من كلية الدراسات الإسلامية والعربية، ومركز البحوث والدراسات الإسلامية في دبي، وأوقاف دبي، وجامعة الإمارات العربية المتحدة بالعين، وجامعة عجمان، وممثلي مجلة الشقائق، وجامعة الإمام محمد بن مسعود الإسلامية بالرياض.

أيها السادة الحضور: لقد كتبت ورقة عمل بعنوان (الاحتشام لبنة في بناء المجتمع) سألقيها في المحور الثالث من هذه الندوة لأؤكد أن هذه القيم

تساهم في بناء المجتمع، وتحمي الأمة، وتذود عن حياضها، وتصون القيم لأردد مع شاعر النيل حكمته الرائدة.

وإنما الأمم الأخلاق ما بقيت فإن هم ذهبت أخلاقهم ذهبوا

ونسأل الله تعالى أن يقر عين صاحب السمو في تفعيل هذا القرار وتنفيذه والتعاون على تطبيقه، امتثالاً لقوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ ۚ﴾ [المائدة: ٢] وقوله تعالى: ﴿وَقُلِ ٱعْمَلُوا۟ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [التوبة: ١٠٥] وقوله: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ ۗ﴾ [آل عمران: ١١٠] وقوله: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ﴾ [الزلزلة: ٧-٨].

سدد الله خطاكم، والله من وراء القصد، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الثلاثاء في: ٦ شعبان ١٤٢٢هـ

الموافق: ٢٠٠١/١٠/٢٣



وقائع
ظاهرة الطلاق
(الأسباب والآثار والعلاج)

١-٢ ربيع الأول ١٤٢٥هـ الموافق ٢١-٢٢ أبريل ٢٠٠٤

تنظيم

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة الشارقة

إصدارات النشر العلمي
١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م

المقدمة الثالثة

ندوة ظاهرة الطلاق

تقديم

الحمد لله الذي شرع الأحكام لمصلحة الإنسان، وأكمل الدين لتنوير الأبصار، والصلاة والسلام على رسول الله المبلغ عن ربّه، والمبين لكتابه، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإن العقل والمنطق، والعلم والشرع، يقرر أن المهندس الذي يصمم بناء من ثلاثة أدوار أو طبقات يهيئ له القواعد المناسبة التي تتحمله، وكذا إذا كان من عشرة أدوار، أو من عشرين دوراً، أو أكثر، فإن أخل في الأساس والقواعد تصدع البنيان، وانهار البناء، وتعرض الناس للخطر والضرر والتلف.

هذا المثال ينطبق على أحكام الشريعة الغراء، التي شرعها الله تعالى بناء على الأسس الدينية في العقيدة والشريعة والسلوك، والمسلمات الفطرية الجبلية، والمبادئ التربوية والنفسية والجسدية للإنسان، والمنطلقات الاجتماعية وغيرها التي يدعو إليها الإسلام.

ومن ذلك الطلاق الذي شرعه الله تعالى للمسلمين الذين تربوا على القرآن، والتزموا سنة رسول الله ﷺ، ونهلوا من قيم الإسلام وآدابه وتعاليمه، وتشربوا من ينابيع الحكمة المبثوثة في القرآن والسنة، والمستفادة من تجارب الأمم، وأفكار العقلاء، ومنطق الواقع والحياة.

وكان الطلاق من محاسن الإسلام، وطبقه المسلمون بالحكمة والروية، فكان دواء لحالات محصورة وكانت نسبة الطلاق في المجتمع الإسلامي لا تزيد عن خمسة أو عشرة بالمائة، وبقي ذلك حتى عهد قريب، وحتى في

الوقت الحاضر في بعض البلاد العربية، على الرغم من الهجمات الشرسة من الشرق والغرب مع الانتقادات الحاقدة على مشروعية الطلاق الذي تفرد به الإسلام، وحرمه رجال الكنيسة وسلطات الغرب حتى اضطروا إلى إقراره.

وفي العصر الحاضر ساءت حال المسلمين، وتعرضت الأسس والقيم والمبادئ والقواعد للخلل، فضعفت آثار العقيدة في النفوس، وغابت معالم التربية الإسلامية، وخف الوازع الديني، وساد الجهل بمعظم أحكام الشرع، وبرزت للوجود الأنانية والنزعة المادية، وشاعت الحيل للتهرب من الأحكام الشرعية، وانتشر بشكل بارز ظاهرة الطلاق، حتى صار الطلاق مهزلة في الواقع، وألعوبة بين الناس، ولغواً على الألسنة، وأصبح سلاحاً لضعاف الشخصية ليتظاهروا برجولتهم المهتزة، كالطاووس المنفوش يحكي انتفاخاً صولة الأسد، وتسرع كثير منه في الطلاق لأتفه الأسباب، واستخدموه في غير محله، لمجرد التهديد أو الوعيد، واعتبروه يميناً للحث على الأعمال أو لمنع الآخرين من التصرف.

وحصل خلل شديد في المجتمع، وحل التصدع في بعض الأسر، وخاصة في البلاد العربية والإسلامية، وكثرت أسباب الطلاق من المرأة، والرجل، وبسبب الخادمة، وعلم المرأة، والزواج من أجنبيات، وللأوضاع المالية والاقتصادية، والبذخ المادي، والإسراف في النفقة، وعزوف المرأة عن وظيفتها المقدسة في البيت والتربية، والاختلاط المشين الذي يفسد أخلاق الرجال، والسفر للخارج دون الالتزام بالآداب الإسلامية، وكثرة وسائل الترفيه المشبوهة، والتوسع في البرامج التي تهدم الأخلاق والأسرة والمجتمع، والمسلسلات الهابطة، والتقليد الأعمى، وقصر النظر، وعدم المراقبة الإلهية،

والغفلة عن التعاليم الدينية والجهل بفطرة الرجل والمرأة، وما يصلحه وما يفسده، وصار الرجل في واد، والمرأة في واد ثان، والأولاد في واد ثالث، والأهل والأقارب وذوو الأرحام بين الوديان.

وكانت النتيجة أن تفاقمت ظاهرة الطلاق في المجتمع العربي والإسلامي، وخاصة في بعض البلدان دون غيرها، وأرقت العقول، وأفسدت جهود المصلحين، وصارت عبئاً على الأمة والمجتمع والدولة والقضاء والأسرة والمدرسة، وبدأت آثاره السيئة تبرز للعيان، سواء من الناحية التربوية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية والدينية، واضطر المسؤولون إلى اتخاذ التشريعات الطارئة، لمعاجلة الآثار السيئة، وترميم التصدعات في الأسرة، ومحاولة التخفيف من الأزمات التي حطت بكلكلها على مختلف الجوانب، وإسعاف الأطفال المشردين، فأخذت القوانين المعاصرة بالآراء الشاذة والضعيفة لمعالجة هذا المرض، ولإزالة هذا السقم، فتدخلت للحد من المهور، ودعت لتخفيف أعباء الأفراح التي تثقل عاتق الأزواج، لتصبح مكمن الداء والاختلاف بين الزوجين، ثم تتحول للشقاق، وأبطلت القوانين المعاصرة اليمين بالطلاق، والطلاق المعلق، واعتبر الطلاق الثلاث بلفظ واحد، أو في وقت واحد، طلقة واحدة، وأن معظم الحالات التي يتم الطلاق فيها عن طريق القضاء تكون فسخاً، وأن الخلع فسخ، وذلك حتى لا يحسب ذلك في عدد الطلقات المشروعة للزوج، وغير ذلك من الأمثلة التي يسعى العلماء اليوم لمعالجتها في ضوء الكتاب والسنة ومقاصد الشريعة.

وإن ظاهرة الطلاق في العصر الحاضر حركت مشاعر المصلحين والدعاة والحكم، ودعتهم لتضافر الجهود أمام هذه الأزمة الغريبة التي حلّت بالمسلمين،

ويخشى منها على الأسرة المسلمة التي تعتبر الحصن الواقي للمسلمين، والملجــأ الأمين للأزواج والأولاد، وللأهل والأقارب، عسى أن تسفر المساعي الحميــدة لوضع حد لهذا التيار الجارف، ليصحو المسلم من غفوته وغفلته، ويعود إلى دينه، ويأنس بحظيرة الشرع التي تقيه عوادي الزمن، وطوارق الليل والنهار، وتبعده عن الانسياق وراء التيارات الخبيثة الوادفة، إن في ذلك لذكرى لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد، وذكر بالقرآن من يخاف وعيد.

وقد تم عقد الندوة بحمد الله تعالى حسب الجدول المعد لذلك، وعقــدت عشر جلسات لمناقشة البحوث، ثم الإلقاء، ثم المناقشة، ثم المحاور، ثم المداخلات، إلى أن وصلت الندوة إلى التوصيات المرفقة والمطبوعة مع البحوث.

وإننا نقدم هذه البحوث، مع الأوراق المتعلقة بأهداف الندوة ومحاورها، وكلمات حفل الافتتاح، والتوصيات، ليتم طبعها، ونشرها، وليعم النفع بها، والاستفادة منها، ولتأخذ طريقها إن شاء الله تعالى للتطبيق والتنفيذ، وهذا هو الهدف الأسمى، والغاية الأساسية والمرتقبة لعقد الندوة، وكتابــة البحــوث، وبذل الجهد في ذلك.

وجزى الله الباحثين خيراً، ووفقنا وإياهم لما يحبه ويرضاه، وندعوا الله تعالى أن يلهم الأمة الخير والرشد والسداد، اللهم قد بلغنا، وقل اعملوا فــسيرى الله عملكم ورسوله، ومن يعمل مثقال ذرة خيراً يره، والحمد لله رب العالمين.

الأستاذ الدكتور محمد الزحيلي
عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية



كلمة اللجنة التنظيمية في افتتاح الندوة «ظاهرة الطلاق»

- سمو الشيخ عبد الله بن سالم القاسمي، رئيس الديوان الأميري، ممثل راعي الندوة، صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى للاتحاد- حاكم الشارقة- الرئيس الأعلى للجامعة، راعي الندوة.

- سمو الشيوخ الأماجد.

- سعادة الأستاذ الدكتور إسماعيل محمد البشري- مدير جامعة الشارقة.

- الزملاء الأفاضل عمداء الكليات، ومدراء الإدارات، وأعضاء هيئة التدريس.

- الإخوة العلماء المشاركون، والضيوف الكرام.

- أبناءنا الطلبة.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

فإننا نرحب بكم في جامعة الشارقة المشرقة التي تفتح قلبها وذراعيها لضيوفها وقاصديها والقادمين إليها، لتسحرهم بمفاتنها وجمالها ومعالمها، وتغذيهم بفكرها وعلمها، وتضمهم إلى عشاقها، وبعد:

فإن الله أرسل الرسل وأنزل الكتب لتأمين السعادة، وتحقيق مصالح الناس بجلب المنافع ودرء المفاسد، ومما جاءت به الشريعة الغراء الدعوة الرشيدة للزواج، لتكون الأسرة عماد المجتمع وحصن الأمة الرشيدة. قال الله تعالى: ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا لِّتَسْكُنُوٓا۟ إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [الروم: ٢١]. وشرع الله تعالى الأحكام الكفيلة لإقامة الأسرة السعيدة، وتأمين الحياة الرغيدة بين الزوجين، وهذا ما حصل في

التاريخ الإسلامي، ويحصل اليوم في الغالب. فإن حصل عارض يتنافى مع هذه الأهداف فقد أباح الله الطلاق حتى لا تنقلب الحياة الزوجية إلى جحيم وعذاب وسجن وخيانة، قال تعالى: ﴿ وَإِن يَتَفَرَّقَا يُغْنِ ٱللَّهُ كُلًّا مِّن سَعَتِهِۦ ﴾ [النساء: ١٣٠]، لكن جعل الله الطلاق أبغض الحلال إلى الله. فكان الطلاق علاجاً ناجعاً عند الضرورة، ودواءً فاعلاً لحل الأزمات المستعصية، وكان يمثل حالة نادرة في المجتمع الإسلامي، ولا يعتبر مشكلة أو مرض.

أما في العصر الحاضر، وخاصة في العقود الثلاثة الأخيرة، ونتيجة لأسباب متعددة أهمها: ضعف التربية الدينية، وعدم الالتزام بالأحكام، وطغيان الناحية المادية، فقد استشرى مرض الطلاق، وتفاقمت أزمته، وتعددت حالته وتضاعفت آثاره الاجتماعية والدينية والنفسية والاقتصادية حتى صار ظاهرة تؤرق العلماء والدعاة، والمصلحين والحكماء، وصار مشكلة أمام القضاة والأحكام، والمشرعين والمرشدين والاجتماعيين، وبلغت نسبة الطلاق في بعض البلاد العربية والإسلامية أربعين بالمئة من نسبة عقود الزواج، مما هدد الأسرة وبنيان المجتمع.

هذا ما دعا كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة الشارقة لعقد هذه الندوة المباركة عن «ظاهرة الطلاق» لدراسة الأسباب الطارئة، وبيان الآثار الخطيرة، وتقديم العلاج الشافي، لعلنا نساهم في خدمة مجتمعنا وأمتنا، ونتدارس أمور ديننا وشرعنا، «فمن لم يهتم بأمور المسلمين فليس منهم». وهذا واجب ديني، وجزء من وظيفة الجامعة والمدرسين فيها، وتمّ التعاون مع المجلس الأعلى للأسرة في الشارقة الذي تجاوب بحماس شديد مع الفكرة، وقدَّم الدعم المعنوي، وأرسل المندوبات عنه للمشاركة.

وطرحت الكلية هذه الفكرة منذ سنة، وبدأت في تداولها ومناقشتها، وحددت إطارها، ووضعت محاورها، وأصدرت المطوية لها، وشكلت اللجان الكافية للتنظيم والإعداد، وأرسلت الدعوة للكليات والجامعات والهيئات والمؤسسات التي تعنى بالأسرة والطلاق، فلاقت الفكرة صدى طيباً، وقبولاً منقطع النظير، وبلغ عدد الراغبين بالمشاركة مائة وثلاثين من داخل الدولة وخارجها، ومن اثنتي عشرة دولة في العالم العربي والإسلامي، وعندما جدَّ الجدُّ فترت الهمة، ووصلنا ثمانون بحثاً خلال المدة المحددة وعرضت على اللجنة العلمية التي اختارت منها أربعاً وخمسين بحثاً، ثم وصل عشرة بحوث بعد انتهاء المدة فلم ينظر فيها، التزاماً بالنظام واحتراماً للوقت، ومراعاة لسير العمل. وعملت اللجان التنظيمية والتحضيرية والعلمية ولجان البرنامج والتنظيم والسكرتارية عملاً دؤوباً، لا يقدره إلا العارفون؛ لأنه لا يعرف الشوق إلا من يكابده، ولا يدرك الطعم إلا من ذاق، حتى تحقق الأمل، وتم هذا اللقاء.

وجاءت موضوعات الندوة في ثلاثة محاور، وهي:

المحور الأول: عن الأسباب المتعددة لانتشار الطلاق في المجتمعات الإسلامية المعاصرة.

المحور الثاني: عن آثار الطلاق الخطيرة في المجال الشرعي والتربوي والاجتماعي والاقتصادي والنفسي.

المحور الثالث: عن سبل الوقاية والعلاج الدينية والأخلاقية والأسرية والاجتماعية، والتشريعية والتربوية والقانونية، مع بيان دور المؤسسات الدينية والاجتماعية والإعلامية والتعليمية في معالجة أسباب الطلاق للحد منه، للمساهمة في الحل، والبحث عن الدواء، والمشاركة في حل قضايا الأمة،

والمجتمع والأفراد، قال تعالى: ﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ﴾ [الزلزلة: ٧].

وستعرض الأبحاث في قاعتين منفصلتين، وضمن عشر جلسات عمل، خلال انعقاد الندوة في يومي الأربعاء والخميس، ليتم إلقاء البحوث، ومناقشتها، مع الإضافات، والمداخلات، والمحاورات، وتلاقح الأفكار للوصول إلى الأفضل والأمثل الذي يتمثل في القرارات والتوصيات والمقترحات التي ستصدر في نهاية الندوة، إن شاء الله تعالى، والتي تنضوي حصراً تحت نداء العودة إلى الدين القويم، والشريعة الغراء للظفر بخيري الدنيا والآخرة.

أيها الإخوة الكرام: واليوم إذ نفتتح هذه الندوة عن ظاهرة الطلاق الخطيرة لا نضع رأسنا تحت الرمال، ولا نغمض أعيننا عما هو أخطر من ذلك بكثير، مما يحل بالأمة من الاحتلال الأجنبي البغيض، والدماء التي تسيل، والأرواح البريئة التي تزهق ظلماً وعدواناً، والثروات التي تنهب، والسكوت المخزي المطبق من الحكام والجماهير، وكأن الشعور قد فقد، والأحاسيس قد تجمدت، وكأننا ننتظر حتفنا ودورنا، لينطبق علينا المثل العربي والعالمي «أكلنا يوم أكل الثور الأبيض» فالأمس في فلسطين السليبة، والقدس الجريحة، ثم في أفغانستان المناضلة والمجاهدة، واليوم في العراق الحزين المقاوم، مع الجراحات الجانبية في كشمير والشيشان، وكوسفو، والفلبين، وسائر البلدان، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وإن ننسى فلن ننسى جراحنا في العراق وفلسطين وأفغانستان وكشمير والشيشان وغيرها بالدعاء لهم وأملنا أن يردنا الله إلى ديننا رداً جميلاً، لنستعيد العزة التي أعزنا بها الإسلام، ونستظل بشرعة الخالد، وأحكامه القويمة.

ولا يسعنا إلا أن نقدم الشكر الجزيل لصاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان ابن محمد القاسمي عضو المجس الأعلى للاتحاد، حاكم الشارقة، الرئيس الأعلى للجامعة، لرعايته لهذه الندوة المباركة، بل لرعايته الدائمة، وعنايته المستمرة، واهتمامه الطيب المبارك بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية، وحرصه على أن تكون رائدة وشامخة ومنافسة لغيرها.

ونشكر سمو الشيخ عبد الله بن سالم القاسمي على حضوره افتتاح الندوة.

ونشكر سعادة مدير الجامعة لمتابعته الحثيثة لهذه الندوة، ولجميع ما يتعلق بكلية الشريعة.

وأخيراً: نكرر التحية للجميع، والترحيب بالضيوف، والشكر للمجلس الأعلى للأسرة في الشارقة، ونشكر جميع الجهات والمؤسسات التي شاركتنا ولو بالعواطف والتعاون والتغطية الإعلامية المختلفة. ونتمنى للندوة وللمشاركين النجاح والتوفيق والسداد. ﴿وَقُلِ ٱعْمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [التوبة: ١٠٥]. والله من وراء القصد، والحمد لله رب العالمين.

أ.د. محمد الزحيلي

عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

رئيس اللجنة التنظيمية



كتاب الوقائع

الجزء الأول

القرآن الكريم والجهود المبذولة في خدمته
من بداية القرن الرابع عشر الهجري إلى اليوم

من ٢٢-٢٣ صفر ١٤٢٤هـ الموافق ٢٣-٢٤ أبريل ٢٠٠٤م

تنظيم
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

بالتعاون مع
مؤسسة القرآن والسنة في الشارقة

المقدمة الرابعة

ندوة «القرآن الكريم»

الأستاذ الدكتور محمد الزحيلي
عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حق حمده، والصلاة والسلام على حبيبه الذي اصطفاه واختاره لتلقي وحيه، وحمل رسالته، وجعله أسوة وقدوة في التبليغ والدعوة، وكان أميناً على الوحي. وبعد:

فقد دأبت كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة الشارقة على عقد مؤتمر عام ودولي كل سنة ففي سنة ١٩٩٩/٢٠٠٠م كان عنوان المؤتمر «رعاية الطفولة في الإسلام والمؤسسات المتخصصة»، وفي عام ٢٠٠٠/ ٢٠٠١ كان موضوعه المؤتمر عن «مقتضيات الدعوة في ضوء المعطيات المعاصرة»، وفي عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ عقدت الكلية مؤتمراً مؤسسياً عن «المؤسسات المصرفية الإسلامية ودورها في التنمية والاستثمار».

ثم عقد هذا المؤتمر المبارك الطيب عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ عن «القرآن الكريم والجهود المبذولة في خدمته من بداية القرن الرابع عشر الهجري حتى اليوم» وكان هذا المؤتمر برداً وسلاماً على اللجان التنظيمية والتحضيرية وغيرها، وعلى المشاركين والمدعوين والحاضرين، وترك أثراً ظاهراً وملموساً على النفوس، وقد اعترف الجميع أن هذا النجاح الطيب المبارك للمؤتمر كان أحد أسرار القرآن الكريم وعظمته، لأنه المحور المركزي والأساسي الذي يلتقي حوله المسلمون جميعاً مع تعدد بلدانهم وجنسياتهم، ومذاهبهم واتجاهاتهم، وطوائفهم ومشاربهم.

وكانت موضوعات المؤتمر عامة وشاملة لعدة جوانب في مدارس تلاوته وحفظه الحكومية والأهلية، وفي طباعة القرآن الكريم واعتماده على التقنيات الحديثة، وفي تفسير القرآن الكريم ومناهجه، وفي ترجمة معانيه، ثم تناولت الردود على الشبهات والتحريفات التي ظهرت خلال هذا القرن.

وتحرص كلية الشريعة والدراسات الإسلامية على طباعة البحوث التي أقرتها اللجنة العلمية للمؤتمر، ثم ألقيت فيه، وذلك ليتم نشرها على نطاق أوسع، ويتم الانتفاع بها، والاستفادة منها، والاطلاع عليها، والبناء على ما جاء فيها، من الحرص الشديد على ترجمته للواقع والعمل والتطبيق.

وتم أثناء جلسات المؤتمر مداخلات كثيرة، وتعقيبات متعددة، وإضافات نافعة مفيدة، ولكننا لم نستطع أن نهيئها للطباعة، مع أنه تم تسجيلها وتصويرها الفيديو، لتبقى وثيقة محفوظة من وثائق المؤتمر، ويتمكن من يريد الاطلاع عليها، والاستفادة منها.

وإننا نأمل أن تكون موضوعات المؤتمر تمثل جانباً طيباً، وصورة مشرقة للخدمات المبذولة للقرآن الكريم في القرن الرابع عشر الهجري الذي تتمثل فيه صحوة إسلامية تبشر بإرهاصات طيبة للإسلام والمسلمين في المستقبل، على الرغم مما تعانيه الأمة من تقصير في تطبيق القرآن الكريم عملياً، وما ترزخ تحته من استعمار واحتلال وطغيان وظلم، ومسخ للبرامج التربوية والقيم المتأصلة للأمة.

ويبقى الأمل كبيراً، والثقة بالله عظيمة للعودة القريبة إلى ظلال القرآن، ورحاب الشريعة ومبادئ الإسلام، فأما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض، إن في ذلك لعبرة لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد، وذكر بالقرآن من يخاف وعيد.

والحمد لله رب العالمين

كلمة اللجنة التنظيمية في افتتاح المؤتمر «القرآن الكريم»

بسم الله الرحمن الرحيم

سمو الشيخ سلطان بن محمد بن سلطان القاسمي

ولي العهد، ونائب حاكم الشارقة، ممثل راعي المؤتمر

أصحاب السمو الشيوخ

سعادة الأستاذ الدكتور عصام زعبلاوي

مدير جامعة الشارقة

الزملاء الأفاضل عمداء الكليات وأعضاء هيئة التدريس

الإخوة الضيوف الكرام

السادة العلماء الأفاضل

الإخوة المشاركون الأعزاء

أبناءنا الطلبة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

فإن القرآن الكريم كلام الله تعالى، المترل على رسوله ﷺ، باللفظ العربي المتعبد بتلاوته، المحفوظ في المصاحف، المبدوء بالفاتحة والمختوم بسورة الناس.

والقرآن هدية السماء للأرض، والحبل الموصول من اللوح المحفوظ إلى قلب الرسول، ثم إلى جميع المسلمين حتى تقوم الساعة. ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ لِيَكُونَ لِلْعَـٰلَمِينَ نَذِيرًا﴾ [الفرقان: ١].

والقرآن هو دستور المسلمين، ومنبع العقيدة والأخلاق، وأصل التشريع، وركن العبادة، ﴿إِنَّ هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا ﴿٩﴾ وَأَنَّ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الإسراء: ٩-١٠].

والقرآن هو الكتاب الوحيد الذي بقي محفوظاً بين الصحف والكتب السماوية، لأنه كتاب الله الخالد لرسالته الدائمة، لذلك تكفل الله بحفظه ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩].

والقرآن الكريم ينبوع الخير، ومفجر طاقات الأمة العربية والإسلامية والعالمية، ولقي من العناية والرعاية ما لا يلقاه كتاب آخر في تاريخ البشرية، وذلك منذ نزل وحتى اليوم، وسيبقى كذلك حتى تقوم الساعة.

وبقي القرآن في القلوب ومحط الأنظار، وهو مهوى الأفئدة طوال العصور، وصدر عنه ما لا يحصى ولا يقدر من الدراسات، حتى جاء القرن الرابع عشر الهجري فتركزت فيه الجهود المباركة، والأعمال الباهرة، والدراسات المعمقة، والبحوث المقارنة مع تطور العلوم، وظهور المكتشفات والمخترعات، التي تجلى فيها الإعجاز العلمي للقرآن.

واستفادت هذه الدراسات من التقدم العلمي، وانتشار التقنيات الحديثة التي وضعت بشكل مذهل في خدمة القرآن، ابتداء من المطابع إلى الإذاعة، والمذياع، والمسجلة، والتلفاز، والبث التلفزيوني، والقنوات الفضائية، وانتهاء بالحاسوب والإنترنت. ولكن في ذات الوقت اشتدت الهجمة الشرسة على القرآن، وتوجهت إليه سهام الملحدين والمنافقين، والمشككين وبعض المستشرقين والمستغربين، فأثاروا حوله الشبه والافتراءات والطعن واللمز بمختلف الأساليب حتى بما يسمى بالقراءة المعاصرة.

ومن هذه الظواهر والمنطلقات كانت فكرة عقد هذا المؤتمر في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة، بالتعاون مع مؤسسة القرآن الكريم والسنة التي أنشأها صاحب السمو في الشارقة، وبالدعم من هيئة كهرباء ومياه الشارقة، وذلك لرصد حركة نشر القرآن، والتنسيق بين الجهود

المبذولة لتغطية الحاجة، وتجنب التكرار، وتبادل الخبرات في تسخير التقنيات الحديثة، ورصد التيارات المعادية، والرد على محاولات التحريف لمعاني القرآن والتشكيك في صحته أو دلالته.

وكانت هذه الأفكار موزعة على محاور المؤتمر الخمسة، وهي:

١- **المحور الأول**: الجهود في مدارس تحفيظ القرآن الكريم الحكومية والأهلية، وتحته ثلاث جوانب.

٢- **المحور الثاني**: الجهود المبذولة في التقنية وخدمتها للقرآن الكريم وطباعة المصحف الشريف، وتحته خمسة جوانب.

٣- **المحور الثالث**: الجهود المبذولة في تفسير القرآن الكريم ومناهجه، وتحته أربعة جوانب.

٤- **المحور الرابع**: الجهود المبذولة في ترجمة معاني القرآن الكريم إلى لغات الشعوب الإسلامية، ولغات الأقليات في الشعوب غير الإسلامية.

٥- **المحور الخامس**: الجهود المبذولة في الردود على الشبهات والتحريفات، وتحته خمسة جوانب.

وأرسلنا الدعوة للمشاركة في المؤتمر منذ ستة شهور، وتجاوب الإخوة في عدد كبير من الجامعات والكليات والمؤسسات والبلدان للرغبة بالاشتراك، ووصل إلى اللجان حوالي خمسين بحثاً، وأقرت اللجنة العلمية منها خمسة وأربعين بحثاً، ستعرض خلال يومي انعقاد المؤتمر في جلسات صباحية ومسائية. وبذل أعضاء اللجان جهوداً مباركة، وهي محسوبة لهم عند الله تعالى، مساهمة في الجهود المبذولة لخدمة القرآن الكريم، تحقيقاً لقوله عز وجل: ﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ﴾ [الزلزلة: ٧].

واليوم -وإذا نحتفي بالجهود ا لمبذولة لخدمة القرآن الكريم- ترزخ أمتنا تحت نير الاحتلال والاستعمار، والظلم والبطش، والقرآن ينادي الأمة الإسلامية أنها اتخذته وراءه ظهريا من ناحية التطبيق والعمل، والرسول ﷺ يقول: ﴿يَٰرَبِّ إِنَّ قَوۡمِي ٱتَّخَذُواْ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانَ مَهۡجُورٗا﴾ [الفرقان: ٣٠]. ثم يأتي التشخيص والتهديد من القرآن الكريم يقول: ﴿لَا يَغُرَّنَّكَ تَقَلُّبُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فِي ٱلۡبِلَٰدِ ١٩٦ مَتَٰعٞ قَلِيلٞ ثُمَّ مَأۡوَىٰهُمۡ جَهَنَّمُۖ وَبِئۡسَ ٱلۡمِهَادُ﴾ [آل عمران: ١٩٦-١٩٧]. ويقول: ﴿وَلَا تَحۡسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا عَمَّا يَعۡمَلُ ٱلظَّٰلِمُونَۚ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمۡ لِيَوۡمٖ تَشۡخَصُ فِيهِ ٱلۡأَبۡصَٰرُ ٤٢ مُهۡطِعِينَ مُقۡنِعِي رُءُوسِهِمۡ لَا يَرۡتَدُّ إِلَيۡهِمۡ طَرۡفُهُمۡۖ وَأَفۡـِٔدَتُهُمۡ هَوَآءٞ﴾ [إبراهيم: ٤٢-٤٣] ويقول للدواء والعلاج: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوۡمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمۡۗ﴾ [الرعد: ١١]. ثم يدعو كل مسلم للعمل والأمل فيقول: ﴿وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾ [التوبة: ١٠٥].

وأخيراً نكرر الترحيب بكم، والشكر للجميع وخاصة مؤسسة القرآن والسنة، وهيئة كهرباء ومياه الشارقة، ومجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، وأمينه العام الأستاذ الدكتور محمد سالم بن شديد العوفي لتجاوبه الكبير، وتعاونه، وما قدمه للمؤتمر.

والله من وراء القصد، والحمد لله رب العالمين، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أ.د. محمد الزحيلي

عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

كتاب الوقائع

الجهود المبذولة في خدمة السنة النبوية
من بداية القرن الرابع عشر الهجري إلى اليوم

من ٢٥-٢٦ ربيع الأول ١٤٢٦هـ الموافق ٤-٥ مايو ٢٠٠٥م

تنظيم

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

جامعة الشارقة

١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م

المقدمة الخامسة

تقديم لبحوث ندوة

«الجهود المبذولة في خدمة السنة في القرن الرابع عشر الهجري»

الأستاذ الدكتور محمد الزحيلي

عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

رئيس اللجنة التنظيمية

الحمد لله على نعمة الإيمان والإسلام، والصلاة والسلام على رسول الله، المبعوث رحمة للعالمين، المبلغ عن ربه الدين القويم، فأدى الأمانة، وبلغ الرسالة، ونصح الأمة، وجاهد في الله حق جهاده، وتركنا على بيضاء نقية، ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها إلا هالك، وبعد:

فقد تكفل الله تعالى بحفظ الإسلام، ليبقى الدين الختام إلى يوم القيامة، فهيأ لذلك الأسباب لحفظ أركانه، ومصادره، وخاصة القرآن والسنة، فبقي القرآن محفوظاً في الصدور، وتطبع منه الملايين، وتخصص له الإذاعات والقنوات الفضائية، لتستمر التلاوة ليلاً نهاراً، على مسمع العالم.

كما سخر الله العلماء والجهابذة لحفظ السنة النبوية منذ صدورها، وطوال التاريخ، وحفظت في الصدور، ودونت في الكتب والموسوعات، في الصحاح والسنن والمسانيد وغيرها، مع الإقبال الدائم على دراستها، وشرحها، وبيانها، ونشرها للناس.

ومن المعلوم أن السنة بيان للقرآن الكريم في توضيح مجمله، وتخصيص عامه، وتقييد مطلقه، كما جاءت بأحكام إضافية زائدة عن طريق الوحي المعنوي لرسول الله ﷺ الذي لا ينطق عن الهوى، والقائل: «ألا إني أوتيت

القرآن ومثله معه» وهو المراد من لفظ «الحكمة» الذي يـــورد في القـــرآن الكريم كثيراً، مقروناً «بالكتاب» الذي هو القرآن، وقام رسول الله ﷺ بتبليغ «الكتاب والحكمة» حتى لحق بالرفيق الأعلى.

وتعتبر السنة المصدر الثاني للتشريع الإسلامي والفقه والأحكام، وهـــي مصدر ثر لجوانب العقيدة والأخلاق والسلوك والسيرة النبويـــة، ولا يمكـــن لمسلم الاستغناء عنها، أو التغاضي عنها.

ولكن أعداء الله، وأعداء الإسلام، وجهوا سهامهم للسنة بالتـــشكيك، والطعن، والإنكار، والتحريف في الماضي والحاضر، وقام العلماء المخلـــصون بكشف أباطيلهم، والرد على شبهاتهم، وتفنيد أكاذيبهم وتسليط الأضـــواء على مخططاتهم الهدامة، وبواعثهم المشبوهة، ونواياهم الخبيثة، لبيان خطـــورة النيل من السنة.

واستمر هذا الجهد المبارك الطيب عبر التاريخ الإسلامي، حتى قام علماء القرن الرابع عشر الهجري (القرن العشرين ميلادي) بهذه المساهمة الرشـــيدة، وخاصة في فضح أعمال بعض المستشرقين، ومن تبعهم من المستعربين الـــذين حملوا لواء التشكيك في السنة، بل الدعوة إلى إنكارها، ليجـــددوا دعـــوى المارقين في القرن الثاني الهجري الذين رد عليهم الإمام الـــشافعي، وأبطـــل دعاويهم كاملة، حتى انقرضوا ولم يحفظ التاريخ حتى اسمهم، وأطلق علـــى الشافعي ناصر السنة، وناصر الحديث.

وأدركت كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الـــشارقة هـــذه الجوانب المضيئة والمشرفة، وتنبهت لهذه الأعمال الهدامة، في العصر الحاضـــر، فعقدت العزم على عقد ندوة ترصد النشاط الزاهر لخدمة الـــسنة في القـــرن

الرابع عشر الهجري، وتشير إلى المزايا التي صدرت في هذا العصر كطباعة كتب السنة، ونشرها، وشرحها، وتخزينها على الأقراص المرنة، وجمعها، وتحقيقها، مع الإشادة بالدراسات المعمقة لدحض الافتراءات والأكاذيب والشبه والطعون الصادرة خارجياً وداخلياً.

وتم الإعلان عن الندوة وشارك فيها كبار العلماء والمفكرين والمحدثين والمشتغلين بالسنة النبوية، وكتبت فيها بحوث كثيرة، تكشف الجهود المبذولة في خدمة السنة، لتبقى مصونة ومحفوظة ومشرقة، ولوضع النقاط على الحروف ولمساعدة الطلبة والباحثين في تلبية تطلعاتهم في التعرف على حال السنة النبوية في العصر الحاضر، وألقيت البحوث في رحاب جامعة الشارقة، وتمت مناقشتها، مع التعقيبات والمداخلات والإضافات، إلى أن وصلت إلى التوصيات، وكانت مفعمة بروح المحبة والأخوة والتعاون والتفاهم والتناصح والتشاور.

وجرياً على التوجهات السديدة لصحب السمو الشيخ الدكتور سلطان ابن محمد القاسمي، عضو المجلس الأعلى للاتحاد، وحاكم الشارقة، والرئيس الأعلى للجامعة، وبناء على متابعة سعادة الأستاذ الدكتور إسماعيل محمد البشري مدير الجامعة، لطباعة هذه البحوث للاستفادة منها وتعميمها، فإننا نقدم هذه البحوث لطباعتها، ولتأخذ طريقها للنشر، ولترى النور، ولتكون سفيرة لجامعة الشارقة إلى الجامعات الأخرى، ومراكز البحوث، والمعاهد، ومحبي السنة النبوية.

ونسأل الله التوفيق والسداد، وجزى الله الجميع خيراً، «فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره» والحمد لله رب العالمين.

كلمة اللجنة التنظيمية لندوة

«الجهود المبذولة لخدمة السنة النبوية في القرن الرابع عشر الهجري»

الأستاذ الدكتور محمد الزحيلي

عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

بسم الله الرحمن الرحيم

سمو الشيخ/ سلطان بن محمد بن سلطان القاسمي

نائب حاكم الشارقة وولي العهد، ورئيس المجلس التنفيذي

أصحاب السمو الشيوخ

سعادة الأستاذ الدكتور / إسماعيل بن محمد البشري

مدير جامعة الشارقة

السادة عمداء الكليات ومدراء المراكز والإدارات

السادة العلماء المشاركون في الندوة

الإخوة الأساتذة الزملاء

السادة الحضور

أبناءنا الطلبة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أحمد الله تعالى الذي قال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِنَّآ أَرۡسَلۡنَٰكَ شَٰهِدٗا وَمُبَشِّرٗا وَنَذِيرٗا ﴿٤٥﴾ وَدَاعِيًا إِلَى ٱللَّهِ بِإِذۡنِهِۦ وَسِرَاجٗا مُّنِيرٗا ﴿٤٦﴾ وَبَشِّرِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ بِأَنَّ لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ فَضۡلٗا كَبِيرٗا﴾ [الأحزاب: ٤٥-٤٧].

وأصلي وأسلم على الحبيب المصطفى المبعوث رحمة للعالمين، فبلغ الرسالة، وأدى الأمانة، وجاهد في الله حق جهاده، ثم لحق بالرفيق الأعلى، وتركنا على محجة بيضاء نقية، ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها إلا هالك، وقال: «تركت فيكم شيئين لن تضلوا ما تمسكتم بهما كتاب الله وسنتي».

وتلقى الصحابة الكرام أحاديث رسول الله، وتلقفوها من فمه الشريف، وحفظوها، وبلغوها لمن بعدهم، وهكذا فعل التابعون، ثم أئمة الحديث والحفاظ، حتى وصلت إلينا صحيحة سليمة.

ولم تتوقف العناية بالسنة الشريفة طوال التاريخ الإسلامي، حتى في عصر التأخر والانحطاط السياسي للدولة الإسلامية، ثم أطلّ القرن الرابع عشر الهجري فشهد صحوة إسلامية طيبة في مختلف الجوانب والعلوم، ومنها الجهود المبذولة في خدمة السنة النبوية التي كانت موضوع هذه الندوة المباركة، والتي تأتي ثامنة الندوات والمؤتمرات التي تقيمها كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة خلال السنوات القليلة الماضية.

ونبعت الفكرة من قسم أصول الدين في الكلية لأمرين:

الأول: الناحية الإيجابية لبيان جهود العلماء المعاصرين في خدمة السنة.

والثاني: الناحية السلبية لتحسس القسم بالعزوف أحياناً عن السنة، وتوجيه السهام لها باعتبارها رديفاً أساسياً للقرآن الكريم الذي يمثل القلب، وتمثل السنة سائر الأعضاء، وشُكلت اللجان، ووضعت المحاور، وسُجلت على إنترنت الجامعة، وأُرسلت للجامعات والكليات، وتلقينا الاستجابة العارمة، والقبول المميز، وأرسل أكثر من مائة وسبع وعشرين شخصية رغبتهم بالمشاركة، ثم وصلت البحوث وبلغت ثمانين بحثاً، قبلت اللجنة العلمية تسعة وخمسين بحثاً، ستناقش إن شاء الله تعالى خلال اليوم والغد في قاعتين منفصلتين.

وتضمنت الندوة أربعة محاور، وهي:

- دور الحديث وكلياته ونشاطاته في خدمة السنة.
- جهود العلماء المعاصرين في خدمة السنة.
- الإعجاز في الحديث النبوي.
- رفع المفتريات ودرء الشبهات عن السنة النبوية.

ولا يفوتني أن أقدم الشكر لسعادة الأستاذ الدكتور إسماعيل محمد البشري، مدير الجامعة على متابعته الحثيثة لجميع مراحل الندوة، وإشرافه المباشر.

كما أشكر اللجان المشاركة التي بذلت الجهود المستمرة لإنجاح هذه الندوة.

كما أرحب بالسادة العلماء المشاركين الذين تحملوا عناء البحث أولاً، والسفر ثانياً؛ ليشاركوا في هذه الندوة المباركة، وليثروا بها الفكر والعقل، ويقدموا زبدة نتاجهم، ويساهموا في الحوار والمداخلات؛ لنصل إلى القرارات والتوصيات التي تتطلع إليها الأمة، وتسجل في سجل التاريخ، مع خلود الشريعة، وصفاء السنة النبوية، حتى تبقى شعلة مضيئة، وسراجاً وهاجاً، ونوراً يهدي السائرين إلى منازل الصالحين، والطمع بالنور في جنات النعيم.

وإني على ثقة أن الحق أبلج، وأن النصر والعز للإسلام والمسلمين، وأن مع العسر يسراً، إن مع العسر يسراً، ولن يغلب عسر يسرين، وأن التاريخ سيعيد نفسه؛ لتصحو هذه الأمة من رقادها، وتحمل مشعل النور والخير للبشرية، وتضيء السراج للهداية، فينتشر الحق في المعمورة، ويسعد المؤمنون بنصر الله وتوفيقه وشريعته في الدنيا والآخرة.

واختم كلامي بالتوجه لأحباب السنة مطمئناً لهم وقـائلاً: إن السـنة النبوية في الماضي والحاضر والمستقبل باقية، صحيحة، صافية، صامدة، خالدة، وإن الجهود المبذولة في خدمة السنة في القرن الرابع عشر خير دليل وبرهـان على ذلك، وستبقى إلى ما شاء الله.

وأنصح أعداء السنة قائلاً: رفقاً ورحمة بأنفسكم، وعودوا إلى رشدكم، وأنقذوا أرواحكم وعقولكم، وكفوا عن الهراء والافتراء والدجل والطعـن، وسوء الظن والتحريف، وإن هجومكم على السنة دعم للمنافقين، وأعـداء الإسلام، وتشكيك لضعاف الإيمان وأنصاف المتعلمين، وهو تنبيه للغافلين من المسلمين، وإيقاظ للراقدين، وتحفيز للدعاة والعلماء والعاملين، وجرعة مناعة للمسلمين، فأنتم وأعداء الإسلام وأعداء القرآن كمن قال فيهم الشاعر:

كناطح صخرة يوماً ليوهنـها فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل

﴿وَقُلِ ٱعْمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [التوبة: ١٠٥].

﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

وفقكم الله لما يحبه ويرضاه، وسدد خطاكم لما فيه الخير والرشاد، وأهلاً وسهلاً بكم في بلدكم، وبين أهلكم، وإن جامعة الـشارقة تفـتح قلبـها وذراعيها لكم.

والحمد لله رب العالمين.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

المقدمة السادسة



تقديم لمؤتمر الشارقة للوقف الإسلامي الدولي

الأستاذ الدكتور محمد مصطفى الزحيلي

عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة

رئيس اللجنة العلمية للمؤتمر

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإن الله تعالى أكرم البشرية ببعثة محمد رسول الله ﷺ، وإنزال القرآن الكريم، وشريعة الإسلام، لتحقيق مصالح الناس الدينية والدنيوية، وتأمين السعادة لهم في الدنيا والآخرة، وشرع الأحكام لتطبيق ذلك عملياً، وأرشد إلى السبل العديدة للتنفيذ في الحياة وفي جميع المجالات، ليرتبط القول بالعمل، والنظرية بالتطبيق، وحتى لا تبقى الأقوال فلسفة محضة، وشعارات دعائية.

ومن هذه الأحكام والسبل الوقوف في جميع مجالات الخير، والنفع، والمصلحة للأفراد والمجتمع، ومرافق الدولة، وحاجات الناس، ليتحقق التعاون، والتكافل، ويبقى طريق الخير مفتوحاً، ومستمراً، ويدوم العطاء، والصدقات الجارية، مع الثواب العظيم، وفتح أبواب الجنان، ويتم التواصل بين الأجيال.

وانطلق الوقف الخيري والذري من العهد النبوي، وفي المجتمع الإسلامي الأول في المدينة المنورة، ثم شاع وانتشر في أرجاء العالم الإسلامي، وطوال التاريخ، وكان الرديف الرئيسي للدولة الإسلامية في تحمل الأعباء للأفراد والمجتمع في القضايا الدينية، والعلمية، والاجتماعية، والصحية، والحضارية، والإنسانية.

وحقق الوقف الإسلامي إنجازات رائعة في العالم، وساهم في الحضارة الإنسانية، وأقام التعاون، والتكافل بين طبقات المجتمع، وأنجز العمارات، والاستثمارات، وكفاية المحتاجين، والعلماء وطلبة العلم، وزوّد الأمة بالمدارس والجامعات، والمساجد والمستشفيات، ودور الرعاية الاجتماعية والصحية، وكفالة الأيتام والغرباء، حتى إنه شمل غير المسلمين في المجتمع، ووصل إلى الرفق بالحيوان.

وقد خبا نور الوقف في العصور الأخيرة، ولقي عنتاً شديداً، وجموداً قاتلاً، ومؤامرات عديدة من الداخل والخارج، وكاد أن يُطفأ سراجه حتى ظهرت الصحوة الإسلامية المعاصرة، وتنبّه العلماء والمصلحون والدعاة إلى أهمية الوقف، فعملوا على إحيائه والدعوة إليه، وتجديد وسائله، حتى عاد في كثير من البلاد العربية والإسلامية إلى صورته الزاهية، وأخذ طريقه مع المستجدات المعاصرة، ووقف من جديد على قدميه، ولا يزال يرنو إلى المزيد من الرعاية والدراسة.

ومن هنا عُقدت المؤتمرات الدولية، والندوات الفقهية لعرض قضايا الوقف، والعمل على تطوره، والدعوة إلى تطبيقه على مختلف المستويات، وفي جميع المجالات الخيرية النافعة، كما كُتبت البحوث الكثيرة في ذلك، وصُنّفت الكتب المفيدة، وحُققت بعض المخطوطات وكتب التراث عن الوقف الإسلامي.

وحرصت الأمانة العامة للأوقاف بالشارقة وبالتعاون مع كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة بإقامة الملتقى الفكري العالمي تحت عنوان «الوقف الإسلامي والمجتمع الدولي» وقُدمت به البحوث الرصينة، وشارك فيه كبار العلماء من البلاد العربية والإسلامية، وقام أعضاء هيئة

التدريس بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بتحكيم البحوث المقدمة، وتقويمها، واختيار الصالح والمفيد منها.

وتناول الملتقى ثلاثة محاور رئيسة، لبيان أحكام الوقف فيها، ومعالجة ما يدخل تحتها، مع التركيز على الجانب الدولي في الوقف، والوقف من غير المسلم، وعلى غير المسلم، وهذه المحاور هي:

المحور الأول: الأبعاد الدولية لوظيفة الوقف الإسلامي، وتحته عدة موضوعات.

المحور الثاني: ثقافة الوقف والآخر (أي غير المسلم)، لبيان الجانب الإنساني في الوقف الإسلامي.

المحور الثالث: نحو تجديد لفقه الوقف الإسلامي، وثقافته، وتقوية أدواره في إذكاء الحوار الحضاري، واستثمار الوقف، وإعادة إعماره، وأثره في الحضارة والعلاقات الدولية.

وكتب في كل محور عدد من الباحثين، فجاءت بحوثهم ثروة فقهية، وذخيرة علمية، وتصلح أن تكون مرجعاً فقهياً معاصراً للوقف الإسلامي الذي يسعى ليأخذ مكانه المناسب، ويزداد تألقاً، ويتسع في التطبيق والإنجاز والعطاء الطيب المبارك، مع الصورة المشرقة التي عرضتها الأبحاث.

وتقوم الأمانة العامة للأوقاف بالشارقة بتقديم بحوث هذا الملتقى الفكري عن الوقف الإسلامي والمجتمع الدولي للطباعة، لنشرها، وتعميم النفع بها، ووضعها أمام العلماء والباحثين وطلبة العلم وبين يدي الإدارات المختصة بالأوقاف للاستفادة، والتطوير، فالحكمة ضالة المسلم، أينما وجدها التقطها، مع مسيس الحاجة لتطوير آليات الوقف الإسلامي ليعود إلى مجده التليد.

جزى الله الباحثين خيراً، وجزى الله المشرفين على هذا الملتقى، وتنظيمه، وإنجاحه، وطباعة بحوثه خيراً، ﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ﴾ [الزلزلة: ٧]، ﴿ وَقُلِ ٱعْمَلُوا۟ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَـٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَـٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [التوبة: ١٠٥].

ونسأل الله التوفيق والرشاد والسداد، والعون على العمل والتطبيق، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، والحمد لله رب العالمين.

الشارقة ١٤٢٦/٣/٢٠هـ الموافق ٢٠٠٥/٤/٢٩م



كتاب الوقائع
وقائع ندوة القضاء الشرعي

تنظيم

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

جامعة الشارقة

١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م

المقدمة السابعة

تقديم لوقائع ندوة

«القضاء الشرعي المعاصر، الواقع والآمال»

الأستاذ الدكتور محمد الزحيلي

عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

الحمد لله الملك الحق المبين، والصلاة والسلام على رسول الله، المبعوث رحمة للعالمين، والمطبق عملياً لشرع الله الحكيم، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإن القضاء الشرعي يحتل مكانة سامية في الشريعة، وفي المنظومة التشريعية، ويؤدي وظيفة مقدسة، ويتبوأ مكاناً رفيعاً في الفقه الإسلامي، وفي الدولة الإسلامية، وضمن السلطات العملية في الحياة.

وكان القضاء الشرعي أمل الأمة والأفراد في حفظ حقوقهم، ورعاية شؤوهم، ومنع العدوان عليهم، وهو موئل العدل وتطبيق الشرع والأحكام، وتحقيق الإنصاف والأمن والأمان والطمأنينة النفسية والاجتماعية حتى لغير المسلمين من رعايا الدولة الإسلامية.

وصار القضاء الشرعي مضرب المثل في العدل والحياد والنزاهة والموضوعية، وإحقاق الحق، وحماية الأنفس والأعراض والأموال.

لكن القضاء الشرعي تأثر بعوامل التخلف والتأخر والجمود الذي حل بالمسلمين أخيراً، وأصبح محط أنظار الأعداء للهجوم عليه، والنيل منه، والطعن به، والتشكيك فيه، والسعي للاعتداء عليه، وسلخ الاختصاصات منه، ومزاحمته بما سمي بالقضاء النظامي، حتى حوصر في زاوية ضيقة في معظم البلاد الإسلامية، وتمَّ الإجهاز عليه وإلغاؤه في بلاد أخرى، وبقي في صحة وعافية نسبية في بلاد ثالثة.

وتطلع العلماء والمفكرون والمصلحون والمجتهدون والفقهاء وبعض أصحاب السلطة والنفوذ إلى إصلاحه وتجديده، والرقي به، وتطويره حسب الزمان والعصر.

وتطلع الشعب المسلم، إلى القضاء الشرعي المعاصر ونظر إليه نظرة إشفاق وألم وحسرة، وتأمل في عودته لمجده الزاهي، وحرص على بقائه بشرط مواكبته للتطور، وتلبيته لحاجات العصر، وإدخال الإصلاحات عليه شكلاً، ومضموناً، وتنظيماً، وفعالية.

وهذا ما دفع كلية الشريعة والدراسات الإسلامية لعقد «ندوة القضاء الشرعي المعاصر» لبيان ملامح القضاء الشرعي في المجتمع المعاصر، وتنظيم شؤونه، وتوسيع اختصاصاته، وتطوير إجراءات التقاضي أمام المحاكم الشرعية، ورسم الآفاق لتطويره والنهوض به، ومساعدته بتقنين الأحكام الشرعية لتكون عامة وملزمة وسهلة التناول، وواضحة المعالم، لإثراء المنظومة القضائية المعاصرة.

وعقدت الندوة تحت رعاية صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى للاتحاد، حاكم الشارقة، الرئيس الأعلى للجامعة، بتاريخ ١٣-١٥/٣/١٤٢٧هـ الموافق ١١-١٣/٤/٢٠٠٦م، مع الدعم والتأييد والإشراف من سعادة مدير الجامعة الأستاذ الدكتور إسماعيل محمد البشري، وأسهم في إعداد الندوة عدة لجان من الكلية والجامعة، وشارك فيه أكثر من ستين باحثاً ومراقباً، وعقدت سبع جلسات بالإضافة إلى جلسة الافتتاح، وعرضت البحوث مع التعقيبات والمداخلات والمشاركات، وتمخضت الندوة عن القرارات والتوصيات.

وحرصاً من الكلية والجامعة على توسيع النفع والفائدة من الندوة، دأبت على طباعة البحوث والتوصيات الصادرة من المؤتمرات والندوات عامة،

وندوة القضاء الشرعي المعاصر خاصة، ليعم النفع بها، ولتكون رسالة صدق، وسفير بيان من الجامعة إلى الجامعات ووزارات العدل والمحاكم والقضاة والكليات والمعاهد ومحبي البحث، ورواد الإصلاح، ورجال التشريع، والمفكرين والعلماء، لتصبح بين أيديهم، وأمام ناظريهم، ليستعينوا بها، ويقتبسوا منها، ويطلعوا على هذه الجهود الطيبة المباركة المتنوعة التي تغطي مساحة واسعة من أرض العرب والإسلام من ماليزيا شرقاً، حتى الجزائر والمغرب غرباً، لمعرفة واقع القضاء الشرعي المعاصر، مع همومه ومشاكله، وآلامه وآماله، وآفاق تطويره، ومستقبل أيامه، ليعود الحق إلى نصابه، وترجع الشريعة للتطبيق والحياة، ويسعد المؤمنون بنصر الله وتوفيقه، وهو القائل: ﴿وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾ [التوبة: ١٠٥]، ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكۡرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلۡبٌ أَوۡ أَلۡقَى ٱلسَّمۡعَ وَهُوَ شَهِيدٞ﴾ [ق: ٣٧]، ﴿فَذَكِّرۡ بِٱلۡقُرۡءَانِ مَن يَخَافُ وَعِيدِ﴾ [ق: ٤٥]، ﴿وَذَكِّرۡ فَإِنَّ ٱلذِّكۡرَىٰ تَنفَعُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [الذاريات: ٥٥].

ونسأل الله القبول والتوفيق، والرشد والسداد، والعمل فيما يحبه ويرضاه، وأن يردنا إلى ديننا رداً جميلاً، وأن يلهم الجميع الالتزام بكتاب الله وسنة نبيه ﷺ، وأن يجزي عنا رعاة الندوة خيراً، ويبارك لهم في أموالهم وأعمالهم في خدمة الإسلام والمسلمين.

وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين، وإلى اللقاء في الندوة الجديدة للعام القادم والله ولي التوفيق، وعليه الاعتماد والتكلان.

الأستاذ الدكتور محمد الزحيلي

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة اللجنة التنظيمية في افتتاح ندوة «القضاء الشرعي المعاصر، الواقع والآمال»

الأستاذ الدكتور محمد الزحيلي

عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

ورئيس اللجنة التنظيمية

سعادة الأستاذ الدكتور إسماعيل بن محمد البشري، مدير جامعة الشارقة، ممثل راعي الندوة.

أصحاب المعالي، والسماحة.

الزملاء الأفاضل عمداء الكليات ومدراء المراكز وأعضاء هيئة التدريس.

الإخوة الضيوف الكرام.

السادة العلماء الأفاضل.

الإخوة المشاركون الأعزاء.

أبناءنا الطلاب والطالبات.

أيها الجمع الكريم.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

فإني أحمد الله رب العالمين الحكم العدل المبين.

وأصلي وأسلم على رسول الله، المبعوث رحمة للعالمين، الذي كان أول قاض في الإسلام، ورضي الله عن الآل والأصحاب أجمعين، وعن التابعين، ومن تبعهم إلى يوم الدين.

يقول الحق سبحانه وتعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ [الحديد: ٢٥].

والقسط هو العدل الذي قامت به السموات والأرض، وهو اسم من أسماء الله الحسنى، وهو أساس العمران، وقوام العالم، وأساس الملك، وهو مبدأ خالد وغاية سامية، وهدف جليل ينشده الناس أفراداً وجماعات، وشعوباً، وحكاماً، وهو أعظم صفة للحاكم العادل، الذي ذكره النبي ﷺ في أول السبعة الذي يظلهم الله في ظله، يوم لا ظل إلا ظله، فقال: «الإمام العادل»(١)، وقال عليه الصلاة والسلام: «إن المقسطين عند الله على منابر من نور على يمين الرحمن، وكلتا يديه يمين، الذين يعدلون في حكمهم، وأهليهم، وما ولوا»(٢)، ولذلك أنزل الله دينه وقرآه وحكمه وشريعته لإقامة الحق والعدل.

وأقام رسول الله ﷺ الدولة الإسلامية الأولى، لتحقيق ذلك عن طريق القضاء بأنواعه المختلفة وهي القضاء العادي وقضاء الحسبة وقضاء المظالم والقضاء العسكري.

وسار القضاة المسلمون على منهج الله تعالى في إحقاق الحق، وإقامة العدل، حتى صار القضاء الإسلامي مضرب المثل في تاريخ الأمم في النزاهة والعدل والتجرد، تحقيقاً لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ إِنَّ

---

(١) أخرجه البخاري (١/٢٣٤ رقم ٦٢٩) ومسلم (٧/١٢٠ رقم ١٠٣١) عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً.

(٢) أخرجه مسلم (١٢/٢١١ رقم ١٨٢٧) والنسائي (٨/١٩٥) وأحمد (٢/١٥١، ١٦٠، ٢٠٣) والحاكم (٢/٨٨)، وانظر: نيل الأوطار (٨/٢٦٠).

ﭐللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُقۡسِطِينَ﴾ [المائدة: ٤٢]، وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلۡقِسۡطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوۡ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمۡ أَوِ ٱلۡوَٰلِدَيۡنِ وَٱلۡأَقۡرَبِينَۚ﴾ [النساء: ١٣٥]، وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُلۡتُمۡ فَٱعۡدِلُواْ وَلَوۡ كَانَ ذَا قُرۡبَىٰۖ﴾ [الأنعام: ١٥٦]، وظهر كبار القضاة المشهورين في التاريخ الإسلامي، حتى قال أحد المستشارين المعاصرين عن القضاء الشرعي: «إن العدل نسخة منه».

واستمر القضاء الشرعي يرعى الحقوق والأحكام، ويقيم العدل والإنصاف حتى ابتليت البلاد العربية والإسلامية بالجمود، والتخلف، واحتل المستعمر معظم أراضيه، وفرض قوانينه، وأوجد المحاكم النظامية بجانب المحاكم الشرعية.

وفي القرن العشرين خرج المستعمر من معظم البلاد العربية والإسلامية، وتعددت صور القضاء الشرعي، فبقي على صورته في بعض البلاد، وانحسر في أحكام الأسرة في بلاد أخرى، وألغي نهائياً في بعض الأقطار، كما زال من الوجود نهائياً قضاء الحسبة، وكاد أن ينقرض قضاء المظالم لولا إحياؤه في بعض الدول اليوم.

ومع النهضة العلمية، والتطور في الحياة، وظهور الصحوة الإسلامية اتجه العلماء والمفكرون والحكام نحو القضاء الشرعي لرعايته وتطويره ومعالجة الخلل الذي أصابه، وعملوا على إصلاحه ليواكب العصر، وليعود إلى مكانته المرموقة، وظهر تخصص القضاء الشرعي لإعداد القضاة حسب المعطيات الجديدة، وتحقيق الآمال التي تنشدها الأمة الإسلامية من حكامها وقضاتها.

وفي إطار خطة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في كل عام، فإنها عزمت على عقد الندوة التاسعة لها، ورغبت الكلية بتوجيهات من صاحب السمو بأن تسهم في هذا المرفق المهم وهو «القضاء الشرعي في العصر

الحاضر، الواقع والآمال» واتجهت لعقد هذه الندوة المباركة، وشكلت لها اللجان، ووضعت الخطة، حسب المحاور الأربعة المقررة:

١- **المحور الأول** عن ملامح القضاء الشرعي في المجتمع المعاصر.

٢- **المحور الثاني** عن تنظيم القضاء الشرعي واختصاصاته في العصر الحاضر.

٣- **المحور الثالث** عن إجراءات التقاضي أمام المحاكم الشرعية في العصر الحاضر.

٤- **المحور الرابع** عن آفاق تطوير القضاء الشرعي في العصر الحاضر، وكانت في هذا المحور أكثر البحوث.

وتمت مخاطبة الجامعات وكليات الشريعة ومعاهد القضاء ووزارة العدل، والمحاكم، والقضاة، والمؤسسات المالية، بالموضوع والهدف والخطة.

ولقيت الفكرة تجاوباً كبيراً وقبولاً حسناً، وقدم ما يزيدعن مائة عالم وقاض رغبته في المشاركة، والتزم أكثرهم بإعداد البحوث حسب المحاور، وتم قبول حوالي خمسين بحثاً من اللجنة العلمية وحرص بعض القضاة على الحضور للاستفادة ورصد الأعمال الطيبة، والمشاركة في المناقشات والمداخلات والحوار، حتى أينعت الثمار، واستوى الأكل بهذا اللقاء المبارك.

وبذلت لجان الندوة جهداً كبيراً، وكان لسعادة مدير الجامعة الأستاذ الدكتور إسماعيل البشري اهتمام خاص، ومتابعة متواصلة، وتشجيع طيب.

واستجابت بعض المؤسسات لمؤازرة الندوة، وتقدم مصرف أبو ظبي الإسلامي، والأمانة العامة للأوقاف بالشارقة، ومركز التراث، لرعاية الندوة وتقديم الدعم المادي والمعنوي، فشاركت بالسهم الوافر، الذي تستحق عليه الشكر والتقدير، والدعاء والثناء والجزاء الأوفى عند رب العالمين.

نكرر الترحيب بالضيوف والمشاركين الذين تحملوا أعباء السفر، وتجشموا مشاق البحث، لنسعد بهم، فقد حلوا أهلاً ونزلوا سهلاً، ونقدم الشكر لرعاة الندوة، وندعو الله لكل من أسهم في أعمال هذه الندوة من أعضاء اللجان والجنود العاملين من وراء الستار، ومندوبي الصحافة والإعلام لينالوا الجزاء من الله تعالى، وليكون لهم سهم في رعاية القضاء الشرعي، وتطويره، وتحقيق الآمال المرجوة منه ليجدد خلف هذه الأمة سيرة سلفها، وتطبق شريعة الله في أرض الله، ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله.

﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى ٱلسَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ ﴾ [ق: ٣٧].

﴿ وَقُلِ ٱعْمَلُوا۟ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [التوبة: ١٠٥].

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أ.د. محمد الزحيلي

عميد الكلية، ورئيس اللجنة التنظيمية



المقدمة الثامنة

أسرار السنة وعلوم الحديث

كلمة المشاركين في مؤتمر علوم الحديث

الأستاذ الدكتور محمد الزحيلي

الحمد لله على نعمة الإيمان والإسلام، والصلاة والسلام على رسول الله المبعوث رحمة للعالمين، ورضي الله عن الآل والأصحاب أجمعين، وبعد:

فالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

فيسرني ويسعدني أن أتشرف بإلقاء كلمة المشاركين في مؤتمر «علوم الحديث وعلاقتها بالعلوم الأخرى»، لأبارك لجامعة الشارقة ولكلية الشريعة والدراسات الإسلامية وللباحثين والطلبة انعقاد هذا المؤتمر العلمي الطيب النافع إن شاء الله تعالى.

وإني أكرر كل يوم فضل الله تعالى علينا، وبشارته للمسلمين بأنه تكفل بحفظ هذا الدين والإسلام حتى تقوم الساعة، فقال تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩]، والذكر يشمل القرآن والسنة وجميع أحكام الشريعة.

وإن السنة النبوية هي التي صدرت عن رسول الله ﷺ المعصوم عن الخطأ، والذي كان من أفصح العرب في البيان والبلاغة، والذي أُوتي جوامع الكلم، واختُصر له الكلام اختصاراً.

يقول أديب العربية الأستاذ مصطفى صادق الرافعي رحمه الله تعالى عن البلاغة النبوية: «هذه هي البلاغة الإنسانية التي سجدت الأفكار لآياتها، وحسرت العقول دون غايتها، لم تُصنع وهي من الإحكام كأنها مصنوعة، و لم

يُتكلف لها وهي على السهولة بعيدة ممنوعة، ألفاظ النبوية يعمرها قلب متصل بجلال خالقها، ويصقلها لسان نزل عليه القرآن بحقائقه، فهي إن لم تكن من الوحي، ولكنها جاءت من سبيله، وإن لم يكن لها منه دليل فقد كانت هي من دليله، محكمة الفصول، حتى ليس فيها عروة مفصولة، محذوفة الفصول حتى ليس فيها كلمة مفضولة، كأنما هي في اختصارها وإفادتها نبض قلب يتكلم، وإنما هي في سموها وإجادتها مظهر من خواطره ﷺ: «وإن خرجت من الموعظة قلت: أنين في فؤاد مقروح، وإن راعت الحكمة قلت: صورة بشرية من الروح، في منزع يلين فينفرُ بالدموع، ويشتد فينزو بالدماء» «وإذا أراك القرآن أنه خطاب السماء للأرض أراك هذا أنه كلام الأرض بعد السماء»[1].

ويمتاز الحديث النبوي بواقعيته، وقربه من المدارك، ومعالجته لأمور الحياة اليومية، وحل مشكلاتها من الصباح، وطوال اليوم، وفي جميع نشاطات المجتمع، وصلته بواقع حياة الناس وفهمهم، وجمعه بين العقيدة والأخلاق والتشريع والآداب والشمائل، فالقرآن دستور ونظام عام، والسنة لائحة تنفيذية للتطبيق العملي في الحياة على منهج الإسلام والقرآن[2].

وإذا كان القرآن الكريم معجزة الله تعالى لرسوله ﷺ حتى تقوم الساعة، فإن السنة هي البيان لهذا القرآن، والترجمة العملية لأحكامه وآياته، واقترن الأمر بها مع الكتاب الكريم، وكانت المصدر الثاني للتشريع باتفاق المسلمين.

وقد أحسن المنظمون لهذا المؤتمر بعنوان «علوم الحديث وعلاقتها بالعلوم الأخرى» لأن علوم الحديث والسنة تغطي جميع العلوم الإنسانية في الشريعة

(١) إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، الرافعي ص٣١١.

(٢) أصول تدريس التربية الإسلامية، لنا ص٣٢٢.

وعلوم اللغة في الأدب والبلاغة والنحو، وعلم النفس، والاجتماع، والحقوق، والآداب، والفلسفة والتاريخ والحضارة وغيرها، وتجمع الجوانب العلمية والعملية، الموضوعية والمنهجية، العقلية والفكرية والعاطفية.

وقيّض الله تعالى للسنة وعلوم الحديث العلماء الأعلام، والحفاظ الثقات، لحفظها ورعايتها والتصنيف فيها، واستقاء الدروس والعبر منها، طوال التاريخ الإسلامي، ثم حظيت في هذا العصر بالرعاية والعناية عن طريق الحاسب الآلي (الكمبيوتر)، والتحقيق، والطباعة، والنشر، والتوزيع، والتدريس، لتبقى شامخة، محفوظة، مؤدية لمقاصدها وأهدافها، حتى تقوم الساعة، وما هذا المؤتمر إلا نموذج وتطبيق لذلك، ونسأل الله تعالى له التوفيق والفلاح، والخروج بالقرارات والتوصيات السديدة، والحمد لله رب العالمين.

الثلاثاء ١٣/٦/١٤٣٤هـ الموافق ٢٣/٤/٢٠١٣م.



المقدمة التاسعة

عرض بحوث

«دور المجامع الفقهية في ترشيد مسيرة المؤسسات المالية الإسلامية: آليات وصيغ»

المقدمة إلى الدورة ٢٠ لمؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الدولي

وهران، الجزائر ١٣-١٨/٩/٢٠١٢م

الأستاذ الدكتور محمد مصطفى الزحيلي

أستاذ الفقه الإسلامي والخبير في المجمع

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسول الله، المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله الغرّ الميامين، وعلى الصحابة أجمعين، وبعد:

فقد كلفتني أمانة المجمع بعرض البحوث المقدمة إليه في الموضوع المذكور أعلاه، وهي ستة بحوث، ومرتبة كما وصلت، حسب المحاور الآتية:

❑ **المحور الأول: توصيف الأبحاث** وجاءت كما يلي:

١- دور المجامع الفقهية مع المؤسسات المالية، للأستاذ الدكتور محمد مصطفى الزحيلي، أستاذ الفقه الإسلامي، والخبير في مجمع الفقه الإسلامي الدولي، ويقع في ٤٤ صفحة، ويتضمن مقدمة وخمسة مباحث وخاتمة ومشروع قرار والمصادر والمراجع.

٢- دور المجامع الفقهية في ترشيد مسيرة المصارف الإسلامية، لآية الله الشيخ محمد علي التسخيري، الأمين العام للمجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية بطهران، ويقع في ٢٣ صفحة، وفيه عدة فقرات عن التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية، وتاريخ نشأتها، ودور المجامع الفقهية

وغيرها، في دعم مسيرتها فقهياً، بدءاً من مجمع الفقه الإسلامي الدولي، ثم المجامع الدولية الأخرى، ثم التحديات الاجتماعية والفكرية في العالم الإسلامي، والتحديات الرقابية بمراقبة البنك المركزي، والتحديات القانونية، والتحديات المصطنعة من قبل المحاكم الخارجية.

٣- دور المجامع الفقهية في ترشيد مسيرة المصارف الإسلامية، آليات وصيغ عملية، للأستاذ الدكتور محمد عبد اللطيف فرفور، رئيس المجمع العلمي العالي بدمشق، وعضو المجمع الفقهي الإسلامي بمكة، وعضو مجمع الفقه الإسلامي الدولي بجدة، ويقع في ٩٠ صفحة، ويتضمن مقدمة، وطالعة للبحث، ومدخلاً، وأربعة أبواب تتضمن فصولاً، وخلاصة البحث، وخاتمة، والفهارس (ص٧٤) والمصادر والمراجع (ص٨٠).

٤- المصارف الإسلامية والرقابة الشرعية، للشيخ خليل محيي الدين الميس، مفتي زحلة والبقاع الغربي، ومدير أزهر لبنان، وعضو المجمع، ويقع في ٣٩ صفحة، ويتضمن عدة فقرات عن نشأة المصارف الإسلامية، وخصائصها، والرقابة الشرعية عليها.

٥- دور المجامع الفقهية في ترشيد مسيرة المؤسسات المالية الإسلامية: آليات وصيغ، للشيخ محمد أحمد حسين، المفتي العام للقدس والديار الفلسطينية، خطيب المسجد الأقصى المبارك، رئيس مجلس الإفتاء الأعلى، ويقع في ٣٥ صفحة، ويتضمن مقدمة، وثلاث مباحث، وخاتمة، ومشروع قرار، والمصادر والمراجع.

٦- دور المجامع الفقهية في ترشيد المصارف الإسلامية، للأستاذ الدكتور محمد أحمد بن صالح الصالح، أستاذ الدراسات العليا، وعضو المجلس العلمي،

ومجمع البحوث الإسلامية، والاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، والخبير بمجمع الفقه الإسلامي الدولي، وتقع ورقة العمل في ٥٠ صفحة، وتتضمن مقدمة، وتمهيداً، وسبعة مباحث (وجاءت في البحث ستة) وخاتمة، وفهرس المصادر والمراجع.

❑ **المحور الثاني: عناوين البحوث:** إن بعض البحوث التزمت العنوان الدقيق المرسل من أمانة المجمع سابقاً (الخامس)، وبعضها حصرت العنوان بالمصارف الإسلامية (٢، ٦) والأول عدل قليلاً في العنوان واختصره، والرابع جاء بعنوان جديد مما له صلة بالموضوع (المصارف الإسلامية والرقابة الشرعية)، وجاء البحث الثالث بنفس العنوان المقدم إلى الدورة ١٩ لمجمع الفقه الإسلامي الدوي بالشارقة، والذي وقع في ٣١ صفحة، وجاء هنا موسعاً في ٩٠ صفحة، وهو يزيد عن المقرر في كتاب المجمع،: ألا يزيد عن ٤٥ صفحة.

❑ **المحور الثالث: الموضوع والهدف والمشكلة:** إن موضوع البحوث ينحصر في بيان الدور الذي تقوم به مجامع الفقه الإسلامي في ترشيد المؤسسات المالية الإسلامية التي ظهرت في القرن العشرين، وتقوم بالعبء الجسيم في المعاملات المالية الإسلامية في العالم أجمع، وتتولى رعاية المسلمين خاصة في المعاملات، سواء كانت في الشركات المالية أو المصارف.

ونظراً لوقوع الكثير من المخالفات الشرعية في العديد من المعاملات المالية عند التطبيق العملي في المؤسسات المالية الإسلامية، مما يُشعر المتعامل بالتحايل والصوريّة فيه، ويُهدد استمرارها وفاعلية منافستها، ويؤدي إلى انحسار دورها، وحرصاً على استمرار هذه المؤسسات وتطورها، انطلاقاً من أهميتها رأت أمانة المجمع بحث هذا الموضوع بغية الوصول إلى قرار مجمعي

يوضح الدور الذي ينبغي أن تقوم به المجامع الفقهية لـدعم مـسيرة هـذه المؤسسات، وإيجاد الضوابط الشرعية والعملية التي تساعد هيئـات الرقابـة الشرعية، ولذلك كتبت هذه البحوث لتعالج المحاور الآتية:

❑ **المحور الرابع: المراد بالمجامع الفقهية:** ومدى إمكان صيرورة المجامع مرجعية شرعية للمؤسسات المالية الإسلامية في القضايا المالية، وكيفية تفعيل ذلك، وتم عرض هذا المحور في خمسة بحوث، كما يلي: تناول بحث الدكتور الزحيلي تعريف المجامع الفقهية، وبيّن أهميتها، ومرجعيتها، وأن المجامع الفقهية هي مؤسسات فقهية عامة، تمارس الاجتهاد لمعرفة الأحكـام الـشرعية في القضايا المهمة المطروحة عليها لمواكبة العصر وتلبية حاجات الأمة الفقهيـة بإصدار قرارات فيه، عن طريق الاجتهاد الجماعي، ونظراً لأهميتها ومكانتـها الرفيعة والحاجة إليها فقد تأسست في البلاد العربية والإسـلامية، كمجمـع البحوث بمصر، والمجمع الفقهي بمكة، والمجمع الفقهي الدولي بجدة، والمجمـع الفقهي بالهند، والسودان، والمجلس الأوروبي للإفتاء، ومجمع فقهاء الـشريعة بأمريكا، وبين أهدافها وأعمالها، وأنها تتمتع بمرجعية مرموقة.

ورأى فضيلة آية الله التسخيري دعوة المجامع الفقهية لتوجيه دعوة لكل الدول الإسلامية لتقوم بإصدار قانون خاص ينسجم مع الشريعة لتنظيم عمل المصارف الإسلامية (ص١٩)، ثم قال: إن مجمع الفقه الإسلامي الدولي يحمل عبئاً ثقيلاً في تحديد مرجعية العودة إلى الشريعة الإسلامية (ص٢٣).

وقال الأستاذ الدكتور فرفور: يأتي دور المجامع الفقهية في صياغة الفقـه الإسلامي المصرفي للتأكد من مشروعية المعاملات المـصرفية في المـصارف الإسلامية، وضبطها بضوابط الشريعة، ثم قال: ولـئن صـاغت المـصارف

الإسلامية الفقه الإسلامي المصرفي صياغة جديدة فإنه ينبغي اقتـــراح جهـــة مهيمنة تتمتع بسلطة تستطيع بها فرض التوجيه على المـــصارف الإســـلامية جمعاء، وأنها تحتاج إلى ترشيد، وهو دور المجامع الفقهية لاسيما مجمع الفقـــه الإسلامي الدولي، وأن المصارف الإسلامية تحتاج إلى إشراف عملـــي مـــن مرجعية أعلى منها، وهي المجامع الفقهية، فهي صمام الأمان والحكم، والمرجع الأعلى للفتيا (ص٨) وأن على المجامع الفقهية أن تولي المصارف الإســـلامية عناية كبيرة من الإشراف والتسديد والتوجيه والرقابـــة (ص٩) وأن المجـــامع الفقهية هي الملاذ الأخير للمصارف الإسلامية، ثم شرح ذلك في المـــدخل إلى البحث (ص١٦) ثم خصص الباب الأول لاعتبار المجامع الفقهيـــة مرجعيـــة شرعية للمؤسسات المالية الإسلامية (ص٢٦) فعرّف بالمجامع الفقهية مع تأكيد دورها في ترشيد مسيرة المصارف الإسلامية، وقيامها على اجتهاد الجماعة.

وعرض الشيخ محمد أحمد حسين مفهوم المجامع الفقهية بتعريفها (ص٥) ونشأتها، وأمثلة عنها في المغرب ومصر وجدة والهند ومكة وأوربا وأمريكـــا والسودان، وعرض الأهداف العامة للمجامع الفقهيـــة والهيئـــات الـــشرعية (ص١٣) ثم بيّن تحقيق المجامع الفقهية للاجتهاد الجماعي، وكيـــف تـــؤدي المجامع الفقهية دورها المنشود (ص١٤).

واستعرض الدكتور الصالح نشأة المجامع الفقهية (ص٢٠) وذكر أهـــم المجامع الفقهية والهيئات والمجالس الشرعية في الأزهر، والسعودية في هيئة كبار العلماء، واللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، والمجمع الفقهي بالرابطـــة، ومجمع الفقه الإسلامي الدولي، وبيّن آلية العمل في المجمع وأدواته، ومـــواطن القوة فيه، وأنه يحقق درجة عالية من الاطمئنان، وأنه حاز على ثقة الفقهـــاء

والعلماء والمفتين والباحثين في التزامهم بالعمل به، ثم ذكـر مجمـع الفقـه الإسلامي بالهند والسودان، ورابطة علماء المغرب، وقطاع الإفتاء بالكويت، والمجلس الأوروبي، ومجمع فقهاء الشريعة بأمريكا، وقطاع الإفتاء بـدبي، ثم عرض دور المجامع الفقهية في تحقيق الاجتهاد الجماعي.

❑ **المحور الخامس: مدى إلزام المؤسسات المالية** بقررات المجامع الفقهية وشروطه بما لا يتعارض مع قرارات مجمع الفقه الإسلامي الدولي الصادرة في هذا الشأن، وجاءت في أربعة بحوث.

بيّن الدكتور محمد الزحيلي أن المجامع الفقهية أصبحت الموئل والمرجـع الفقهي الأعلى للمسلمين، وأصبحت المرجعية الشرعية الأساسية ولو نظريـاً وأدبياً، وهذا يقتضي أن تكون قراراتها الفقهية ملزمـة للجميـع، وخاصـة للمؤسسات المالية الإسلامية، وأنه يجب الالتفات والتركيز والاستعانة بمجمع الفقه الإسلامي الدولي نظراً لمكانته الخاصة، وعالميته، وخصائصه، وأنه أوسع المجامع الفقهية مكاناً، وتغطية للعالم الإسلامي، وأنه يضم أكبر عـدد مـن العلماء والفقهاء في البلاد الإسلامية، مع اعتراف الدول رسمياً به، علـى أن يقوم بالتنسيق بين أعمال المجامع الفقهية الأخرى بتوفير لجنة خاصة لـذلك ووضع أنظمة وقوانين لأعمال المؤسسات المالية الإسلامية.

وعرض الدكتور فرفور سلطان المجامع الفقهية على المصارف الإسلامية مشورة وترشيداً (ص٣٢) ثم بيّن مدى إلزام المؤسسات الماليـة الإسـلامية بقرارات المجامع الفقهية بما لا يتعارض مع قرارات مع الفقه الإسلامي الدولي (ص٣٤) وشرح نظرية الإلزام بقرارات المجامع الفقهية، ونقل اتفاق علمـاء العصر على أن قرار المجامع الفقهية -إذا أجمع على حكم شرعي في واقعـة لم

يرد فيه نص ولا إجماع سابق- بمثابة إجماع يجب العمل به ديانة (ص٣٦) وشرح وجه الإلزام ومستنده (ص٤٠).

وعرض الشيخ محمد أحمد حسين لإلزامية قرارات المجامع الفقهية وهيئات الرقابة الشرعية (ص٢٠) حسب الاعتبارات المختلفة.

ونقل الدكتور الصالح اقتراح بعض العلماء بضم المجامع الفقهية باسم المجمع الفقهي العالمي، وأن ما سيتم الاتفاق عليه إجماعاً له حجيته وإلزامه في الفتوى والتشريع، وأنه يجب تبليغ ما يتوصل إليه المجمع إلى ولاة الأمور في الدول الإسلامية لإلزام الشعوب به وتطبيقها (ص٤٤)، وأكد في الخاتمة على إضافة صفة الإلزامية على قرارات المجمع وتفعيل قراراته، ومتابعة ما أوصى به (ص٤٨).

❑ **المحور السادس: مدى إمكانية قيام المجامع الفقهية بدور الإشراف والتوجيه** لهيئات الرقابة الشرعية، بترشيح أعضائها، وتأمين التشاور والتنسيق بينها وبين المجامع الفقهية لبحث المستجدات، وإصدار الفتاوى والقرارات، والتأكد من التزام هيئات الرقابة بتطبيق قرارات المجامع الفقهية، وجاءت في البحوث الستة تقريباً.

شرح الدكتور محمد الزحيلي التعريف بهيئات الرقابة الشرعية، وأهدافها، واختصاصاتها، وتقويمها إيجابياً وسلبياً، ثم بيّن ضرورة المشاورة والتنسيق بين هيئات الرقابة الشرعية، وضرورة اللقاء الدوري والتعاون بينها، وتوفير هيئة رقابة شرعية مركزية في كل قطر، وإنشاء مكتب للتدقيق الشرعي في كل قطر، وتأسيس هيئة رقابة عليا للمؤسسات المالية أو المصارف الإسلامية في القطر الواحد لتكون جهاز رقابة أعلى، ثم أوجب التنسيق بين

هيئات الرقابة الشريعة في الأقطار والبلاد العربية والإسلامية وغيرها على المستوى العالمي، لينتقل التنسيق الكامل بين هيئات الرقابة الشرعية ومجامع الفقه الإسلامي المحلية، ثم إكمال التنسيق بينه وبين مجمع الفقه الإسلامي الدولي الذي رتب أعماله مع المجامع الفقهية الأخرى، ويصدر نظاماً عاماً لهيئات الرقابة الشرعية، ويعمل على عقد الندوات الفقهية المحلية، والمؤتمرات الدولية، مع توحيد معايير الرقابة والإشراف والمحاسبة، والتأكيد على إلزامية قرارات المجامع الفقهية عامة، وإلزامية قرارات مجمع الفقه الإسلامي الدولي خاصة على المستوى الرسمي والشعبي والعلمي، وعلى جميع المؤسسات المالية والمصارف الإسلامية، ويمكن للمجامع الفقهية عامة، ومجمع الفقه الإسلامي الدولي خاصة أن يعدّ قائمة بأسماء كبار العلماء والمختصين بالفقه في العالم الإسلامي للتعريف بهم، ونشر عناوينهم، لترشيح بعضهم للمؤسسات المالية الإسلامية، والاستعانة بخبرتهم.

وأكد فضيلة آية الله التسخيري أن على المجامع الفقهية، والدولية منها بالخصوص، عبئاً ثقيلاً في تثقيف الجماهير ودعوة الحكومات لرفع الموانع أمام مسيرة المصارف الإسلامية، لأن ما تملكه هذه المجامع من سمعة ونفوذ سوف يترك أثره في هذا المجال، وهو ما قام به مجمع الفقه الإسلامي الدولي (في قراره رقم ٦٩) بشأن الغزو الفكري، وقراره (رقم ٤٨) بشأن تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، وقراره (رقم ١٠) حول التعامل المصرفي بالفوائد، وطالب فصيلته المجامع الفقهية أن تبحث باستمرار عن البدائل الشرعية المناسبة لدعم مسيرة المصارف الإسلامية.

وبيّن الدكتور فرفور في المدخل حاجة المصارف الإسلامية إلى الترشيد (ص١٦) ثم خصص الباب الثالث لإمكان قيام المجامع الفقهية بدور الإشراف

والتوجيه لهيئات الرقابة الشرعية في المؤسسات المصرفية الإسـلامية (ص٤٤) بترشيح أعضاء هيئات الرقابة الشرعية ووجوب التشاور والتنسيق بين هيئات الرقابة الشرعية والمجامع الفقهية (ص٤٧ وما بعدها)، ثم التأكد من التزام هيئة الرقابة الشرعية بتطبيق قرارات المجامع الفقهية (ص٥١) وحدد وظيفة المجامع الفقهية بأنها مرجعية فقهية متفق على ضرورتها ومكانتها، ثم أكد ذلـك في الخاتمة (ص٧٠) وفي ورقة العمل (ص٧٦).

واقترح الشيخ خليل الميس -في سبيل تطوير المصارف- وجود مرجعية شرعية واحدة يمكن أن تكون سلطة على رأس هرم الهيئات الشرعية لجميـع المصارف الإسلامية.

وبيّن الشيخ محمد أحمد حسين إمكانية اعتبار المجامع الفقهية مرجعيـة شرعية للمؤسسات المالية الإسلامية (ص٢٥) لأن رأي الجماعة أفضل مـن رأي الفرد، مع توفر الشورى في المجامع الفقهية، مما يبعث علـى الاطمئنـان لصواب القرارات، وضرورة التزام لمؤسسات المالية بقرارات المجامع الفقهيـة، مما يكسبها الاحترام لدى الجماهير الإسلامية، ويزيد ثقة المتعاملين معها، على أن تكون مرجعيتها إلى المجامع الفقهية.

واقترح الدكتور الصالح التنسيق بين هيئات الرقابة الشرعية، وربطهـا بالمجامع الفقهية.

❑ **المحور السابع: الصيغ والآليات المقترحة**، وجاءت في خمسة بحوث:

بيّن الدكتور الزحيلي الآليات والصيغ التي تقدمها المجامع الفقهية لترشـيد المؤسسات المالية الإسلامية، ابتداء من الآليات والصيغ المقدمة إلى هيئات الرقابة الشرعية التي سبقت في المحور السابق، ثم عرض بعض الآليات والصيغ للمجامع

الفقهية لترشيد المؤسسات المالية الإسلامية، منها التشريعية: في إصدار مشروعات قوانين تنظم العمل المصرفي والمعاملات المالية وفقاً للشريعة الإسلامية، ووضع نظام عام وتفصيلي لهيئات الرقابة الشرعية، وإصدار نظام دولي لصيغ العقود وأدوات الاستثمار والتمويل وسائر الأدوات المالية حسب مقتضيات الشرع والحاجة والعصر، وإصدار كتب دورية بالقرارات التي تصدرها هيئات الرقابة الشرعية في مختلف الأقطار، ووضع منهج شرعي واضح لعمل هيئات الرقابة الشرعية، ومنها آليات وصيغ عملية كعقد دورات لهيئات الرقابة الشرعية، وإصدار نشرات تعريفية في القضايا المستجدة، وإصدار الفتاوى المتفق عليها لدى أكثرية هيئات الرقابة الشرعية، والموافق عليها من المجمع الفقهي، وإصدار القرارات التي أقرتها المجامع الفقهية، ومواكبة حركة البحث العلمي والمؤلفات، ومتابعة المؤتمرات المحلية والدولية في كل ما له صلة بالفقه الإسلامي، وعقد المؤتمرات الفقهية الدورية، ومنها آليات تنظيمية، في المجامع الفقهية كتشكيل لجنة خاصة في كل مجمع فقهي للإشراف على هيئات الرقابة الشرعية، وفتح موقع خاص على الإنترنت لكل مجمع، وتخصيص محور خاص لفتوى هيئات الرقابة والمجامع الفقهية، وتحديداً لأسلوب موحد لهيئات الرقابة الشرعية، والاتصال مع المعاهد الدينية وكليات الشريعة والجامعات الإسلامية ودور الإفتاء، والاتصال مع المؤسسات المالية، والأسواق المحلية والعالمية.

وخصص الدكتور فرفور الباب الرابع للصيغ والآليات المقترحة (ص٥٤) وتبدأ من نظرية التكامل المصرفي الإسلامي بإنشاء المجلس المركزي للمصارف الإسلامية والرقابة الشرعية وجعله تابعاً للمجلس الأعلى للمجامع الفقهية في العالم الإسلامي المقترح، وإلحاق سائر المصارف الإسلامية وهيئات

الرقابة الشرعية بالمجلس المركزي بقرار من منظمة التعاون الإسلامي، وضرورة استصدار قرار من منظمة التعاون الإسلامي باتباع جميع المجامع الفقهية لمنظمة التعاون الإسلامي، وإنشاء شعبة في مجمع الفقه الإسلامي الدولي وفي كل المجامع الفقهية باسم شعبة الصيرفية الإسلامية والرقابة الشرعية (ص٥٩) وتأسيس المجلس الأعلى للمجامع الفقهية في العالم الإسلامي (ص٦٠) وهو ما أكده في الخاتمة (ص٧٠) مع مقترحات عملية فرعية (ف٥-١٠).

وعرض الشيخ محمد أحمد حسين الآليات بنشر قرارات المجامع الفقهية وترجمتها (ص٢٦) وعقد الدورات لإعداد الكوادر وتأهيلها، وعقد المؤتمرات، وفتح تخصص الاقتصاد الإسلامي في الكليات والجامعات، ومخاطبة المجامع الفقهية للدول، والطلب منها سن الأنظمة والقوانين والتشريعات الخاصة بذلك، والإشراف على هيئات الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية، وإنشاء هيئة عليا للرقابة، وتفعيل دور هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

واقتراح الدكتور الصالح العلاج للمجامع الفقهية (ص٤٣) بتوحيدها، وزيادة أعضائها ودوراتها، وإنشاء قناة فضائية خاصة لتوضيح صورة الإسلام الصحيحة، ثم عرض دور المجامع الفقهية في ترشيد المصارف الإسلامية (ص٤٥، ٤٧) في بناء الاقتصاد الإسلامي، وإيجاد آليات وصيغ له، تبين مشروعية معاملات المصارف الإسلامية عن طريق البنك المركزي المقترح، وهو بنك التنمية الإسلامي ليأخذ مكانته في الرقابة على كل المصارف الإسلامية وفروعها والنوافذ المفتوحة في غيرها، وليقوم بدور الوسيط بينها وبين البنوك المركزية الرسمية، مع إبداء المجامع الفقهية للرأي الشرعي والمراجعة

الشرعية، وإبداء حكم المجامع الفقهية على المشروعات الاستثمارية قبل التنفيذ، وتقديم المشورة الشرعية لأي مصرف (ص٤٧).

❑ المحور الثامن: المفردات والتوصيات ومشروع القرار:

انفردت بعض البحوث بجوانب معينة منها:

١- تعرض الدكتور محمد الزحيلي بتوسع لهيئات الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية، ثم إلى موضوع الفتوى الجماعية وأهميتها والدعوى إليها وآلياتها وخصائصها.

٢- عرض آية الله التسخيري للمجامع الدولية التي تسهم في نجاح المصارف الإسلامية مثل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بالبحرين، ومؤسسة الخدمات المالية الإسلامية بماليزيا، ثم عرض التحديات الاجتماعية والفكرية التي وضعها الفكر العلماني وشجع عليها الاستعمار ودعمتها النظم المستبدة في العالم الإسلامي، وتوسع في تاريخ المصارف الإسلامية.

٣- عرض الدكتور فرفور تعريف المصارف الإسلامية وحاجتها إلى الترشيد، والرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية، وضرورتها وأهميتها، وأنها الأساس لترشيد المصارف الإسلامية، ثم بيّن الرقابة المصرية في الفقه الاقتصاد الإسلامي، وخصص بحثه في المصارف الإسلامية دون بقية المؤسسات المالية الإسلامية، ثم عرض خلاصة البحث بتوسع (ص٦٠-٦٧) ثم قدّم ورقة عمل (ص٧١).

٤- توسّع الشيخ خليل الميس في الحديث عن المصارف الإسلامية، والعقود التي تعمل بها، والمشكلات التي نجمت عنها، وخاصيتها المميزة بالرقابة

الشرعية التي شرحها بإسهاب، ثم قدّم مقترحات لتطوير المصارف، و لم يتعرض نهائياً للمجامع الفقهية.

٥- عرض الشيخ محمد أحمد حسين بتوسع إلى الاجتهاد الجماعي (ص١٤) وهيئات الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية (ص١٧) وبيّن أهميتها (ص٢١) وذكر نماذج من المؤسسات المالية التي لديها هيئة رقابة شرعية.

٦- قدّم الدكتور الصالح (ص٣) تمهيداً عن معنى الاجتهاد لغة واصطلاحاً، ثم عرّف الاجتهاد الجماعي ومشروعيته وأهميته في ضبط الفتوى، وأنه أقرب إلى الصواب من رأي الفرد، وذكر أهم الأمثلة للاجتهاد الجماعي (ص١٣) في الفتاوى الهندية، ومجلة الأحكام العدلية، ورأى أن الاجتهاد الجماعي بديل عملي عن الإجماع، مع بيان مجالاته وتحقيقه من خلال المجامع الفقهية، مع بيان أوجه القصور في هذه المجامع (ص٤٣) واقترح العلاج لها، ثم تعرض لتعريف المصارف الإسلامية (ص٤٦) وقيمتها، ومميزاتها، واعتماد هيئة مصرفية شرعية لها.

ووردت توصيات في بحثين فقط، فعرض الدكتور محمد الزحيلي بعضها، بأن تحقق المجامع الفقهية ما تتطلع إليه الجماهير، وأن يتم التعاون والتنسيق فيما بينها، وأن تتم المساهمة في الفتوى الجماعية المحلية.

وقدّم الدكتور محمد أحمد حسين توصياته بتفعيل دور المجامع الفقهية، وإضافة صفة الإلزام على قرارات المجامع الفقهية، وفتح مراكز للبحوث، وعقد المؤتمرات لدعوة علماء الأمة إليه لتقعيد الأحكام في النوازل الاقتصادية، وبيان المعاملات المالية والمقاييس المحاسبية والمالية الشرعية وتعميمها، وربط

الهيئات الشرعية بالمجامع الفقهية، واعتماد هيئة رقابة وتدقيق شرعي مركزية، وإعداد الكفاءات البشرية المتخصصة بقواعد الاقتصاد الإسلامي.

أما مشروع القرار للموضوع فقد ورد مختصراً في بحث الدكتور محمد الزحيلي (ص٤٣) ومطولاً في بحث الشيخ محمد أحمد حسين (ص٣٣).

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.



مشروع قرار المقدم من الدكتور محمد الزحيلي
عن ترشيد مسيرة المؤسسات المالية الإسلامية

إن المؤسسات المالية والمصارف الإسلامية إحدى المنجزات العظيمة في العصر الحاضر، وكذلك المجامع الفقهية، وإننا نثمن عالياً ما تقوم به هيئات الرقابة الشرعية، والمؤسسات المالية الإسلامية اليوم من دور عظيم في إحياء الاقتصاد الإسلامي المعاصر، وتوفير الثقة الكبيرة فيها، لدى جماهير المسلمين، لتأمين المكاسب الحلال لهم، ورعاية تطبيق الشريعة إلى حد كبير، وأنها صمام الأمان للالتزام بالأحكام الشرعية ومقاصد الشريعة، وحماية المصالح العامة.

ونظراً لكثرة هيئات الرقابة الشرعية، وانحصارها غالباً على المؤسسة أو المصرف التي تعمل به، وما ترتب على ذلك من اختلاف في الآراء، وتعدد الفتاوى، في الموضوع الواحد، وما أثير حولها من مآخذ وسلبيات.

والتزاماً بما قررته الشريعة الغراء من الشورى، ورد الأمور إلى كبار العلماء، وأهل الحل والعقد، وما تقتضيه السياسة الشرعية، وما يوجبه المنطق والعقل، ومجابهة صعوبات العصر ومشكلاته، وما يحققه الاجتهاد الجماعي من ثمرات يانعة.

ونظراً لما تتميز به المجامع الفقهية من ميزات في كثرة عدد العلماء فيها، والآليات التي تتبعها في إعداد البحوث عن المسائل، وتداولها، ثم التشاور والتباحث فيها، والاستعانة بأهل الخبرة والاختصاص، وما تتوفر لها من مكانة مرموقة شعبياً ورسمياً، وخاصة مجمع الفقه الإسلامي الدولي. فإننا نرى:

١- ضرورة التنسيق بين هيئات الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية، وإقامة هيئة شرعية مركزية في كل قطر، وإيجاد هيئة شرعية عليا للبلاد الإسلامية.

٢- ضرورة التعاون والتنسيق بين هيئات الرقابة في المؤسسات المالية الإسلامية والمجامع الفقهية المحلية، ثم الدولية، وضرورة التنسيق والتعاون وتبادل الآراء، ودفع الفتاوى كاملة إلى مجمع الفقه الإسلامي الدولي لإقرار ما يراه مناسباً، ويتخذ القرارات الكاملة فيها.

٣- أن يفتح مجمع الفقه الإسلامي الدولي قسماً خاصاً لترشيد المؤسسات المالية الإسلامية، ويستقبل جمع قرارات المجامع، وفتاوى هيئات الرقابة، ويعرضها على العلماء فيه، ويناقشها في ندواته ومؤتمراته، ويتخذ فيها القرارات اللازمة.

٤- أن يقوم المجمع بإبلاغ قراراته إلى جميع المؤسسات المالية والمصارف الإسلامية، لتكون موحدة، وملزمة للجميع، وخاصة على المستوى الرسمي.

٥- أن يعمم المجمع قراراته على الجماهير، والمؤسسات العلمية، ومراكز البحوث والدراسات المحلية والعالمية.

٦- أن يهيئ المجمع الدراسات المفيدة، لترشيد المؤسسات المالية الإسلامية في تطبيق الشريعة، وإيجاد الحلول المناسبة للمشكلات والأزمات.

٧- أن يعد المجمع قانوناً عاماً في المعاملات المالية الإسلامية، ليكون منارة يستنير بها الجميع.

وأخيراً: نوصي المؤتمر بضرورة الإسراع في هذه الخطوات والأعمال، ووجوب الاتصال بالجهات المسؤولة في الدول الأعضاء، والمؤسسات المالية المحلية والدولية لتحقيق ذلك.



فهرس أطراف الحديث

وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم، والحمد لله رب العالمين

الشارقة في ٢٣/٦/١٤٣٥هــ-٢٣/٤/٢٠١٤م

فهرس المقدمات الممهدات